جـامعـــــة غـــردايـــــة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان : علوم اقتصادية، علوم تجارية وعلوم التسيير

الشعبة : علوم تجارية

التخصص : مالية المؤسسة

من إعداد الطالب : عباس بالحاج

بعنوان :

آلية أثر المقص ودورها في تحديد ربحية المؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة المؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب ALFAPIPE خلال الفترة (2011-2013)

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 20 ماي 2015

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الدكتور / بن سانية عبد الرحمان	(أستاذ محاضر – أ – بجامعة غرداية)	رئيسا
الدكتور / بلعور سليمان	(أستاذ محاضر – أ – بجامعة غرداية)	مشرفا
الأستاذ / حفصي رشيد	(أستاذ مساعد – أ – بجامعة غرداية)	مناقشا

السنة الجامعية : 2014-2015

جـامعـــــة غـــردايـــــة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان : علوم اقتصادية، علوم تجارية وعلوم التسيير

الشعبة : علوم تجارية

التخصص : مالية المؤسسة

من إعداد الطالب : عباس بالحاج

بعنوان :

آلية أثر المقص ودورها في تحديد ربحية المؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة المؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب ALFAPIPE خلال الفترة (2011-2013)

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 20 ماي 2015

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الدكتور / بن سانية عبد الرحمان	(أستاذ محاضر – أ – بجامعة غرداية)	رئيسا
الدكتور / بلعور سليمان	(أستاذ محاضر – أ – بجامعة غرداية)	مشرفا
الأستاذ / حفصي رشيد	(أستاذ مساعد – أ – بجامعة غرداية)	مناقشا

السنة الجامعية : 2014-2015

إهـــداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لولا فضل الله علينا أما بعد :

أهدي هذا العمل المتواضع إلى :

من حملتني وهنا على وهن وأهدتني من روحها قبسا

إلى من ربتني على مكارم الأخلاق "أمي الحنون" أطال الله في عمرها

إلى من أطفأ ظلمة جهلي وكان خير مرشد لي نحو العلم والمعرفة

إلى من ضحى من أجل أن ينير دربي وطريقي

إلى معلمي الأول "أبي العزيز" أطال الله في عمره

إلى إخوتي يحي، محمد وإلياس

إلى أختي الغالية

إلى خطيبتي

إلى الأصدقاء بشير، يوسف، رستم، مهدي، سفيان ونذير

إلى كل من علمني حرفا أو لقنني درسا وتمنى لي الخير والنجاح

إلى كل من سقط من قلمي سهوا، إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل.

بالحاج

كلمة شكر

الحمد لله الذي أنار لي درب العلم و المعرفة و أعانني على أداء هذا الواجب

و وفقني إلى إنجاز هذا العمل

أتوجه بجزيل الشكر و الامتنان إلى كل من ساعدني من قريب

أو من بعيد على إنجاز هذا العمل و في تذليل ما واجهته من صعوبات،

و أخص بالذكر

الأستاذ المشرف الدكتور بلعور سليمان الذي لم يبخل علي

بتوجيهاته و نصائحه القيّمة التي كانت عونا لي في إتمام هذا البحث،

كما أتوجه بالشكر إلى محافظ الحسابات السيد بن يحي علي على المجهودات

التي بذلها من أجل مساعدتي في إنجاز هذا العمل حفظه الله و سدد خطاه.

و لا يفوتني أن أشكر كل عمال المؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب

ألفابايب وحدة غرداية الذين سهلوا لي المهمة لإجراء التربص

و لم يبخلوا علي بإمدادي بالمعلومات المطلوبة و أخص بالذكر

كل من السيد جمال أولاد سعيد و بوحميدة ياسين.

أولا : باللغة العربية

يتمحور هدف الدراسة حول مدى مساهمة آلية أثر المقص في تحديد ربحية المؤسسة الاقتصادية، ولإبراز دور هذه الأداة قمنا بدراسة حالة في المؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب ALFAPIPE وحدة غرداية خلال الفترة (2011-2013)، وبغرض تنفيذ أهداف الدراسة واختبار فرضياتها تم جمع المعطيات اللازمة المتمثلة في الخصوص في جدول حساب النتائج الخاص بالمؤسسة، ولمعالجة تلك المعطيات تم الاعتماد على برنامج Excel.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نستخلص أهمها فيما يلي : انطلاقا من التمثيل البياني لآلية أثر المقص تم تحديد ربحية مؤسسة ألفابايب وذلك عند تقاطع منحنى إيراداتها مع منحنى مصاريفها، حيث بعد هذا التقاطع نتج عنه تحول المؤسسة إلى تحقيق أرباح بعدما كانت تحقق خسائر متتالية، أما سبب التقاطع كان نتيجة عدم توافق في نمو كل من منحنى الإيرادات والمصاريف، أين كانت الإيرادات تنمو بمعدل يفوق معدل نمو المصاريف الأمر الذي انعكس إيجابا على ربحية المؤسسة، بالرغم من التحسن الملحوظ في ربحية مؤسسة ألفابايب خلال فترة الدراسة إلا أنها مازالت تعاني من ارتفاع بعض المصاريف.

الكلمات المفتاحية : آلية أثر المقص، إيرادات، مصاريف، ربحية، مؤشرات الربحية، مؤسسة.

ثانيا : باللغة الأجنبية

L'objectif de cette étude avait pour but d'identifier l'importance du mécanisme effet de ciseaux à déterminer la profitabilité de l'entreprise économique, pour mettre en évidence le rôle de cet outil, on a effectué une étude de cas au niveau de l'entreprise Algérienne de fabrication de pipe ALFAPIPE unité de Ghardaïa pendant la période (2011-2013), et pour atteindre les objectifs de cette étude et pour expérimenter ses hypothèses, des données nécessaires ont été récolté, qui sont principalement le tableau de compte résultats de l'entreprise et pour traiter toutes ces données on s'est appuyé sur le programme Excel.

A partir de la représentation graphique de l'effet de ciseau, la profitabilité de l'entreprise ALFAPIPE a été déterminée et ce à l'intersection de la courbe des recettes avec celui des dépenses, on constate qu'après cette intersection l'entreprise commence à réaliser des bénéfices après les pertes consécutives, la raison de cette intersection était le résultat d'un déséquilibre dans la croissance des dépenses et des recettes, où ses dernières ont progressé à un taux plus élevé que le taux de croissance des dépenses qui reflète positivement sur la profitabilité de l'entreprise, en dépit de la nette amélioration de la profitabilité de l'entreprise ALFAPIPE au cours de la période de l'étude, mais elle souffre toujours à cause de la hausse de quelques dépenses.

Les mots clés : Effet de ciseau, Revenues, Frais, Profitabilité, Les indicateurs de profitabilité, Entreprise.

قائمة المحتويات

الإهداء.....III

كلمة شكر.....IV

الملخص.....V

قائمة المحتويات.....VI

قائمة الجداول.....VII

قائمة الأشكال البيانية.....VIII

قائمة الاختصارات والرموز.....X

قائمة الملاحق.....XI

مقدمة عامة.....أ

الفصل الأول : الأدبيات النظرية والتطبيقية لآلية أثر المقص والربحية.....5

المبحث الأول : الأدبيات النظرية لآلية أثر المقص والربحية.....7

المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية حول آلية أثر المقص والربحية.....27

الفصل الثاني : دراسة تطبيقية في المؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب ألفابايب.....31

المبحث الأول : الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة.....33

المبحث الثاني : تحديد ربحية مؤسسة ALFAPIPE باستخدام آلية أثر المقص.....39

الخاتمة العامة 69

المصادر والمراجع 74

الملاحق.....78

الفهرس.....81

قائمة الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	رقم الصفحة
1.2	جدول حساب النتائج للفترة (2011–2013) لمؤسسة ALFAPIPE	39
2.2	إيرادات مؤسسة ALFAPIPE	41
3.2	معدلات نمو إيرادات مؤسسة ALFAPIPE	42
4.2	توزيع إيرادات مؤسسة ALFAPIPE	42
5.2	مصاريف مؤسسة ALFAPIPE	50
6.2	معدلات نمو مصاريف مؤسسة ALFAPIPE	50
7.2	توزيع مصاريف مؤسسة ALFAPIPE	51
8.2	مؤشر ربحية الاستغلال لمؤسسة ALFAPIPE	61
9.2	مؤشر الربحية الإجمالية لمؤسسة ALFAPIPE	61
10.2	معدلات النمو للعناصر المشكلة لمؤشرات الربحية لمؤسسة ألفابايب	61
11.2	إجمالي إيرادات مؤسسة ALFAPIPE	64
12.2	إجمالي مصاريف مؤسسة ALFAPIPE	65

قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	اسم الشكل	رقم الصفحة
1.1	التمثيل البياني للنقطة الميتة	14
2.1	توقف نمو الإيرادات واستمرار ارتفاع التكاليف	16
3.1	الهروب إلى الأمام	17
4.1	المقص المفتوح	17
5.1	انخفاض طفيف في الإيرادات وثبات التكاليف	18
6.1	الارتفاع الكبير في تكاليف عوامل الإنتاج وارتفاع متأخر في الإيرادات	19
7.1	ارتفاع الإيرادات وثبات التكاليف	20
8.1	ارتفاع الإيرادات وانخفاض التكاليف	21
1.2	الهيكل التنظيمي لمؤسسة ALFAPIPE	36
2.2	منحنى بياني لنمو إجمالي إيرادات مؤسسة ALFAPIPE	43
3.2	منحنى بياني لنمو المبيعات والمنتجات الملحقة	44
4.2	منحنى بياني لنمو تغيرات المخزونات والمنتجات المصنعة وقيد الصنع	45
5.2	منحنى بياني لنمو الإنتاج المثبت	46
6.2	منحنى بياني لنمو المنتجات العملياتية الأخرى	47
7.2	منحنى بياني لنمو استرجاع خسائر القيمة والمؤونات	48
8.2	منحنى بياني لنمو المنتوجات المالية	49

9.2	منحنى بياني لنمو إجمالي مصاريف مؤسسة ALFAPIPE	52
10.2	منحنى بياني لنمو المشتريات المستهلكة	53
11.2	منحنى بياني لنمو الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى	54
12.2	منحنى بياني لنمو أعباء المستخدمين	55
13.2	منحنى بياني لنمو الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	56
14.2	منحنى بياني لنمو الأعباء العملياتية الأخرى	57
15.2	منحنى بياني لنمو مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسارة القيمة	58
16.2	منحنى بياني لنمو الأعباء المالية	59
17.2	منحنى بياني لنمو الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية	60
18.2	منحنى بياني لنمو معدلات ربحية الاستغلال لمؤسسة ALFAPIPE	62
19.2	منحنى بياني لنمو معدلات الربحية الإجمالية لمؤسسة ALFAPIPE	63
20.2	آلية أثر المقص لمؤسسة ALFAPIPE	65

قائمة الاختصارات والرموز

الرمز	الدلالة باللغة الأصلية	الدلالة باللغة العربية
ALFAPIPE	**AL**GÉRIENNE DE **FA**BRICATION DE **PI**PE	الجزائرية لصناعة الأنابيب
CA	Le **c**hiffre d'**a**ffaire	رقم الأعمال
CF	Les **c**oûts **f**ixes	التكاليف الثابتة
Cfi	Les **c**oûts **fi**nanciers	المصاريف المالية
CV	Les **c**oûts **v**ariables	التكاليف المتغيرة
M	La **m**arge sur coûts variables	الهامش على التكاليف المتغيرة
PM_e	Le **p**oint **m**ort d'**e**xploitation	النقطة الميتة للاستغلال
PM_f	Le **p**oint **m**ort **F**inancier	النقطة الميتة المالية
SIG	les **s**oldes **i**ntermédiaires de **g**estion	الأرصدة الوسيطية للتسيير

قائمة الملاحق

رقم الملحق	اسم الملحق	رقم الصفحة
01	جدول حساب النتائج لمؤسسة ALFAPIPE لسنة 2011 و2012	79
02	جدول حساب النتائج لمؤسسة ALFAPIPE لسنة 2012 و2013	80

مقدمة عامة

أ. توطئة :

تعتبر المؤسسة الاقتصادية المحور الأساسي لأي اقتصاد كان، بحيث تعتبر مصدر ثروة مهمة للمجتمع من خلال مساهمتها في خلق وظائف اقتصادية قادرة على إنشاء منافع إجمالية، فهي مصدر رئيسي لمداخيل الدولة والأفراد، والمكون الأساسي الذي لا يمكن الاستغناء عنه لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

فعلى مستوى المؤسسات الاقتصادية تسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف تتعدد وتختلف على حسب اختلاف أصحابها وطبيعة وميدان نشاطها، لكنها تتفق في هدف واحد ألا وهو الربحية.

تعتبر الربحية الهدف الأساسي والمشترك لجميع المؤسسات الاقتصادية، وأمر ضروري لبقائها واستمرارها، وغاية يتطلع إليها المستثمرون، ومؤشر يهتم به الدائنون عند تعاملهم مع المؤسسة، وهي أيضا أداة هامة لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد الموجودة بحوزتها، لذا نجد أن جهدا كبيرا من التسيير المالي في المؤسسة يوجه بالدرجة الأولى نحو الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بهدف تحقيق أفضل عائد ممكن لأصحابها.

سعيا منها لتحقيق وتجسيد هدفها المتمثل في الربحية، تستخدم عدة قوائم مالية من أجل تحليل الوضعية المالية للمؤسسة وبالأخص أداء المؤسسة ومدى تحقيقه للربحية، ومن أهم التقارير المالية المعتمدة في تحليل نتيجة المؤسسة جدول حساب النتائج الذي تستخرج منه أرصدة وسيطية تبين مراحل وكيفية تشكل ربحية المؤسسة، بالإضافة إلى القوائم المالية الذي تستخدم كمدخلات في التحليل، يستعمل المحلل المالي عدة أدوات تساعده في تحليل ومعالجة تلك البيانات ليتم الاستفادة منها في النهاية كمخرجات تساعد المسيرين في اتخاذ القرارات المناسبة والتي تسمح لهم بتحقيق أهداف المؤسسة وبالأخص تحقيق معدلات ربحية مرتفعة.

وتعد آلية أثر المقص من أهم الأدوات المستخدمة في تحليل النتائج والتي يعتمد عليها في تحديد الربحية، إذ تتميز في كونها توفر للمحلل المالي نظرة مبسطة عن الكيفية التي تشكلت وتطورت بها النتيجة خلال الدورة الحالية أو الدورات الماضية، كما تساعده في فهم كيفية تطور النتيجة مستقبلا.

ب. الإشكالية :

وعلى ضوء مما سبق تظهر لنا ملامح إشكالية هذه الدراسة والتي يمكن طرحها على النحو التالي :

ما مدى مساهمة آلية أثر المقص في تحديد ربحية مؤسسة ALFAPIPE ؟

من خلال الإشكالية الرئيسية يمكننا طرح الأسئلة الفرعية التالية ؟

- كيف تساهم آلية أثر المقص في تشخيص ربحية مؤسسة ALFAPIPE ؟

- ما هو أثر تطور إيرادات ومصاريف مؤسسة ALFAPIPE على ربحيتها ؟

ت. الفرضيات :

- تساهم آلية أثر المقص في تشخيص ربحية مؤسسة ALFAPIPE عن طريق تحليل ومراقبة تطور كل من إيراداتها ومصاريفها وأثر ذلك على نتيجتها؛

- يكون التأثير إيجابيا في حال كانت إيرادات مؤسسة ALFAPIPE تنمو بمعدل يفوق معدل نمو مصاريفها كما يكون سلبا في الحالة المعاكسة.

ث. مبررات اختيار الموضوع :

✓ **مبررات موضوعية :**

- أهمية الموضوع ودوره في تشخيص وتحديد ربحية المؤسسة الاقتصادية؛

- الصلة المباشرة بين هذا الموضوع والتخصص العلمي الذي ندرسه.

✓ **مبررات ذاتية :**

- الميل الشخصي للمواضيع ذات الصلة بمالية المؤسسة؛

- الرغبة الشخصية للتعرف والإحاطة بهذا الموضوع نظرا لأهميته القصوى في التحليل المالي.

ج. أهداف البحث :

يسعى البحث لتحقيق جملة من الأهداف من بينها :

- التعرف على الأدوات المستعملة في تحليل النتائج وبالخصوص آلية أثر المقص؛

- محاولة مراقبة تطور كل من الإيرادات والمصاريف وأثر ذلك على النتيجة؛

- محاولة التعرف على سلوك النتيجة الحالي والمستقبلي؛

- التعرض على ماهية الربحية ومؤشرات قياسها؛

- محاولة تطبيق آلية أثر المقص على مؤسسة ALFAPIPE ومعرفة مدى مساهمتها في تحديد ربحيتها.

ح. أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث في الدور الذي تلعبه أدوات التحليل المالي وبالخصوص آلية أثر المقص في عملية تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية وتحديد ربحيتها، والتي تعتبر جزء هام ورئيسي من المنظومة التي يعتمد عليها المحلل المالي في عملية التحليل، والتي بفضلها تتيح له معالجة مدخلاته المتمثلة في المعطيات التي تقدمها له كل من المحاسبة العامة والمحاسبة التحليلية، ليتحصل على مخرجات ومعلومات يستفيد منها المسيرين في اتخاذ قراراتهم.

خ. حدود الدراسة :

من أجل الإحاطة بإشكالية البحث وفهم جوانبها المختلفة حددنا مجال دراستنا في ما يلي :

- ✓ **المجال المكاني** : اختصر المكان الذي اخترناه للقيام بالدراسة التطبيقية على المؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب ALFAPIPE بغرداية، والتي سوف نقدم لها تعريفا خاصا بها في الجزء التطبيقي من هذه الدراسة، حيث تعتبر المؤسسة محل الدراسة من أهم المؤسسات على المستوى الوطني من الجانب الاقتصادي.
- ✓ **المجال الزماني** : بغية الوصول إلى نتائج واستنتاجات علمية تثبت أو تنفي صحة الفرضيات، فضلنا اختيار الفترة الزمنية للدراسة التي تقدر بثلاث سنوات من سنة 2011 إلى سنة 2013.

د. منهج البحث والأدوات المستخدمة :

اتبعنا في هذا البحث بشكل عام المنهج الوصفي الذي تمثل في تقديم مختلف المفاهيم والتعاريف، ثم استخدمنا منهج دراسة الحالة الذي يمكننا من التعرف على وضعية مؤسسة اقتصادية واحدة بشيء من التفصيل، وقد وقع اختيارنا على المؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب ALFAPIPE "وحدة غرداية".

فيما يخص الأدوات المستعملة اعتمدنا على الكتب، الجرائد والمجلات العامة، التقارير، مذكرات الدراسات العليا إضافة إلى المعلومات المتحصل عليها من شبكة الأنترنيت، أما البرنامج المستخدم في تحليل معطيات دراسة الحالة فقد اعتمدنا على برنامج Microsoft Office Excel 2007.

ذ. هيكل البحث :

تضمن هيكل البحث فصلين تسبقهم في ذلك مقدمة وتليهم خاتمة، تناول الفصل الأول الأدبيات النظرية والتطبيقية المتعلقة بآلية أثر المقص والربحية وذلك من خلال مبحثين المبحث الأول عن أدوات تحليل حسابات النتيجة والمتضمنة آلية أثر المقص بالإضافة إلى التطرق إلى الربحية وأهميتها ومؤشرات قياسها، أما المبحث الثاني فقد تناول دراسات سابقة حول موضوع البحث.

ففي الفصل الثاني الذي يحتوي على الدراسة التطبيقية، قمنا بإسقاط الجانب النظري على إحدى المؤسسات الاقتصادية والمتمثلة في المؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب ALFAPIPE، حيث في المبحث الأول تم فيه تقديم المؤسسة وكذا طريقة جمع وتلخيص المعلومات، بالإضافة إلى أهم الأدوات المستخدمة في الدراسة، أما في المبحث الثاني تم فيه تحديد ربحية مؤسسة ألفابايب باستخدام آلية أثر المقص، وقد تم اختتام هذا البحث بخاتمة عامة تضمنت نتائج الدراسة والتوصيات بالإضافة إلى آفاق الدراسة.

ر. صعوبات الدراسة :

- نقص المراجع العربية والفرنسية الخاصة بالموضوع كدراسات سابقة؛
- صعوبة التأقلم مع المنهجية العلمية الجديدة؛
- ضيق الوقت.

الفصل الأول :

الأدبيات النظرية والتطبيقية لآلية أثر المقص والربحية

تمهيد الفصل :

يستعين المحلل المالي عند تشخيصه للوضعية المالية بعدة أدوات تساعده في تحليل المعطيات التي توفرها له مخرجات المؤسسة من القوائم المالية من أجل تحديد نقاط الضعف والبحث عن أسبابها بغية معالجتها وكذا تحديد نقاط القوة للحفاظ عليها وتدعيمها مستقبلا، ولكل منهج تحليل أدواته الخاصة به فمنهج تحليل حسابات النتيجة الذي يهدف إلى تحليل كيفية تشكل وتطور ربحية المؤسسة له أدواته الخاصة به والمتمثلة في الأرصدة الوسيطية للتسيير، النقطة الميتة، بالإضافة إلى موضوع بحثنا آلية أثر المقص.

وبناء على ما سبق، سيتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، يتناول المبحث الأول مفاهيم حول الأرصدة الوسيطية للتسيير، النقطة الميتة وآلية أثر المقص، بالإضافة إلى الربحية وأهميتها والمؤشرات المستعملة في قياسها، أما المبحث الثاني سنتطرق فيه إلى الدراسات السابقة التي تناولت موضوع بحثنا هذا.

فكان تقسيم الفصل كالتالي :

- ✓ **المبحث الأول : الأدبيات النظرية لآلية أثر المقص والربحية**
- ✓ **المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية حول آلية أثر المقص والربحية**

المبحث الأول : الأدبيات النظرية لآلية أثر المقص والربحية

يعد منهج تحليل حسابات النتائج من أهم المناهج المعتمدة في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية، لتميزه عن المناهج الأخرى في أنه يشخص أهم هدف تسعى المؤسسات الاقتصادية لتحقيقه والمتمثل في الربحية، حيث سنتطرق في المطلب الأول إلى الأدوات المستعملة في هذا المنهج. أما في المطلب الثاني سنتعرف على مفهوم الربحية وأهميتها بالإضافة إلى مؤشرات قياسها.

المطلب الأول : أدوات تحليل حسابات النتائج

سنتناول في هذا المطلب الأدوات المستعملة في تحليل حسابات النتائج، بحيث سيتم تقسيم المطلب بدوره إلى ثلاثة فروع :

الفرع الأول نستعرض فيه الأرصدة الوسيطية للتسيير، يليه الفرع الثاني الذي سنتطرق فيه إلى الأداة الثانية المتمثلة في النقطة الميتة أما موضوع بحثنا آلية أثر المقص فسيكون في الفرع الثالث والأخير.

الفرع الأول : تحليل النتائج باستخدام الأرصدة الوسيطية للتسيير

جاء النظام المحاسبي المالي الجديد بعدة إصلاحات هدفها محاولة تطوير النظام ليتوافق مع المعطيات الاقتصادية الجديدة وطموحات المتعاملين الاقتصاديين، ومن بين الإصلاحات التي جاء بها هو تعديل جدول حساب النتائج الذي أصبح يدمج بصفة نهائية الأرصدة الوسيطية للتسيير (SIG).

إن تحليل جدول حساب النتائج هدفه الأساسي هو تفكيك النتيجة إلى أرصدة وسيطية للتسيير وفقا للطبيعة الاقتصادية للعمليات التي ساهمت في تشكلها[1].

حيث سنحاول تقسيم هذه الأرصدة إلى مجموعتين :

- الأرصدة الوسيطية المتعلقة بعمليات الاستغلال؛
- الأرصدة الوسيطية المتعلقة بالعمليات المالية والاستثنائية.

[1] - Claire BOUINOT et al, **L'analyse financière en M 14**, 2em édition, ECONOMICA, France, 2000, p 49.

أولا : الأرصدة الوسيطية المتعلقة بعمليات الاستغلال

أ) هامش الربح الإجمالي (La marge brute) :

جدول حساب النتائج حسب الطبيعة الذي يفرضه النظام المحاسبي المالي الجديد لا يشتمل على الهامش الإجمالي، عكس جدول حساب النتائج حسب الوظيفة[1] الذي يظهره من خلال العلاقة التالية :

هامش الربح الإجمالي = رقم الأعمال – تكلفة المبيعات

والاختلاف الجوهري في مفهوم هامش الربح الإجمالي بين المخطط المحاسبي الوطني القديم والنظام المحاسبي المالي الجديد يكمن في مكوناته وطريقة حسابه، إذ أن الهامش الإجمالي حسب المخطط المحاسبي الوطني القديم يساوي الفرق بين مبيعات البضاعة وتكلفة البضاعة المستهلكة، فهو إذن عبارة عن مقياس لأداء المؤسسات التجارية فقط. أما النظام المحاسبي المالي الجديد فإنه يعتبر هامش الربح الإجمالي الفرق بين رقم الأعمال الإجمالي وتكلفة المبيعات الإجمالية.

ب) القيمة المضافة للاستغلال (La valeur ajoutée d'exploitation) :

على عكس الهامش الإجمالي تعتبر القيمة المضافة للاستغلال عنصرا من جدول حساب النتائج حسب الطبيعة الواجب إعداده حسب النظام المحاسبي المالي الجديد.

تمثل القيمة المضافة الثروة الحقيقية التي أضافتها المؤسسة مهما كان نوعها بفعل عمليات استغلالها، فالقيمة المضافة تترجم ما أضافته المؤسسة ضمن نشاطها[2].

وتحسب وفق العلاقة التالية :

القيمة المضافة للاستغلال = إنتاج السنة المالية – استهلاك السنة المالية

انطلاقا من جدول حساب النتائج، يتم حساب إنتاج السنة المالية (Production de l'exercice) كما يلي :

إنتاج السنة المالية = المبيعات والمنتوجات الملحقة
+ تغيرات المخزونات والمنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع
+ الإنتاج المثبت
+ إعانات الاستغلال

[1] – قرار مؤرخ في 2008/07/26 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 19 بتاريخ 2009/03/25.

* رقم الأعمال الإجمالي يتكون من مجموع المبيعات من البضاعة والإنتاج المباع والخدمات المقدمة بالإضافة إلى إعانات الاستغلال التي ترتبط بدعم الأسعار المسقفة، أما تكلفة المبيعات الإجمالية فتتكون من تكلفة البضاعة المستهلكة وتكلفة استهلاكات الإنتاج المباع والمصاريف المرتبطة بالخدمات المقدمة.

[2] – مبارك لسلوس، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 27.

كما يتم حساب استهلاك السنة المالية (Consommation de l'exercice) كما يلي :

استهلاك السنة المالية = المشتريات المستهلكة
+ الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى

تقيم القيمة المضافة[1] الحجم الاقتصادي للمؤسسة، فهي تحدد الثروة المنشأة من طرف العمال والمؤسسة نفسها، فهي إذن تقيس الوزن الاقتصادي للمؤسسة.

تحسن نسبة القيمة المضافة إلى الإنتاج الإجمالي، والتي تسمى عادة بمعدل القيمة المضافة دلالة على ارتفاع مساهمة المؤسسة في القيمة النهائية للسلعة[2].

جـ) إجمالي فائض الاستغلال (L'excédent brut d'exploitation) :

يعبر هذا الرصيد عن قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح من خلال دورة الاستغلال بغض النظر عن سياسات التمويل، الاهتلاك والتوزيع. ويضم هذا الرصيد معلومات مفصلة عن دورة الاستغلال، لذا يعتبر رصيد هام جدا بالنسبة للمحلل المالي[3]. وفي حالة كون هذا الرصيد سالب، فإنه يطلق عليه اسم عجز الاستغلال الإجمالي[4]، ويتم حساب إجمالي فائض الاستغلال (EBE) انطلاقا من القيمة المضافة، وفق العلاقة الآتية :

إجمالي فائض الاستغلال = القيمة المضافة للاستغلال
– أعباء المستخدمين
– الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة

د) النتيجة العملياتية (Le résultat opérationnel) :

تعبر هذه النتيجة عن رصيد دورة الاستغلال، أي الفرق بين إيرادات ومصاريف الاستغلال، حيث يتم التوصل إليها بعد أن يعدل إجمالي فائض الاستغلال بالمنتجات والأعباء العملياتية الأخرى، وكذلك بمخصصات الاهتلاكات والمؤونات واسترجاع عن خسائر القيمة والمؤونات[5].

[1] -Béatrice et Francis Granguillot, **Analyse Financière**, 12éme édition, Gualino, 2008, p 60.

[2]– تودرت أكلي، **التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد (SCF)**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص 40.

[3]– زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص 86.

[4]– عادل عشي، **قياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة بسكرة، 2001-2002، ص 79.

[5]– لزعر محمد سامي، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص الإدارة المالية، جامعة قسنطينة، 2011-2012، ص 48.

وتحسب وفق العلاقة التالية :

النتيجة العملياتية = إجمالي فائض الاستغلال
+ الإيرادات العملياتية الأخرى
– الأعباء العملياتية الأخرى
– مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسارة القيمة
+ استرجاعات خسارة القيمة والمؤونات

ثانيا : الأرصدة الوسيطية المتعلقة بالعمليات المالية والاستثنائية

أ) النتيجة المالية (Le résultat financier) :

تتمثل هذه النتيجة في الفرق بين الإيرادات المالية والأعباء المالية، فهي تعبر عن رصيد العمليات المالية التي تقوم بها المؤسسة من إيداع الأموال، تقديم القروض، الاقتراض...إلخ.

وتحسب النتيجة المالية انطلاقا من جدول حساب النتائج حسب العلاقة التالية :

النتيجة المالية = الإيرادات المالية – الأعباء المالية

تساعد النتيجة المالية على مراقبة أداء المؤسسة من النواحي المالية، وبالتالي يمكن مراقبة الحدود القصوى لعملية الاستدانة بناء على مؤشر النتيجة المالية، وبالتالي فالنتيجة المالية تساهم بشكل فعال في اتخاذ القرارات التمويلية[1].

ب) النتيجة العادية قبل الضريبة (Le résultat courant avant impôt) :

تتألف النتيجة العادية قبل الضريبة من النتيجة العملياتية والنتيجة المالية[2]، والتي يتم حسابها حسب العلاقة التالية :

النتيجة العادية قبل الضريبة = النتيجة العملياتية + النتيجة المالية

من خلال العلاقة يتضح لنا أن النتيجة العادية قبل الضريبة يمكن التعبير عنها بالنتيجة الصافية للأنشطة العادية، حيث هذه الأخيرة تساوي إلى النتيجة العادية قبل الضريبة منقوصا منها الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية (ح/695 و698) ثم أيضا تطرح منها الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية (ح/692 و693)، وذلك حسب جدول حساب النتائج حسب الطبيعة.

[1]– إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي (الإدارة المالية)**، الجزء الأول، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2011، ص 198.

[2] - Christophe Thibierge, **Analyse financière**, 2em édition, Vuibert, France, 2007, p 27.

جـ) النتيجة الاستثنائية (Le résultat exceptionnel) :

تتمثل هذه النتيجة في الفرق بين الأعباء والإيرادات المتحصل عليها من النشاطات الاستثنائية، أي غير المرتبطة بالنشاط الرئيسي للمؤسسة وتحسب على حدة، وبعبارة أخرى غير مرتبطة بالنتائج الأخرى، حيث تعتبر رصيد آخر ضمن الأرصدة الوسيطية للتسيير[1]. وينبغي إعداد ملحق مفصل لهذه الإيرادات عند إعداد القوائم المالية في نهاية الدورة المالية[2].

وتحسب النتيجة غير العادية من خلال العلاقة التالية :

النتيجة غير العادية = العناصر غير العادية (الإيرادات) – العناصر غير العادية (الأعباء)

د) النتيجة الصافية للسنة المالية (Le résultat net de l'exercice) :

تعد النتيجة الصافية للسنة المالية آخر نتيجة من بين الأرصدة الوسيطية للتسيير، وهي عبارة عن جمع النتيجة الصافية للأنشطة العادية مع النتيجة غير العادية أو طرحها (حسب الحالة)، والنتيجة الصافية للسنة المالية تخضع هي الأخرى للزيادة أو النقصان تبعا للتغيرات التي تقع على كل من النتيجة الصافية للأنشطة العادية والنتيجة غير العادية[3].

وهذا من خلال العلاقة التالية :

النتيجة الصافية للسنة المالية = النتيجة الصافية للأنشطة العادية + أو – النتيجة غير العادية

الفرع الثاني : تحليل النتائج باستخدام أداة النقطة الميتة

تعتبر النقطة الميتة من الأدوات المهمة لتقييم نتائج الماضي، والتخطيط للمستقبل، كما تساهم في تشخيص بعض المشاكل، من هنا كانت النقطة الميتة مكانة خاصة من قبل المحلل المالي[4].

أولا : تعريف النقطة الميتة

قبل التطرق إلى مختلف التعاريف الواردة حول النقطة الميتة لا بد من الإشارة أولا إلى وجود عدة أسماء تطلق عليها، أهمها : **نقطة التعادل – نقطة الصفر – نقطة التوازن – عتبة المردودية**

★ "وَحَدَ يَحِدُ وَحْداً وحِدَةً : صار وَحْدَه" وجاء فيه : الحِدَةُ كالعِدَة (مَصْدر). تقول :جَعَلَه على حِدَةٍ، أي مُنْفرداً وَحْدَهُ، ولا بدّ من التفريق بين الهاء والتاء المربوطة، **بوضع نقطتين فوق التاء**، وإنْ كنا نقف عليها هاءً!

[1] - Patrice VIZZAVONA**, GESTION FINANCIERE « analyse financière analyse prévisionnelle »**, 8ème édition, BERTI, Alger, 1993, p 41.

[2] – لخضر علاوي، **نظام المحاسبة المالية "سير الحسابات وتطبيقاتها"**، Pages Bleues، الجزائر، 2010، ص 410.

[3] – منور أوسرير، محمد مجبر، **مداخلة حول أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على عرض القوائم المالية "حالة جدول حساب النتائج"**، ملتقى دولي، المركز الجامعي بالوادي، 17 و18 جانفي 2010، ص 13.

[4] – محمد المبروك أبو زيد، **التحليل المالي (شركات وأسواق مالية)**، الطبعة الثانية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2009، ص 169.

تعرف النقطة الميتة على أنها :

"رقم الأعمال أو مستوى النشاط الذي يجب على المؤسسة تحقيقه من أجل تغطية كل أعبائها المتغيرة والثابتة عند هذا المستوى من النشاط والذي لا تحقق عنده المؤسسة لا ربحا ولا خسارة"[1].

"هو رقم الأعمال الذي من أجله تغطي المؤسسة مجمل أعبائها (CV + CF) وتحقق نتيجة معدومة (نتيجة = صفر)"[2].

"هي النقطة التي تصل فيها المؤسسة (برقم الأعمال أو الزمن) إلى تغطية مجموع تكاليفها برقم أعمالها أي تحقق فيها نتيجة معدومة، وانطلاقا من هذه النقطة (من هذا الرقم أو الزمن) تبدأ المؤسسة في تحقيق الأرباح، وقبل هذه النقطة تكون قد حققت خسارة"[3].

من خلال التعاريف المقدمة نلاحظ تقارب كبير فيما بينها، لأن مبدأ النقطة الميتة معروف وتكون صياغة التعريف عليه، ونرى بأن التعاريف المقدمة تذكر رقم الأعمال الذي يحقق النقطة الميتة وهذا ربما ليس صحيحا، لأنه قد يعبر عن النقطة الميتة بالزمن وكذلك بالكميات، لكن لتعددها يذكر عند تعريفها رقم الأعمال فقط[4].

ثانيا : حساب النقطة الميتة جبريا

من أجل حساب النقطة الميتة من الضروري تحديد هيكل التكاليف، أي تجزئة التكاليف إلى تكاليف ثابتة وأخرى متغيرة خلال الدورة المالية.

من خلال تعريفنا للنقطة الميتة، نجد أن نقطة التعادل تتحقق عندما تتساوى التكاليف الثابتة مع الهامش على التكاليف المتغيرة :

$$CF = CA - CV = M$$

[1]– العزازي محمد، بن لعور بوعلام، **التسيير المحاسبي والمالي**، السنة الثالثة ثانوي، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، الجزائر، 2014، ص 274.

[2]– عبد الهادي داودي، **واقع محاسبة التكاليف بمركب الإسمنت حامة بوزيان SCHB (قسنطينة)**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص تسيير المؤسسات، جامعة قسنطينة، 2006، ص 146.

[3]– ناصر دادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير**، الجزء الأول، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1990، ص 105.

[4]– خرفي محمد شريف، **أهمية نقطة التعادل في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة ورقلة، 2013، ص 03.

* التكاليف الثابتة هي تلك المصاريف التي لا تتأثر بالتغيرات التي تطرأ على حجم النشاط ويرمز لها بـ (CF) مثل : مصاريف الكراء، التأمين، الاهتلاكات،...

* التكاليف المتغيرة هي تلك المصاريف التي تتأثر بتغير النشاط أي أنها متناسبة مع حجم النشاط (رقم الأعمال) مثل : مواد ولوازم مستهلكة، مصاريف العمال في الورشات،... ويطلق عليها أيضا اسم التكاليف المباشرة (أي لها ارتباط مباشر بالمنتوج).

وبقسمة الهامش على التكاليف المتغيرة **(M)** على رقم الأعمال (**CA**) ثم ضربه عليه مرة أخرى تصبح العلاقة كما يلي :

$$CF = (M / CA) \times CA$$ حيث : $$m = M / CA$$

ومنه نجد :

$$CF = m \times CA$$ ومنه : $$CA^* = (CF / m)$$

حيث :

- **CF** : تكاليف الاستغلال الثابتة؛
- **CA** : رقم الأعمال؛
- **CV** : التكاليف المتغيرة؛
- **M** : الهامش على التكاليف المتغيرة؛
- **m** : معدل الهامش على التكاليف المتغيرة؛
- CA^* **(PM_e)** : النقطة الميتة للاستغلال.

تحدد وضعية المؤسسة بالنسبة لنقطتها الميتة للاستغلال بالعلاقة التالية :

$$[(CA / PM_e) - 1] \times 100$$

أما النقطة الميتة المالية **(PM_f)** فتحسب وفق العلاقة التالية :

$$PM_f = (CF + Cfi) / m$$

حيث : **(Cfi)** تمثل المصاريف المالية.

وتحدد وضعية المؤسسة بالنسبة لنقطتها الميتة المالية حسب العلاقة التالية[1] :

$$[(CA / PM_f) - 1] \times 100$$

ملاحظات :

- **النقطة الميتة للاستغلال** : تتضمن تكاليف الاستغلال الثابتة والتكاليف المتغيرة للإنتاج، وتستخدم في قياس استقرارية نتيجة الاستغلال؛

[1] – سليمان بلعور، **مقياس التسيير المالي**، مطبوعة خاصة بطلبة السنة الثالثة كل التخصصات وطلبة الماستر تخصصي مالية وبنوك ومالية المؤسسة، جامعة غرداية، 2013-2014، ص 82.

- **النقطة الميتة المالية** : يدخل في حسابها المصاريف المالية، وتستخدم في قياس استقرارية النتيجة الجارية[1].

ثالثا : تحديد النقطة الميتة بيانيا

تمثل النقطة الميتة بيانيا حسب الشكل التالي :

الشكل رقم 1.1 : التمثيل البياني للنقطة الميتة

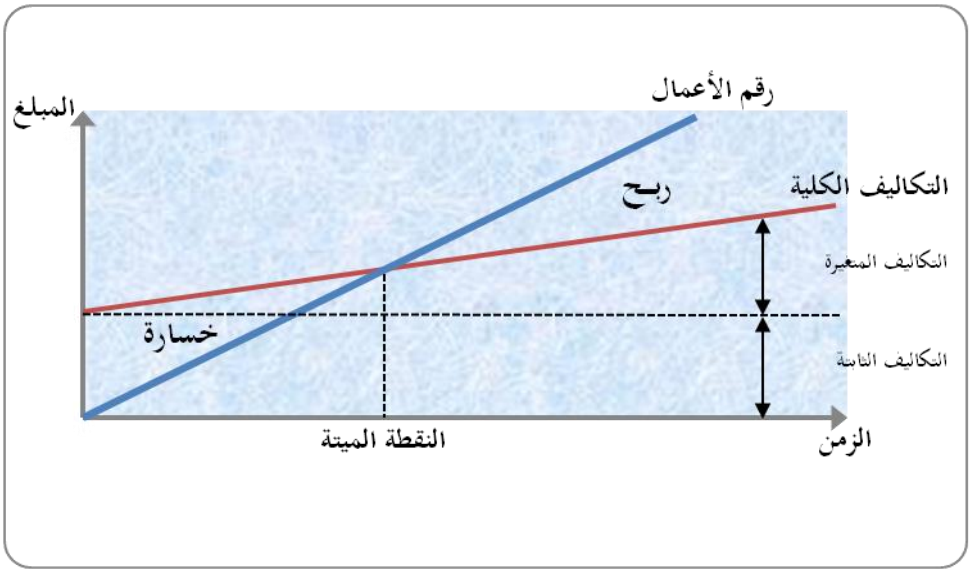

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، ج 1، مرجع سبق ذكره، ص 206

من خلال الشكل أعلاه واستنادا إلى تحليل النقطة الميتة ومقارنتها برقم الأعمال المحقق يمكن حصر نتيجة المؤسسة في ثلاث حالات هي[2] :

- ✓ رقم الأعمال = النقطة الميتة؛ (**النتيجة = صفر**)
- ✓ رقم الأعمال > النقطة الميتة؛ (**النتيجة = ربح**)
- ✓ رقم الأعمال < النقطة الميتة؛ (**النتيجة = خسارة**)

رابعا : استخدامات النقطة الميتة

توجد عدة استخدامات للنقطة الميتة في مجال التحليل المالي من أهمها :

- تحديد مجال الربحية للمؤسسة، وهو مدى بعد المؤسسة عن النقطة الميتة بعد الدخول في تحقيق الأرباح، وعلى المؤسسة أن تسعى إلى توسيع هذا المجال لتعظيم أرباحها[3]؛

[1]- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، ج 1، 2011، مرجع سبق ذكره، ص 207.

[2] - Farid MAKHLOUF, **Comptabilité Analytique**, Pages Bleues, Algérie, 2006, p 86.

[3]- سليمان بلعور، مرجع سبق ذكره، ص 83.

- قياس قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح وذلك بتحديد المدة الزمنية اللازمة لتغطية التكاليف بواسطة رقم الأعمال، حيث كلما كانت هذه المدة قصيرة كلما توسعت فترة الأرباح بعد ذلك؛
- تحليل الفروقات بين التقديرات والإنجازات، وذلك بمراقبة مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها من خلال مقارنة النتائج المحققة بما تم التخطيط له، ثم تحديد الانحرافات بغية تصحيحها.

الفرع الثالث : تحليل النتائج باستخدام آلية أثر المقص

تعتبر آلية أداة المقص أداة أخرى يعتمد عليها المحلل المالي في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية والتعرف على سلوك النتيجة الحالي والمستقبلي، سنتعرف عليها من خلال التعريف الخاص بها وعلى مختلف الحالات التي تأخذها هذه الآلية، بالإضافة إلى حدود هذه الآلية كأداة تحليلية للنتيجة.

أولا : تعريف آلية أثر المقص

"أثر المقص" أداة رياضية تهدف إلى تحليل النفقات والإيرادات للتعرف على سلوك النتيجة الحالي والمستقبلي، وننبه إلى أن أثر المقص قد يكون إيجابيا في حال كانت زيادة النفقات أقل من زيادة الإيرادات، كما يكون سلبا في الحالة المعاكسة[1].

تعريف آخر : **"أثر المقص" تسميتها أخذت من الصورة التي يتخذه التمثيل البياني لهذه الآلية، وهي تقنية بسيطة تساعد على مراقبة تطور كل من الإيرادات والمصاريف وأثر ذلك على النتيجة**[2].

ثانيا : الحالات المختلفة لآلية أثر المقص

يمكن حصر أثر المقص في سبع حالات رئيسية هي :

الحالة الأولى : حالة توقف نمو الإيرادات واستمرار ارتفاع التكاليف

هي إحدى الحالات الغير مرغوب فيها من طرف المسيرين، ومضمون هذه الحالة أن سلوك كل من الإيرادات والمصاريف يكون أولا في حالة جيدة بحيث ينموان بشكل متوافق يضمن نتائج إيجابية، وبسبب من الأسباب تتوقف الإيرادات فيما تتواصل المصاريف في النمو بنفس الوتيرة السابقة.

من خلال الشكل رقم (2.1) نجد أن المؤسسة واجهت مشكلا يتعلق بتوقف نمو رقم الأعمال أي مشكلة متعلقة بموقع منتجاتها في السوق، ومع استمرار نمو المصاريف تحقق المؤسسة خسائر متتالية، نستنتج من ذلك أنه لا يوجد ارتباط بين المصاريف والإيرادات وتفسير ذلك أن التكاليف الثابتة تشكل جزءا كبيرا من هيكل التكاليف.

[1] – سليمان بلعور، المرجع السابق، ص 78.

[2] – إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، ج 1، 2011، مرجع سبق ذكره، ص 209.

والشكل التالي يوضح هذه الحالة بيانيا :

الشكل رقم 2.1 : توقف نمو الإيرادات واستمرار ارتفاع التكاليف

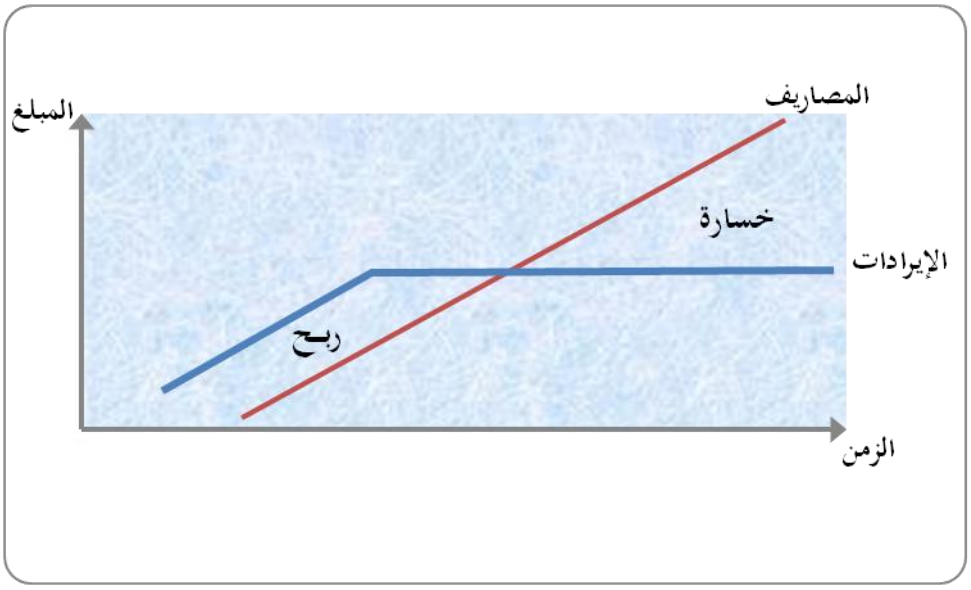

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على نفس المرجع السابق، ص 200

على المؤسسة في هذه الحالة أن تجري تصحيحات على المستويات التجارية، التسويقية والتصنيعية، وأن تجري تعديلات تتعلق بالاستراتيجية المتبعة بغية إنعاش الإيرادات وإعادتها لمسارها الأولي، ومن ثم تعويض الخسائر السابقة[1].

الحالة الثانية : حالة الهروب إلى الأمام

في هذه الحالة يكون فيه عدم توافق في نمو كل من المصاريف والإيرادات، حيث تنمو المصاريف بمعدل يفوق معدل نمو الإيرادات، ينتج عنه تناقص تدريجي في تحقيق النتائج الإيجابية ثم التحول إلى تحقيق خسائر متتالية تزداد سرعتها تدريجيا.

تكمن الإشكالية هنا في تضخم التكاليف وعدم قدرة المؤسسة بالتحكم فيها، ذلك لأن المؤسسة أقدمت على التوسع في الاستثمار من أجل تغطية الطلب المتزايد على منتجاتها واستغلال وضع السوق الذي يتميز بالندرة في المنتجات وضعف المنافسة، هذا الوضع المغري أدى بالمؤسسة إلى إجراء صفقات تجارية مع العملاء تفوق حدود إمكانياتها مما أدى إلى تضخم المصاريف الثابتة الناتجة عن ضخامة الاستثمارات والتكاليف المتغيرة الناتجة عن ارتفاع حجم الإنتاج، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي المعرضة في الغالب لمثل هذه الحالات لأنها ترغب في النمو السريع الذي لن تستطيع التحكم فيه بسبب حجمها الصغير وعدم قدرتها على التحكم في التكاليف، كل هذا راجع إلى قلة خبرتها. وهذا ما يوضحه الشكل رقم (3.1).

[1]- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، المرجع السابق، ص 200.

الشكل رقم 3.1 : الهروب إلى الأمام

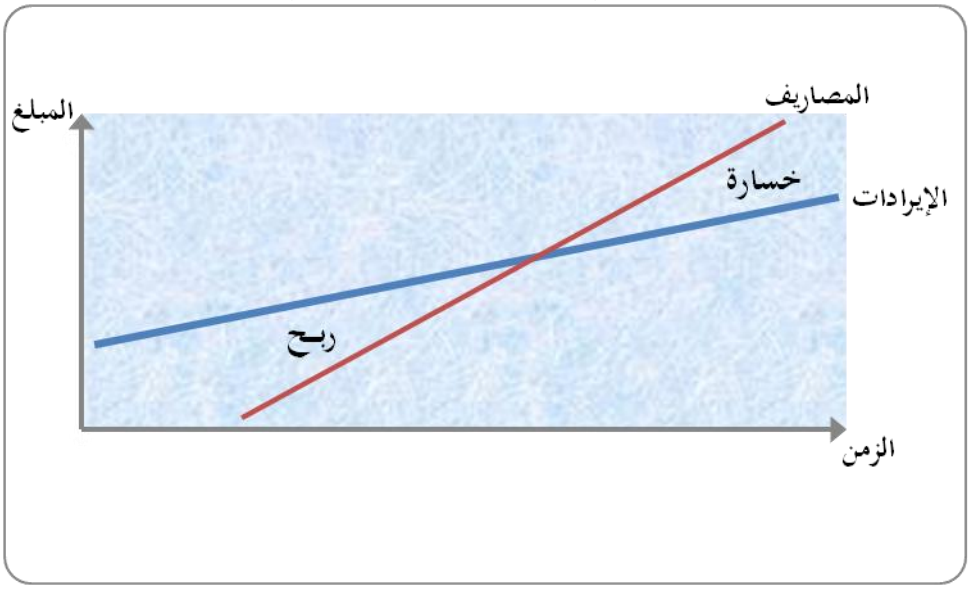

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على نفس المرجع السابق، ص 201

من أجل الرجوع إلى مجال الربحية يستوجب على المؤسسة حصر مجهوداتها في إطار حصة سوقية محدودة تتوافق مع حجمها الحالي، والانطلاق في نمو بطيء وتدريجي متحكم فيه بدل الهروب نحو الأمام نتيجة للنمو السريع الغير المتحكم فيه، والذي قد يؤدي بها إلى نتائج عكسية تصل حتى إلى إفلاسها[1].

الحالة الثالثة : حالة المقص المفتوح

الشكل رقم 4.1 : المقص المفتوح

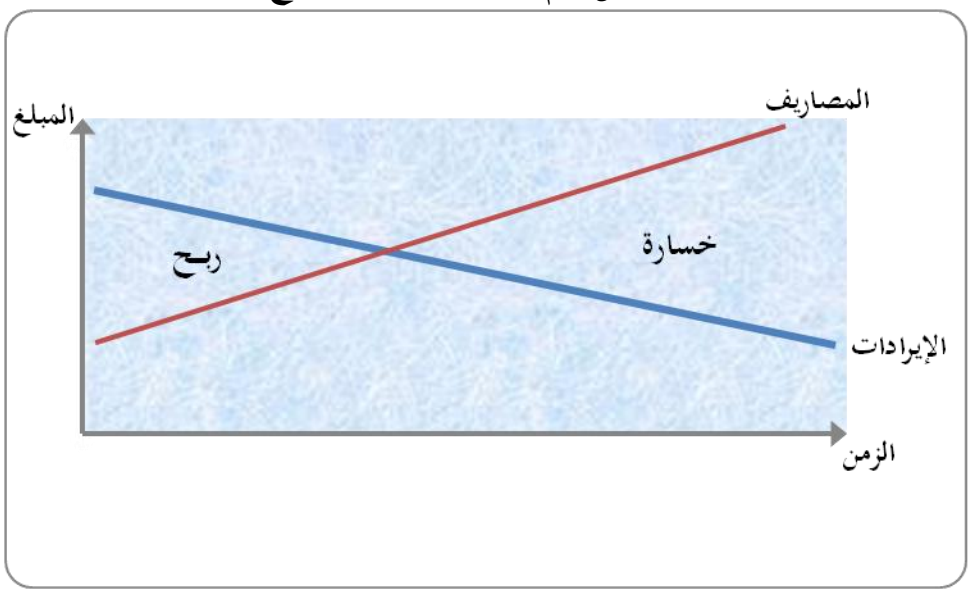

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على نفس المرجع السابق، ص 202

[1]- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، المرجع السابق، ص 201.

يحدث هذا السيناريو لمؤسسة كانت متحكمة في السوق وبدأت تفقد امتيازاتها بشكل تدريجي، وتراجعت مبيعاتها وإيراداتها لأسباب داخلية تتمثل في ضخامة تكاليفها وأخرى خارجية تكمن في خروجها التدريجي من السوق بسبب عدم قدرتها على المنافسة الحالية، وفقدان تدريجي لامتيازاتها التنافسية[1]. حيث إن الاستمرار في النشاط يؤدي بالمؤسسة إلى تكبد المزيد من الخسائر.

على المؤسسة في هذه الحالة الانسحاب في الوقت المناسب من السوق والاستثمار من جديد حفاظا على ثروة المؤسسة وحقوق الدائنين وحصص المساهمين، أو قيامها ببيع كلي أو جزئي لأصولها، أو الدخول في اندماجات مع مؤسسات قوية.

الحالة الرابعة : حالة انخفاض طفيف في الإيرادات وثبات التكاليف

تشبه الحالة السابقة لكنها أقل حدة منها، يمثل بيانها مقصا مفتوحا جزئيا حيث أن التكاليف ثابتة ومستقرة عبر الزمن في حين أن الإيرادات تنخفض انخفاضا طفيفا، قد يكون سبب ذلك سلوك طبيعي في رقم الأعمال لسبب موسمي يرتبط بطبيعة النشاط، وقد يكون سلوك إيرادي منتهج لتحطيم المنافسين ومغالطتهم وذلك بتطبيق أسعار جد تنافسية تؤدي إلى انخفاض مؤقت في الإيرادات، وبعد خروج المنافسين الحاليين من السوق وامتناع المنافسين المحتملين عن الاستثمار بسبب عدم جاذبية السوق نتيجة لانخفاض الأسعار، يتم إعادة الأسعار إلى المستوى المرغوب فيه.

ويبين الشكل التالي هذه الحالة :

الشكل رقم 5.1 : انخفاض طفيف في الإيرادات وثبات التكاليف

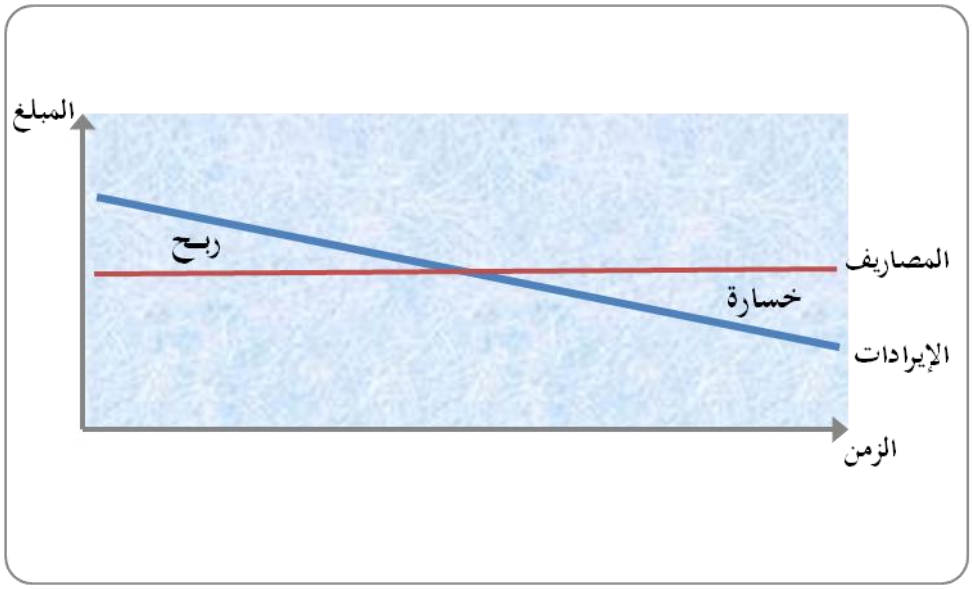

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على نفس المرجع السابق، ص 203

[1]- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، المرجع السابق، ص 202.

إن عملية تصحيح مسار الإيرادات في هذه الحالة سهل نسبيا، خاصة إن كانت نتيجة لخطط استراتيجية أو بسبب تذبذب فصلي، وحتى وإن كانت بسبب المنافسة أو تغير في أذواق المستهلكين يمكن للمؤسسة الرفع في رقم الأعمال بإجراء تعديلات على المنتج أو منح خدمات إضافية للعملاء، أو تكثيف المجهودات الترويجية والأنشطة التسويقية[1].

الحالة الخامسة : حالة الارتفاع الكبير في تكاليف عوامل الإنتاج وارتفاع متأخر في الإيرادات

هذه المشكلة ظرفية وتحدث في بعض القطاعات التي تتميز وسائل الإنتاج فيها بارتفاع تكاليف شرائها وتشغيلها مثل قطاع الطاقة والنفط، الصناعات الثقيلة ...إلخ، وهو ما يرفع من حجم التكاليف بصورة واضحة ما يؤثر سلبا على النتيجة رغم سيطرة المؤسسة على حصة سوقية معتبرة، لكن هذه الوضعية لا تدوم طويلا بحيث سرعان ما تتزايد معدلات الإنتاج تتمكن المؤسسة من امتصاص التكاليف الثابتة للاستثمار والاستغلال لتستعيد المؤسسة ربحيتها من جديد.

ومما سبق يوضح لنا الشكل التالي هذه الحالة بيانيا :

الشكل رقم 6.1 : الارتفاع الكبير في تكاليف عوامل الإنتاج وارتفاع متأخر في الإيرادات

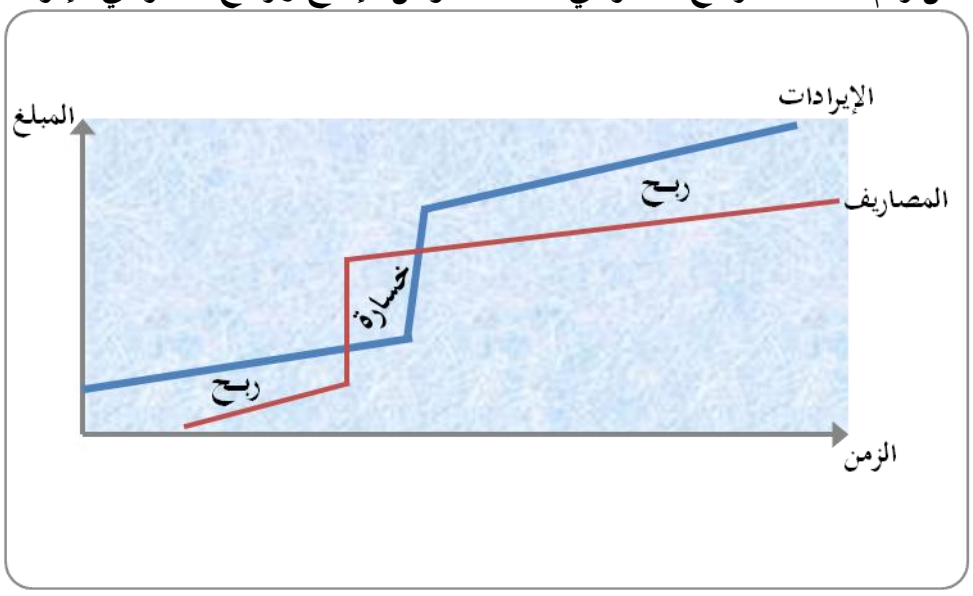

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على نفس المرجع والصفحة السابقة

إن المؤسسة الكبيرة هي الوحيدة القادرة على مواجهة هذا النوع من المشاكل، فسيطرتها على السوق يجعلها تنتج بأحجام كبيرة، هذا الحجم الكبير من الإنتاج يمكنها من تدنية التكاليف الثابتة للوحدة الواحدة إلى أدنى مستوياتها مما ينعكس إيجابا على مستوى التكاليف التي تتوجه نحو الاستقرار، بينما ترتفع الإيرادات ومن ثم تبدأ المؤسسة في تحقيق أرباح طائلة.

[1]- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، المرجع السابق، ص 203.

الحالة السادسة : حالة ارتفاع الإيرادات وثبات التكاليف

هي إحدى الحالات المثلى التي ترغب المؤسسات الاقتصادية في تحقيقها، حيث تشغل الربحية مساحات كبرى بسبب الارتفاع الحاد في الإيرادات والتحكم الجيد في التكاليف[1]، يتحقق ذلك تحت تأثير عدة عوامل منها ارتفاع معدل نمو السوق وتمتعها بحصص سوقية عالية مما يحقق لها تدفقات نقدية كبيرة، أو عندما يصل المنتوج إلى مرحلة التشبع، وهي أطول مرحلة في حياة المنتوج أي أن المؤسسة لا تحتاج إلى المزيد من الاستثمارات والتوسع في التكاليف، بينما تواصل المبيعات ارتفاعها نتيجة نمو السوق[2].

والشكل التالي يوضح هذه الحالة :

الشكل رقم 7.1 : ارتفاع الإيرادات وثبات التكاليف

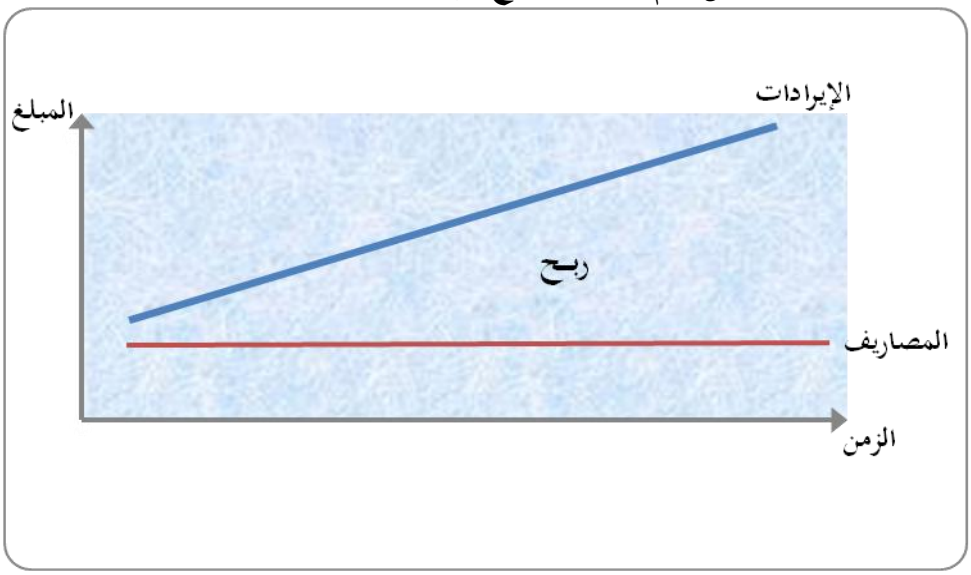

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على نفس المرجع السابق، ص 204

هذا السيناريو الممثل في الشكل أعلاه لا يتحقق إلا لدى المؤسسات الكبرى التي لها عمر طويل في النشاط، فلو رجعنا للمنحنى البياني نجد أن منحنى التكاليف الثابتة والمتغيرة في ميل ثابت في حين أن الإيرادات تعرف نموا متسارعا، ولا يتحقق ذلك إلا إذا امتلكت المؤسسة عاملي الخبرة ووفرات الحجم[3].

الحالة السابعة : حالة ارتفاع الإيرادات وانخفاض التكاليف

تعد هذه الحالة أكثر إيجابية من سابقتها نتيجة ارتفاع الربحية إلى أعلى مستوياتها وبلوغها الذروة، وذلك من خلال ارتفاع الإيرادات وانخفاض التكاليف بسبب عوامل كثيرة ساهمت في تحقيق ذلك كامتلاك المؤسسة

[1]- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، المرجع السابق، ص 204.

[2]- سليمان بلعور، مرجع سبق ذكره، ص 80.

[3]- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، ج 1، 2011، مرجع سبق ذكره، ص 204.

التقنية المتطورة، تدني تكاليف العمالة، وعوامل خارجية مثل السيطرة على السوق، الاستفادة من الامتيازات الحكومية، حالة الاحتكارات ...إلخ، بالإضافة إلى العوامل التي ذكرت في الحالة السابقة.

على المؤسسة أن تبذل كل ما في وسعها لكي تستغل هذا الوضع أحسن استغلال لأنه قد لا يدوم طويلا، وذلك بتوظيف العوائد الكبيرة وفوائض الخزينة المحققة واستثمارها بهدف الدخول في أسواق أخرى، حتى تؤمن المؤسسة لنفسها وضعا جيدا في المستقبل.

والشكل التالي يلخص الحالة بيانيا :

الشكل رقم 8.1 : ارتفاع الإيرادات وانخفاض التكاليف

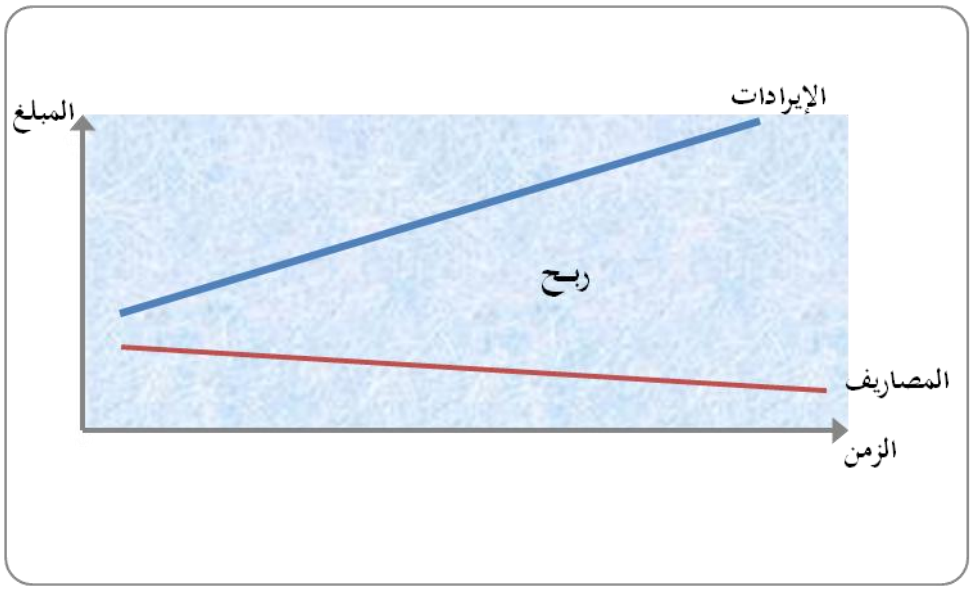

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على نفس المرجع السابق، ص 205

ثالثا : حدود آلية أثر المقص كأداة تحليلية للنتيجة

بالرغم من أهمية هذه الأداة التي توفر للمحلل المالي نظرة مبسطة وموضحة بيانيا عن الكيفية التي تطورت بها النتيجة خلال الدورة الحالية أو الدورات الماضية، بالإضافة إلى إمكانية فهم وتوقع المنحنى التي تتطور به النتيجة مستقبلا وذلك اعتمادا على منحنى كل من الإيرادات والمصاريف المبنيان على محور القيم النقدية والمحور الزمني، لكن ما يعاب عليها أنها لا تبين للمحلل المالي كيفية تشكل النتيجة، ولا الدورة المسؤولة عن المستوى الذي وصلت إليه مثل الأداة الأخرى المتمثلة في الأرصدة الوسيطية للتسيير، الشيء الذي لا يخدم أهداف المحلل المالي الذي يبحث دائما عن الأسباب والعوامل التي ساهمت في تحقيق النتيجة وذلك بغية تصحيحها أو المحافظة عليها مستقبلا[1].

[1]- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي (الإدارة المالية)**، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2011، ص 154.

المطلب الثاني : الربحية ومؤشرات قياسها

تسعى المؤسسات الاقتصادية وتتسابق نحو تحقيق جملة من الأهداف بغية الوصول إلى تحقيق هدفها الأسمى الممثل في البقاء والاستمرار، والحصول على منصب الريادة، وتعد الربحية واحدة من بين أهم الأهداف الأساسية المؤدية لذلك، وبغية قياس الربحية استخدمت عدة مؤشرات سنحاول من خلال هذا المطلب التعرض لها وذلك بعد إعطاء بعض المفاهيم المقدمة حولها وإبراز أهميتها في المؤسسة.

الفرع الأول : مفهوم الربحية (La profitabilité)

تعددت تعاريف الربحية واختلفت باختلاف وجهات نظر مستعمليها والغاية من قياسها ونذكر أهمها فيما يلي :

– "تعرف الربحية على أنها العلاقة بين النتائج التي تحققها المؤسسة ورقم الأعمال الخاص بها، بحيث يعتبر رقم الأعمال في هذه الحالة المتغير المعبر عن نشاط المؤسسة"[1].

– "تعرف كذلك على أنها نسبة أحد عناصر قائمة حساب النتائج إلى رقم الأعمال حيث تتمثل عناصر جدول حسابات النتائج في كل من : إجمالي فائض الاستغلال، النتيجة العملياتية... إلخ والتي تتجسد في الأرصدة الوسيطية للتسيير"[2].

– يعرفها بيير كونسو (Pierre CONSO) : **"بأنها مفهوم واسع وله مجالات عديدة، وأن قياسها يعتبر مسألة دقيقة وهذا القياس لا يكون ذا دلالة إلا إذا نسب إلى فترة مرجعية معينة فالربحية مفهوم يطبق على كل عمل اقتصادي تستعمل فيه الإمكانيات المادية والبشرية والمالية، ويعبر عنها بالعلاقة بين النتيجة والإمكانيات المستعملة، وتعتبر القياس النقدي للفعالية"**[3].

– أما كابييه (A.CAPIES) فقد قال[4] : **"بأن الربحية تشير إلى كفاءة وسيلة ما في تحقيق نتيجة معينة":**

- ✓ **فإذا نسبت إلى أصول المؤسسة فإن الربحية هنا "ربحية اقتصادية"؛**
- ✓ **وإذا نسبت إلى رأس المال الخاص فإن الربحية هنا تعني "الربحية المالية"؛**
- ✓ **أما إذا نسبت النتيجة إلى رقم الأعمال فالربحية هنا تعني "الربحية التجارية".**

[1]– خذيري دلال، **دراسة ربحية المؤسسة باستخدام الأرصدة الوسيطية للتسيير**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علوم المالية والمحاسبية تخصص مالية المؤسسة، جامعة ورقلة، 2013-2014، ص 22.

[2]– خذيري دلال، المرجع السابق، ص 23.

[3]– خالص صافي صالح، **الربحية : مفاهيمها وصيغ التعبير عنها**، مجلة العلوم التجارية، المعهد الوطني للتجارة، العدد الأول، الجزائر، 2002، ص 21.

[4]– خالص صافي صالح، المرجع السابق، ص 23.

وعلى ضوء ما سبق وبصفة عامة يمكن القول بأن الربحية : **"تعبر عن العلاقة بين النتيجة التي تحققها المؤسسة خلال فترة زمنية معينة ورؤوس الأموال التي استخدمت لتحقيق هذه النتيجة"**.

وتتحدد الصيغة العامة للربحية وفق الشكل التالي :

$$\text{الربحية} = \frac{\text{النتيجة}}{\text{رؤوس الأموال المستعملة لتحقيق هذه النتيجة}} \times 100$$

الفرع الثاني : أهمية الربحية

إن تحقيق مستوى معين من الربحية ضروري للمؤسسة الاقتصادية لعدة أسباب تتمحور أهميتها فيما يلي :

- **بالنسبة للمؤسسة** : تتحدد أهمية الربحية في النقاط التالية[1] :

– تعبر عن الهدف الرئيسي لأي مؤسسة والمتمثل في تعظيم قيمتها؛

– ضمان نموها في السوق التي تعمل فيه؛

– الحفاظ على استقلاليتها المالية واستقرارها في السوق؛

– شعور العاملين فيها بالارتياح خاصة إذا كانت توزع جزءا من أرباحها عليهم؛

– تسمح لها بإقامة استثمارات ومشاريع جديدة.

- **بالنسبة للمتعاملين** : يتعدد المتعاملون مع المؤسسة لدى فإن تحقيق الربحية أمر يهمهم جميعا ويعزز ثقتهم بها، حيث يمكن تحديد أهميتها فيما يلي :

أ– مالكي الأسهم أو الممولين الأساسيين للمؤسسة : إن تحقيق المؤسسة لمعدلات ربحية عالية يضمن بقاءهم ودعمهم لها، ذلك لأن المالك لا يقدم على الاستثمار في فرصة معينة ما لم يضمن عائدا مقبولا من رأس المال الذي سيستثمره[2].

---

* مفهوم الربح **يختلف** عن مفهوم الربحية في كونه يساوي الإيراد ناقصا التكاليف، أي هو عبارة عن الفرق بين الإيرادات وأعباء إنتاج سلعة معينة، بينما تعبر الربحية عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المؤسسة ورقم الأعمال.

[1]– نجاة بيشي، **تكاليف المخزون وتأثيرها على الربحية في المؤسسات الإنتاجية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس في العلوم التجارية تخصص إدارة أعمال، المعهد الوطني للتجارة، ملحق متليلي، 2004، ص 47.

[2]– زينب بن بادة وأخريات، **أثر استراتيجية البحث والتطوير على ربحية المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس في العلوم التجارية تخصص إدارة أعمال، المعهد الوطني للتجارة، ملحق متليلي، 2007، ص 77.

ب– المؤسسات المالية : هي التي يهمها التعامل مع المؤسسات التي تحقق أرباحا، لأن هذا مؤشر يدل على قدرة المؤسسة في الوفاء بالتزاماتها وتسديدها عند تاريخ الاستحقاق[1].

جـ– الموردون : يفضلون التعامل مع المؤسسات التي تحقق أكثر الأرباح لأن ذلك يعني توسع نشاط المؤسسة وبالتالي احتياجها أكثر للمواد الأولية، الشيء الذي يساهم في زيادة مبيعاتهم للمؤسسة ويضمن انتظامها من جهة، وضمان سداد المورد لمبيعاته من السلع وتحصيله لكافة حقوقه في مواعيد استحقاقها من جهة أخرى.

د– الزبائن : هم كذلك يفضلون التعامل مع المؤسسات التي تحقق أعلى المبيعات، إذ كلما زادت الكميات المنتجة كلما انخفض نصيب الوحدة الواحدة من التكاليف الثابتة مما يتيح للمؤسسة إمكانية تخفيض أسعارها مع المحافظة على هامش الربح المطلوب الذي يحقق مستوى الربحية المخطط له، الأمر الذي يهم الزبائن ويجلبهم أكثر نحو المؤسسة مما يجعل المؤسسة في وضع تنافسي أفضل.

- **بالنسبة للاقتصاد الوطني** : مجموع الفائض المحقق من قبل المؤسسات العاملة عبر التراب الوطني يمثل تراكم في الثروة الوطنية ويعبر عنها بصافي الناتج الداخلي، مما يضمن زيادة في فرص العمل مع زيادة الدخل الفردي من جهة، ومن جهة أخرى يمول ميزانية الدولة على شكل ضرائب على الأرباح.

الفرع الثالث : مؤشرات قياس الربحية

انطلاقا من الصيغة العامة للربحية، تستخرج عدة مؤشرات لقياس الربحية سنحاول التطرق إليها من خلال هذا الفرع.

1– مؤشر قياس الربحية التجارية : يتم حساب الربحية التجارية للمؤسسة وذلك بإيجاد العلاقة ما بين النتائج التي تحققها المؤسسة ورقم أعمالها، ويمكن عرضها بالصيغة التالية :

$$\text{مؤشر الربحية التجارية} = \frac{\text{إجمالي فائض الاستغلال}}{\text{رقم الأعمال}} \times 100$$

تظهر أهمية هذه النسبة في كونها تمنح مسيري وإطارات المؤسسة القدرة على اتخاذ القرارات في مجال الإنتاج، الاستغلال والتسويق. وكذلك مقارنة ما هو مخطط له وما تم تحقيقه وتحديد الانحرافات وأسبابها، إلا أن هذه النسبة لا تأخذ بعين الاعتبار الاهتلاكات والمؤونات، لذلك يميل البعض إلى استعمال صيغة أخرى للتعبير عن الربحية التجارية وذلك باستعمال النتيجة العملياتية بدلا من إجمالي فائض الاستغلال.

[1]– رسيوي جمال وآخرون، **أثر نظام المعلومات المالي على الربحية في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس في العلوم التجارية تخصص مالية ومحاسبة، جامعة غرداية، 2013–2014، ص 19.

حيث تصبح المعادلة كما يلي :

$$\text{مؤشر الربحية التجارية} = \frac{\text{النتيجة العملياتية}}{\text{رقم الأعمال}} \times 100$$

تسمح هذه النسبة بمعرفة مدى تمكن المؤسسة من تحقيق فائض مالي في نشاطها، وتدعى "بمؤشر ربحية الاستغلال"، كما يطلق عليها أيضا "معدل الربحية الجزئية" لأنها تعبر عن مدى إمكانية أو دور رقم الأعمال في تحقيق النتيجة العملياتية وبشكل آخر فهي تعبر عن إنتاجية رقم الأعمال في المؤسسة[1].

ويوجد من يستعمل نسبة أخرى للتعبير عن الربحية التجارية والتي يطلق عليها "معدل الربحية الإجمالية"، والتي تقيس الربحية الإجمالية للمؤسسة انطلاقا من إجمالي أنشطتها، حيث تقارن النتيجة الصافية المحققة خلال الدورة برقم الأعمال السنوي، وتحسب انطلاقا من جدول حساب النتائج وفق العلاقة التالية :

$$\text{مؤشر الربحية التجارية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{رقم الأعمال}} \times 100$$

تعتبر هذه النسبة من مؤشرات قياس الأداء المالي، حيث تظهر قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح صافية مقارنة برقم أعمالها، أي قدرة المؤسسة على تحويل إيرادها الإجمالي إلى ربح صافي وقدرتها على التحكم في التكاليف الإجمالية[2].

2- مؤشر قياس الربحية المالية : في إطار اقتصاد السوق، على المؤسسة تحقيق مستويات عالية من الربحية حتى تستطيع أن تمنح للمساهمين أرباحا كافية، تمكنهم من تعويض المخاطر المحتملة التي يمكن أن يتعرضوا لها نتيجة مساهماتهم في رأس مال المؤسسة، وتحسب وفق العلاقة التالية[3] :

$$\text{مؤشر الربحية المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}} \times 100$$

تسمح هذه النسبة بمعرفة مقدار الربح الصافي الذي يعود على المستثمرين عن كل دينار مستثمر في رأس مال المؤسسة، وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما كان أفضل للمؤسسة.

---

[1]- دريدي بشير، **سياسات المزيج التسويقي وأثرها على ربحية المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير تخصص دراسات اقتصادية، جامعة ورقلة، 2006، ص 88.

[2]- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، ج 1، 2011، مرجع سبق ذكره، ص 283.

[3]- زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، مرجع سبق ذكره، ص 88.

3- مؤشر قياس الربحية الاقتصادية : تقيس هذه الربحية فعالية المؤسسة في استخدام أصولها الموضوعة تحت تصرفها، حيث تقاس من خلال رصيد إجمالي فائض الاستغلال وفق العلاقة التالية :

$$\text{مؤشر الربحية الاقتصادية} = \frac{\text{إجمالي فائض الاستغلال}}{\text{الأصول الاقتصادية}} \times 100$$

تعبر هذه النسبة عن إمكانية ممتلكات المؤسسة (أصولها) في تحقيق إجمالي فائض الاستغلال، وتبين العائد من وراء استخدام كل دينار في مجموع أصول المؤسسة[1].

[1]- زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، نفس المرجع والصفحة السابقة.

المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية حول آلية أثر المقص والربحية

اهتمت العديد من الدراسات السابقة بموضوع الربحية لما لها من دور فعال في تحديد وضعيات المؤسسة، وبهدف الوصول في دراستنا إلى النتائج المرجوة اعتمدنا عليها (الدراسات السابقة) بغية توضيح المسار ومعرفة أهم نقاط التشابه والاختلاف بينها وبين دراستنا. وفيما يلي استعراض لبعض تلك الدراسات :

المطلب الأول : الدراسات العربية

- ✓ **دراسة خذيري دلال بعنوان "دراسة ربحية المؤسسة باستخدام الأرصدة الوسيطية للتسيير، دراسة حالة المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار – حاسي مسعود – ورقلة للفترة (2009–2013)"[1]، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية تخصص مالية المؤسسة :**

الهدف من هذه الدراسة هو معرفة مدى مساهمة الأرصدة الوسيطية للتسيير في دراسة وتحليل ربحية المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار بحاسي مسعود، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري ومنهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي، حيث تمت معالجة المعلومات المتحصل عليها من جدول حساب النتائج المؤسسة، وهذا لعدة سنوات وذلك بحساب عدة مؤشرات لقياس الربحية من بينها : مؤشر إجمالي فائض الاستغلال، مؤشر النتيجة العملياتية، مؤشر قياس الربحية الإجمالية، ...إلخ.

وقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها : الاعتماد على الأرصدة الوسيطية للتسيير يساعد في تحليل الربحية ويمكن من زيادة فعالية تحليل النتائج، فيما يخص نتائج دراسة ربحية المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار باستخدام الأرصدة الوسيطية للتسيير فقد حققت المؤسسة معدلات ربحية في المستوى المطلوب خلال سنوات الدراسة، الشيء الذي يضمن لها الصمود في الأوضاع الاقتصادية الحرجة.

- ✓ **دراسة رسيوي جمال وآخرون بعنوان "أثر نظام المعلومات المالي على الربحية في المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة المؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب"[2]، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس في العلوم التجارية تخصص مالية ومحاسبة :**

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أثر نظام المعلومات المالي في تحسين ربحية المؤسسة الاقتصادية وتنمية قدراتها التنافسية، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، أما في الجانب التطبيقي فقد استعمل فيه منهج دراسة الحالة.

[1] – خذيري دلال، مرجع سبق ذكره.

[2] – رسيوي جمال وآخرون، مرجع سبق ذكره.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة ما يلي : لنظام المعلومات المالي دور هام وفعال في المؤسسات من خلال تسهيل عمل الإدارة العليا في متابعة الأداء المالي والإداري لها من خلال تحديد وتحليل ربحيتها، يعمل نظام المعلومات المالي على إنتاج المعلومات المالية اللازمة لاتخاذ القرارات الرشيدة، الشيء الذي يساهم في الاستخدام الأمثل للموارد المالية للمؤسسة والارتقاء بالأداء المالي والإداري لها.

- ✓ **دراسة عبد اللطيف مصيطفى وعبد القادر مراد بعنوان "أثر استراتيجية البحث والتطوير على ربحية المؤسسة الاقتصادية"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية[1] :**

الهدف من هذه الدراسة هو إبراز أثر استراتيجية البحث والتطوير على ربحية المؤسسة الاقتصادية، حيث تطرق الباحثان في هذه الدراسة إلى الإنفاق العالمي في مجال البحث والتطوير التي تصدرته الولايات المتحدة الأمريكية، وإلى أهمية الاستثمار فيه بالنسبة للمؤسسات بشكل خاص، وقد قدما المقاييس المستعملة لقياس نتائج البحث والتطوير بالإضافة إلى مؤشرات قياس الربحية.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن استراتيجية البحث والتطوير لها أثر واضح في تعظيم ربحية المؤسسة الاقتصادية، ولكن ذلك محفوف بمخاطر مرتفعة بالنظر إلى ارتفاع تكلفة هذه العملية من جهة، وارتفاع المخاطر المرتبطة بنتائجها المتوقعة من جهة أخرى.

المطلب الثاني : الدراسات الأجنبية

- ✓ **Philip Molyneux and John Thornton, "Determinants of European bank Profitability : Anote", Journal of Banking and Finance[2].**
- ✓ **دراسة (Philip Molyneux and John Thornton) بعنوان محددات الربحية في المصارف الأوروبية، 1992.**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على أداء المصارف حيث تمت الدراسة التطبيقية على مستوى 18 دولة أوربية خلال الفترة الممتدة (1986–1989)، وقد قام الباحث بدراسة مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على ربحية المصارف.

[1]– عبد اللطيف مصيطفى، عبد القادر مراد، **أثر استراتيجية البحث والتطوير على ربحية المؤسسة الاقتصادية**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة ورقلة، العدد الرابع، 2013.

[2]- Philip Molyneux and John Thornton, **Determinants of European bank Profitability : Anote**, Journal of Banking and Finance, North-Holland, n : 16, 1992.

ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحثان أن لمحددات الربحية تأثير على هذه المصارف إما إيجابا أو سلبا، وهذا يعتمد على نوع العامل أو المحدد المدروس.

المطلب الثالث : مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

بعد استعراضنا للدراسات السابقة التي تم إجرائها في مجال الدراسة نجد أنه هناك أوجه تشابه واختلاف في عدة جوانب بين هذه الدراسات ومع دراستنا وأهمها ما يلي :

- من ناحية الهدف لقد اشتركت جل الدراسات حول هدف رئيسي واحد وهو دراسة العوامل أو المحددات التي تؤثر في الربحية. وهذا ما تهدف له دراستنا، ولكن لكل طريقته الخاصة في صياغة هدفه وأسلوب معالجته.
- بالنسبة لعينة الدراسة نجد أن كل الدراسات قامت بدراسة الربحية، لكن الاختلاف الموجود هو أن كل دراسة تختلف عن الأخرى في نوع العينة المختارة للقيام بالعملية التطبيقية على حسب وجهة نظر الباحث، فهناك دراسة اعتمدت على الشركة الوطنية للأشغال في الآبار بحاسي مسعود وأخرى اعتمدت على دراسة محددات الربحية في 18 دولة أوروبية، كما أن هناك دراسة اعتمدت على المؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب ALFAPIPE، والتي سنقوم بإجراء الدراسة التطبيقية فيها.
- بالنسبة لطريقة المعالجة فهناك أوجه تشابه وأوجه اختلاف، من ناحية الاختلاف نجد أن كل دراسة اعتمدت على عامل يختلف عن الثاني لدراسة الربحية، في حين أنها أجمعت على استنتاج واحد وهو أن لدراسة الربحية يجب الاعتماد على أحد العوامل التي تتحكم في ربحية هذه المؤسسة للتمكن من معرفة الوضعية المناسبة لها.

خلاصة الفصل :

حاولنا من خلال هذا الفصل الإلمام بحيثيات النظرية للموضوع عموما حيث قسمنا الفصل إلى مبحثين وقسمنا المبحث الأول بدوره إلى مطلبين، تناول المطلب الأول الأدوات المستعملة في تحليل النتائج والمتمثلة في كل من الأرصدة الوسيطية للتسيير، النقطة الميتة بالإضافة إلى موضوع بحثنا آلية أثر المقص، التي تبين لنا أنها تتميز عن باقي الأدوات في كونها تعطي للمحلل المالي نظرة مبسطة وموضحة بيانيا عن الكيفية التي تطورت بها النتيجة خلال الدورة الحالية أو الدورات الماضية، بالإضافة إلى إمكانية فهم وتوقع المنحنى التي تتطور به النتيجة مستقبلا وذلك اعتمادا على منحنى كل من الإيرادات والمصاريف المبنيان على محور القيم النقدية والمحور الزمني، ولكن ما يعاب عليها أنها لا تبين للمحلل المالي كيفية تشكل النتيجة، ولا الدورة المسؤولة عن المستوى الذي وصلت إليه. أما في المطلب الثاني فتطرقنا لمختلف المفاهيم المتعلقة بالربحية، بالإضافة إلى أهميتها وأهم المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في قياسها.

وفي المبحث الثاني تم التطرق لبعض الدراسات السابقة التي لها صلة بالموضوع حيث حددنا أوجه التشابه والاختلاف بينها وبين دراستنا، حيث خلصت هذه الدراسات السابقة إلى نتائج تلح بضرورة دراسة ربحية المؤسسات الاقتصادية لتحقيق وضعية مالية جيدة، وإعطاء سمعة جيدة للمؤسسة وضمان استمرارها وتحقيق أرباح مالية. وفي الفصل الثاني ستكون دراسة تطبيقية للموضوع من خلال دراسة حالة المؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب ALFAPIPE.

الفصل الثاني :

دراسة تطبيقية في المؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب

تمهيد الفصل :

بعد التطرق في الجانب النظري إلى آلية أثر المقص وذلك بتقديم مختلف التعاريف الخاصة بها وكذا مختلف الحالات التي يمكن أن تأخذها، وبعد تناولنا لمختلف مفاهيم الربحية ومؤشرات قياسها، وكتتمة للموضوع سنقوم في هذا الفصل باختبار ومعرفة مدى تطابق المفاهيم والقواعد النظرية مع الواقع التطبيقي وذلك من خلال دراسة مدى مساهمة آلية أثر المقص في تحديد ربحية المؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب ALFAPIPE.

وبناء على ما سبق، سيتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كالتالي :

- ✓ **المبحث الأول : الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة**
- ✓ **المبحث الثاني : تحديد ربحية مؤسسة ALFAPIPE باستخدام آلية أثر المقص**

المبحث الأول : الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

قبل الشروع في دراسة ربحية مؤسسة ألفابايب باستخدام آلية أثر المقص، سنوضح بعض جوانب الدراسة والمتمثلة في لمحة عن المؤسسة محل الدراسة والنهج المناسب لدراستنا وفقا لموضوع بحثنا وتحديد المتغيرات وكذا الأدوات المستعملة، كل هذا سيتم التطرق إليه من خلال المطلبين.

المطلب الأول : الطريقة المستخدمة في الدراسة

يحتوي هذا المطلب على ثلاثة فروع يتناول الفرع الأول تقديم المؤسسة المختارة لإجراء الدراسة، أما الفرع الثاني سنتطرق فيه لطريقة جمع وتلخيص المعلومات، يليه الفرع الثالث والأخير الذي سنحدد فيه متغيرات الدراسة وكيفية قياسها.

الفرع الأول : تقديم المؤسسة محل الدراسة

لقد وقع اختيارنا في إجراء هذه الدراسة على المؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب ALFAPIPE وحدة غرداية باعتبارها أحد أهم المؤسسات الاقتصادية في الجزائر.

أولا : تعريف المؤسسة

أنشئت المؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب بغرداية سنة 1974 برأس مال قدره 7.000.000.000 دج، وقد تم إنجاز هذه الوحدة على يد الشركة الألمانية (HOCH) بالمنطقة الصناعية بنورة التي تبعد 10كلم عن وسط الولاية وتتربع على مساحة 23000 م^2، كانت بداية النشاط يوم 07 أفريل 1977 بمساعدة الشركة الألمانية المنجزة للمشروع لمدة 10 سنوات بطاقة إنتاجية تقدر بـ 100 ألف طن سنويا وبتشغيل 764 عامل، مرت هذه الوحدة بعدة مراحل إلى أن أصبحت مؤسسة اقتصادية مستقلة والتي سوف نوضحها فيما يلي :

- في 05 نوفمبر 1983 : تم إعادة هيكلة الوحدة وهذا تبعا للقرار الصادر بالجريدة الرسمية 46/83، والتي كانت تسمى بالمؤسسة الوطنية للتلحيم (SNS).
- في سنة 1986 : تم إنشاء ورشة التغليف بالزفت في إطار توسيع نشاطها.
- في سنة 1992 : انقسمت وحدة غرداية إلى وحدتين هما :
  - ✓ وحدة الأنابيب والخدمات القاعدية ISP والتي كانت تضم حوالي 390 عامل.
  - ✓ وحدة الخدمات المختلفة UPD والتي كانت تضم حوالي 350 عامل.
- في سنة 1993 : تم إنشاء ورشة الحديد للتغليف الخارجي للأنابيب بمادة البوليتيلان.

- في سنة 1994 : تم ضم الوحدتين الجديدتين نظرا لفشل التسيير في وحدة الخدمات المختلفة وبعدما أعيدت الوحدة إلى حالتها السابقة أصبحت تسمى وحدة الأنابيب الحلزونية والخدمات القاعدية.
- في سنة 2000 : بعد إعادة الهيكلة للمجموعة أصبحت الوحدة عبارة عن مؤسسة اقتصادية عمومية تحمل اسم مؤسسة الأنابيب الناقلة للغاز (PIPE GAZ) مستقلة ماليا وتابعة إداريا لمجمع الأنابيب (GROOP ANABIB).
- في 20 جانفي 2001 : تحصلت مؤسسة الأنابيب على شهادة الجودة العالية ISO 9001 وعلى شهادة المعهد الأمريكي البترولي *APIQ* 1.
- في 15 أوت 2003 : تم تجديد هذه الشهادة من طرف المختصة بعد إعطاء ملاحظات على ما يجب تغييره في المؤسسة للمحافظة على هذه الشهادة وقامت بمراقبة مدى دقة المؤسسة في الالتزام بهذه الملاحظات بعد سنتين عند تجديد الشهادة في المرة الثانية.
- في سنة 2006 : فكرت المؤسسة (PIPE GAZ) في مشروع الشراكة مع مؤسسة أنابيب غاز بالرغاية (ALFA TUS) لزيادة رأس مالها.
- في سنة 2007 : تم الاندماج الفعلي بين مؤسسة (PIPE GAZ) ومؤسسة (ALFA TUS) حيث أصبحتا تحت اسم الشركة الجزائرية لصناعة الأنابيب (ALFAPIPE).

تعتبر وحدة أنابيب الغاز (ALFAPIPE) بغرداية وحدة إنتاجية بالدرجة الأولى ويكون الإنتاج فيها حسب الطلبيات وإبرام العقود كما تسعى إلى جلب المستثمرين الصغار لاستغلال الفضلات والمهملات قصد التخلص منها وتوفير السيولة المالية.

تقوم هذه المؤسسة بصناعة الأنابيب الخاصة بنقل المحروقات وخاصة البترول والغاز، إضافة إلى الأنابيب الناقلة للمياه، عن طريق تحويل المادة الأولية والمتمثلة في لفائف الحديد الخام بالدرجة الأولى والتي تحصل عليها إما من مجمع الحديد والصلب بالحجار أو عن طريق استيرادها من ألمانيا أو فرنسا أو اليابان مرورا بثلاث ورشات وهي على الترتيب :

- ✓ **ورشة الإنتاج** : والتي تحوي أربع آلات للإنتاج، ينتج عنها منتوج نصف مصنع وأحيانا يكون تام الصنع إن كانت الطلبية تتطلب ذلك.
- ✓ **ورشة التغليف الخارجي** : وهي الورشة المختصة بالتغليف الخارجي بمادة البوليتيلان، ينتج عنها منتوج نصف مصنع ويكون تام بالنسبة للأنابيب الموجهة لنقل البترول.

- ✓ **ورشة التغليف الداخلي** : ويكون التغليف بطلاء غازي إذا كانت الأنابيب موجهة لنقل المحروقات، وبطلاء مائي إذا كانت موجهة لنقل المياه.

تشتغل المؤسسة بطاقتها الكاملة عن طريق أربع مناوبات بأسلوب عمل مستمر وبدون عطل إذا كانت الطلبيات بالحجم الكبير، أما إذا كانت غير ذلك فتشتغل المؤسسة بجزء من طاقتها باستخدام مناوبتين فقط بأسلوب عمل مستمر يكفي للإيفاء بالطلبية، وتبلغ القدرة الإنتاجية للمؤسسة حوالي 120 ألف طن، وأما الصافية فتبلغ 100 ألف طن، ويتراوح قطر الأنبوب المصنوع من 508 ملم إلى 1625 ملم وطوله من 07 أمتار إلى 13 متر.

ثانيا : الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة

تسعى المؤسسة لتحقيق جملة من الأهداف الاستراتيجية بغية الوصول إلى تحقيق هدفها الأسمى الممثل في البقاء والاستمرار والحصول على منصب الريادة، ومن هذه الأهداف التي تبنتها المؤسسة وتسعى إلى تحقيقها بكل ما لها من طاقة ما يلي :

- ➢ المساهمة في تغطية الاحتياجات الوطنية (قطاع المحروقات والري)؛
- ➢ السعي لجلب الكفاءات البشرية والعمل على استقرارها من خلال التدريب والتكوين المستمر؛
- ➢ تخفيض التكاليف لتتمكن من بيع منتجوها بسعر تنافسي يضمن لها حصتها السوقية وبالتالي تحقيق معدلات الربحية المطلوبة؛
- ➢ العمل على تخفيض الديون لتفادي العوائق الناجمة عنها؛
- ➢ المساهمة في تنمية المنطقة، والعمل على امتصاص البطالة وذلك بخلق مناصب شغل جديدة؛
- ➢ تطبيق مقاييس الجودة العالمية لمنتجاتها؛
- ➢ العمل على الاحتكاك بالمؤسسات الأجنبية من أجل اكتساب التكنولوجيا الجديدة في مجال عملها؛
- ➢ المساهمة في التنمية الوطنية وذلك من خلال تمويل الخزينة العمومية؛
- ➢ محاولة كسب مستثمرين أجانب من خلال التسويق الالكتروني؛
- ➢ العمل على تطوير نظام المعلومات يساعد على اكتساب التقنيات الجديدة في مجال تخصصها؛
- ➢ توفير رؤوس الأموال الأجنبية (العملة الصعبة)؛
- ➢ إيجاد أسواق داخلية وخارجية لتصريف منتجاتها وللحصول على المادة الأولية.

ثالثا : الهيكل التنظيمي للمؤسسة

تعمل المؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب ألفابايب في إطار متكامل تحت سلطة الرئيس المدير العام الذي يعد السلطة الآمرة في المؤسسة، والشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي للمؤسسة :

الشكل رقم 1.2 : الهيكل التنظيمي لمؤسسة ALFAPIPE

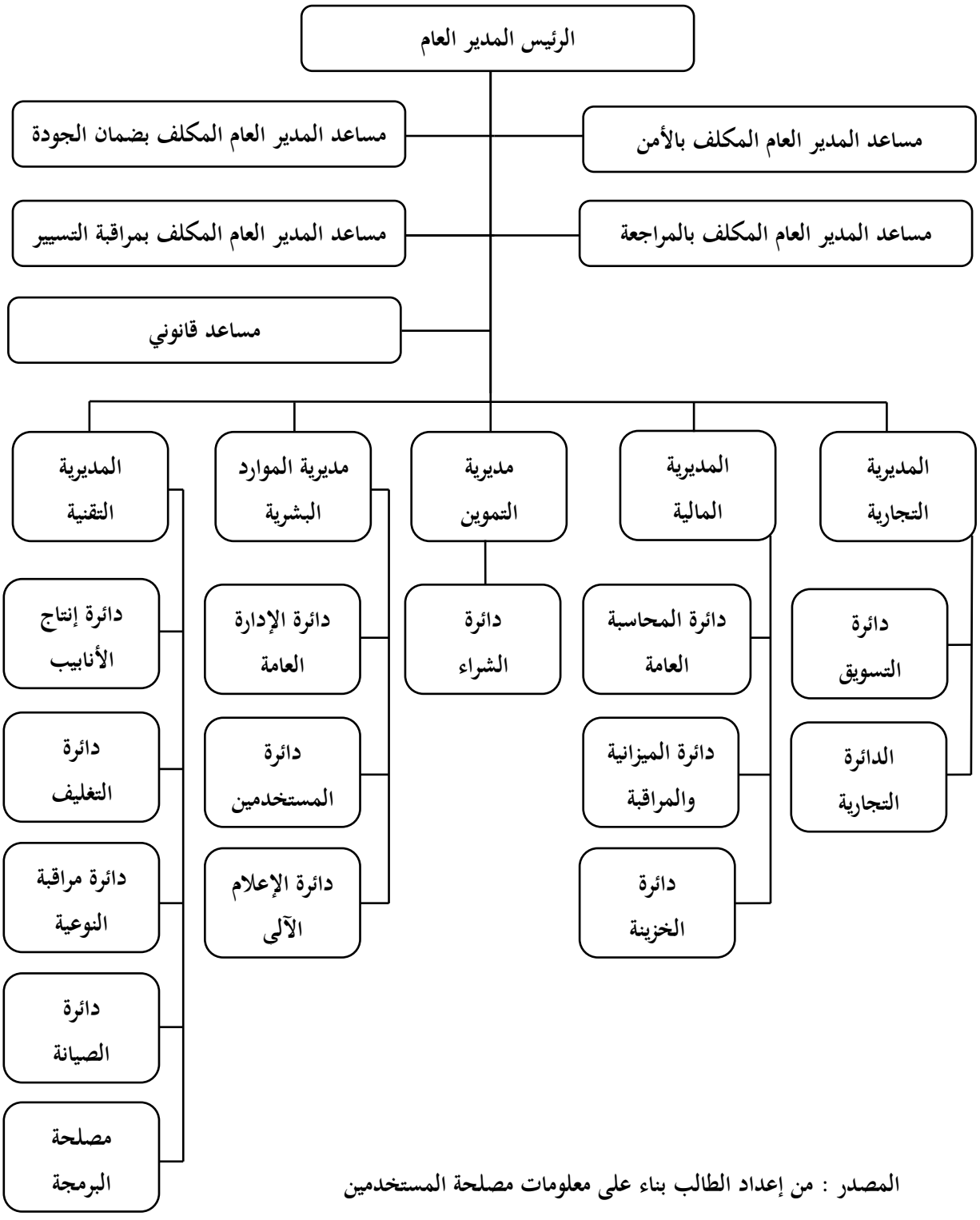

المصدر : من إعداد الطالب بناء على معلومات مصلحة المستخدمين

الفرع الثاني : طريقة جمع وتلخيص المعلومات

أولا : طريقة جمع المعطيات

بغرض تنفيذ أهداف الدراسة، واختبار فرضياتها تم جمع المعطيات اللازمة لها عن طريق ما يلي :

– استعمال أسلوب المقابلة : لقد اعتمدنا في دراستنا هذه على أسلوب المقابلة الشخصية مع أفراد مجتمع الدراسة وبالأخص قسم المالية والمحاسبة، وذلك للحصول على المعلومات بشكل دقيق، حيث أتاح لنا أسلوب المقابلة فرصا أكبر لطرح أسئلة ترتبط بالإشكالية المطروحة من أجل فك الاستفسار حولها ومناقشتها وفهمها.

ثانيا : تلخيص المعطيات المجمعة

أثناء الدراسة قمنا بإجراء مقابلات مباشرة مع مختصين في مديرية المحاسبة والمالية لجمع بعض المعلومات التي تخدم الموضوع، حيث تحصلنا على المعطيات المالية والمتمثلة في جدول حساب النتائج للمؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب خلال الفترة 2011–2013، واستخرجنا منها العناصر التي تساعدنا في تحليل كل من الإيرادات والمصاريف وفي تحديد ربحية مؤسسة ألفابايب بواسطة آلية أثر المقص.

أما في خصوص الربحية فقد تمت أيضا فيها مقابلات في مديرية المحاسبة والمالية وهذا للتمكن من الحصول على النتائج والمعطيات التي تساعدنا في قياسها.

الفرع الثالث : تحديد متغيرات الدراسة

إن طبيعة دراستنا تحتوي على متغيرين أساسيين هما :

1– المتغير المستقل : يتمثل في آلية أثر المقص يتطلب هذا المتغير بيانات ومعلومات حسابية رقمية ذات طبيعة مالية والمتمثلة في مخرجات المؤسسة من القوائم المالية المتمثلة في جدول حساب النتائج، والتي تساعد في إيجاد العلاقة بين الإيرادات والمصاريف وتمثيلها بيانيا لتحليلها بشكل منهجي ومنطقي.

2– المتغير التابع : يتمثل في ربحية المؤسسة الاقتصادية، وهو متغير كمي يتطلب قياسه الاعتماد على مؤشرات مالية.

المطلب الثاني : الأدوات المستخدمة في الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة قمنا بدراسة تطبيقية استخدمنا فيها مجموعة من الأدوات والبرامج الإحصائية المتمثلة فيما يلي :

الفرع الأول : الأدوات المستخدمة في الجمع

كانت الأدوات المستخدمة في جمع المعلومات تقتصر على البيانات والتقارير والقوائم المالية للمؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب ألفابايب والمتمثلة في الخصوص في جدول حساب النتائج لفترة ثلاث سنوات، الذي استخرجنا منه أهم المعطيات التي تفيدنا في تحليل كل من إيرادات ومصاريف مؤسسة ألفابايب والمتمثلة في :

- استخراج كل من إيرادات ومصاريف مؤسسة ألفابايب؛
- حساب معدلات نموها خلال فترة الدراسة؛
- استخراج كيفية توزيع كل من إجمالي إيرادات ومصاريف مؤسسة ألفابايب.

وبالنسبة لتحليل ربحية مؤسسة ألفابايب فقد تم استخراج بعض المعطيات التي تفيدنا في :

- حساب معدل ربحية الاستغلال بالإضافة إلى معدل الربحية الإجمالية؛
- حساب معدلات نمو العناصر المشكلة لمؤشرات الربحية.

وفيما يخص موضوع بحثنا آلية أثر المقص فقد تم استخراج المعطيات المتمثلة في إجمالي إيرادات ومصاريف مؤسسة ألفابايب انطلاقا من جدول حساب النتائج الخاص بالمؤسسة ليتم استعمالها في تحديد ربحية المؤسسة عن طريق هذه الآلية.

الفرع الثاني : البرامج المستخدمة في علاج المعطيات

فيما يخص معالجة المعطيات فقد تم إدخالها للحاسب الآلي أين تم قياسها بالأساليب التالية من خلال برنامج Microsoft Office Excel 2007، حيث تمثلت هذه الأساليب في تجميع المعطيات واستخراجها في شكل جداول ونسب مئوية بالإضافة إلى رسومات بيانية وصفية.

المبحث الثاني : تحديد ربحية مؤسسة ALFAPIPE باستخدام آلية أثر المقص

سنتناول في هذا المبحث دور آلية أثر المقص في تحديد ربحية مؤسسة ألفابايب، حيث سنقدم في المطلب الأول تحليلا إجماليا وتفصيليا لكل من إيرادات ومصاريف مؤسسة ألفابايب خلال فترة الدراسة المقدرة بثلاث سنوات، وفي المطلب الثاني سنقوم بتحليل ربحية المؤسسة باستخدام مؤشرات قياسية وأشكال بيانية توضيحية، يليه المطلب الثالث والأخير الذي سنتطرق فيه إلى آلية أثر المقص والربحية.

المطلب الأول : تحليل إيرادات ومصاريف مؤسسة ALFAPIPE

قبل البدء في تحليل كل من إيرادات ومصاريف مؤسسة ألفابايب، لابد من إعداد جدول حساب النتائج الذي يسمى بقائمة حساب الأرباح والخسائر لأنه يلخص إيرادات ومصاريف المؤسسة خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، ولأن فترة دراستنا تقدر بثلاث سنوات سنقوم بإعداد جدول حساب النتائج لثلاث سنوات متتالية تمتد من سنة 2011 إلى سنة 2013.

الجدول رقم 1.2 : جدول حساب النتائج للفترة (2011-2013) لمؤسسة ALFAPIPE

الوحدة : دج

التعيين	سنة 2011	سنة 2012	سنة 2013
المبيعات والمنتوجات الملحقة (حـ 70)	2 714 859 387,90	7 122 888 385,71	18 756 839 962,16
تغيرات المخزونات والمنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع (حـ 72)	78 104 757,58	1 832 876 007,47	-1 820 275 722,67
الإنتاج المثبت (حـ 73)	2 538 864,35	3 350 892,51	3 674 047,87
إعانات الاستغلال (حـ 74)			
إنتاج السنة المالية (1)	**2 795 503 009,83**	**8 959 115 285,69**	**16 940 238 287,36**
المشتريات المستهلكة (حـ 60)	2 163 828 986,79	7 058 886 317,74	12 677 619 637,65
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى (حـ 61/62)	138 299 083,07	489 824 690,13	462 813 475,82
استهلاك السنة المالية (2)	**2 302 128 069,86**	**7 548 711 007,87**	**13 140 433 113,47**
القيمة المضافة للاستغلال (3) = (1-2)	**493 374 939,97**	**1 410 404 277,82**	**3 799 805 173,89**
أعباء المستخدمين (حـ 63)	639 507 233,17	800 425 931,09	1 167 875 580,54
الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة (حـ 64)	38 591 559,92	101 261 500,27	261 474 557,63

إجمالي فائض الاستغلال (4)	**-184 723 853,12**	**508 716 846,46**	**2 370 455 035,72**
المنتجات العملياتية الأخرى (حـ 75)	4 959 346,78	45 786 953,30	7 860 125,82
الأعباء العملياتية الأخرى (حـ 65)	2 698 989,24	2 748 270,90	1 630 108,22
المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسارة القيمة (حـ 68)	541 620 642,01	415 574 836,36	441 398 973,47
استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات (حـ 78)	91 262 291,05	55 253 501,51	134 372 563,29
النتيجة العملياتية (5)	**-632 821 846,54**	**191 434 194,01**	**2 069 658 643,14**
المنتوجات المالية (حـ 76)	3 960 618,80	1 499 334,69	659 022,00
الأعباء المالية (حـ 66)	81 754 621,58	294 404 702,20	480 180 368,99
النتيجة المالية (6)	**-77 794 002,78**	**-292 905 367,51**	**-479 521 346,99**
النتيجة العادية قبل الضرائب (7) = (5+6)	**-710 615 849,32**	**-101 471 173,50**	**1 590 137 296,15**
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية (حـ 695/698)			
الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية (حـ 692/693)	-78 462 505,41	-76 938 667,15	-36 920 625,79
مجموع منتجات الأنشطة العادية	**2 895 685 266,46**	**9 061 655 075,19**	**17 083 129 998,47**
مجموع أعباء الأنشطة العادية	**3 527 838 610,37**	**9 086 187 581,54**	**15 456 072 076,53**
النتيجة الصافية للأنشطة العادية (8)	**-632 153 343,91**	**-24 532 506,35**	**1 627 057 921,94**
عناصر غير عادية (منتجات) (حـ 77)			
عناصر غير عادية (أعباء) (حـ 67)			
النتيجة غير العادية (9)			
صافي نتيجة السنة المالية (10)	**-632 153 343,91**	**-24 532 506,35**	**1 627 057 921,94**

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم (1) و (2)

من خلال جدول حساب النتائج لمؤسسة ألفابايب خلال الفترة (2011-2013) نلاحظ أن المؤسسة حققت قيمة إنتاجية كبيرة سنة 2013 قدرت بمبلغ 16 940 238 287,36دج أي بنسبة نمو قدرها 505,89% مقارنة بسنة 2011، أما نسبة ارتفاع إنتاج السنة المالية من سنة 2012 إلى سنة 2013 فكانت 89,08% الأمر الذي ساهم في تحسن النتيجة الصافية للمؤسسة خلال نفس الفترة أين حققت المؤسسة أرباحا سنة 2013 بقيمة 1 627 057 921,94دج وذلك بعد تحقيقها لخسارتين متتاليتين.

الفرع الأول : تحليل إيرادات مؤسسة ALFAPIPE

سنقوم في هذا الفرع بتحليل إيرادات مؤسسة ألفابايب، وذلك بعرض أهم النتائج المتوصل إليها بناء على المعطيات المتحصل عليها من المؤسسة، ثم نقوم بتحليلها وتفسيرها بعد تمثيلها بيانيا.

أولا : عرض النتائج

1- استخراج الإيرادات من جدول حساب النتائج مؤسسة ALFAPIPE :

الجدول رقم 2.2 : إيرادات مؤسسة ALFAPIPE

التعيين	سنة 2011	سنة 2012	سنة 2013
المبيعات والمنتوجات الملحقة (حـ 70)	2 714 859 387,90	7 122 888 385,71	18 756 839 962,16
تغيرات المخزونات والمنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع (حـ 72)	78 104 757,58	1 832 876 007,47	-1 820 275 722,67
الإنتاج المثبت (حـ 73)	2 538 864,35	3 350 892,51	3 674 047,87
إعانات الاستغلال (حـ 74)			
المنتجات العملياتية الأخرى (حـ 75)	4 959 346,78	45 786 953,30	7 860 125,82
استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات (حـ 78)	91 262 291,05	55 253 501,51	134 372 563,29
المنتوجات المالية (حـ 76)	3 960 618,80	1 499 334,69	659 022,00
مجموع الإيرادات	**2 895 685 266,46**	**9 061 655 075,19**	**17 083 129 998,47**

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات جدول حساب النتائج

يبين الجدول أعلاه إيرادات مؤسسة ألفابايب خلال ثلاث سنوات التي تم استخراجها انطلاقا من جدول حساب النتائج، والذي من خلاله سنقوم بحساب بعض النسب التي تفيدنا في عملية التحليل.

2- حساب معدلات نمو إيرادات مؤسسة ALFAPIPE :

بالنسبة لحساب معدلات النمو لا بد من تطبيق العلاقة التالية :

$$\text{معدل النمو} = [(X_n - X_{n-1}) / X_{n-1}] \times 100$$

بعد تطبيق هذه العلاقة على جدول إيرادات مؤسسة ألفابايب، تحصلنا على الجدول التالي الذي يوضح مقدار التغيرات التي حصلت خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم 3.2 : معدلات نمو إيرادات مؤسسة ALFAPIPE

التعيين	سنة 2011	سنة 2012	سنة 2013
المبيعات والمنتوجات الملحقة (حـ 70)	-	%162,37	%163,33
تغيرات المخزونات والمنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع (حـ 72)	-	%2 246,69	%-199,31
الإنتاج المثبت (حـ 73)	-	%31,98	%9,64
إعانات الاستغلال (حـ 74)			
المنتجات العملياتية الأخرى (حـ 75)	-	%823,25	%-82,83
استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات (حـ 78)	-	%-39,46	%143,19
المنتوجات المالية (حـ 76)	-	%-62,14	%-56,05
مجموع الإيرادات	**-**	**%212,94**	**%88,52**

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول (2.2)

يبين الجدول أعلاه معدلات نمو إيرادات مؤسسة ألفابايب خلال فترة الدراسة، والتي ستساعدنا في عملية التحليل وذلك في معرفة معدل نمو كل إيراد على حدة بغية اكتشاف مواطن التطور أو التدهور واكتشاف الخلل.

3- توزيع إيرادات مؤسسة ALFAPIPE :

بعد حساب معدلات نمو الإيرادات، سنقوم باستخراج مساهمة كل إيراد بالنسبة لإجمالي إيرادات المؤسسة.

الجدول رقم 4.2 : توزيع إيرادات مؤسسة ALFAPIPE

التعيين	سنة 2011	سنة 2012	سنة 2013
المبيعات والمنتوجات الملحقة (حـ 70)	%93,76	%78,60	%109,80
تغيرات المخزونات والمنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع (حـ 72)	%2,70	%20,23	%-10,66
الإنتاج المثبت (حـ 73)	%0,09	%0,04	%0,02
المنتجات العملياتية الأخرى (حـ 75)	%0,17	%0,51	%0,05
استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات (حـ 78)	%3,15	%0,61	%0,79
المنتوجات المالية (حـ 76)	%0,14	%0,02	%0,004
مجموع الإيرادات	**%100**	**%100**	**%100**

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول (2.2)

يبين الجدول أعلاه توزيع إيرادات مؤسسة ألفابايب في كل سنة والتي ستساعدنا في عملية التحليل وذلك بالتعرف على مساهمة كل إيراد بالنسبة لإجمالي إيرادات المؤسسة وفي معرفة الإيرادات التي تعتمد عليها المؤسسة.

ثانيا : مناقشة وتحليل النتائج

بناء على ما تم عرضه من نتائج سنقوم بتحليل إيرادات مؤسسة ألفابايب تحليلا إجماليا ثم تفصيليا مع التمثيل البياني لها.

1- التحليل الإجمالي لإيرادات مؤسسة ALFAPIPE :

الشكل رقم 2.2 : منحنى بياني لنمو إجمالي إيرادات مؤسسة ALFAPIPE

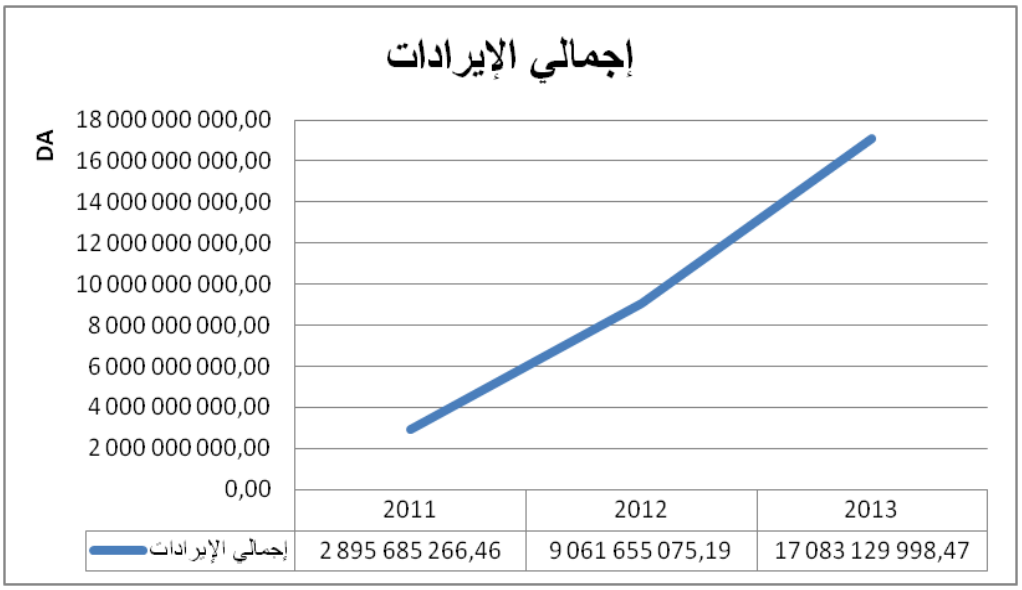

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول (2.2)

التحليل والتفسير :

من خلال الجداول والشكل البياني نلاحظ أن إيرادات مؤسسة ألفابايب تتزايد من سنة لأخرى حيث كانت قيمة الإيرادات في سنة 2011 تساوي إلى 2 895 685 266,46دج ثم ارتفعت بنسبة 212,94% سنة 2012 لتصبح تساوي إلى 9 061 655 075,19دج وهذا راجع لتحسن مستوى النشاط الإنتاجي وحصول المؤسسة على مشاريع هامة من زبونها الأول شركة سوناطراك ويتعلق الأمر بمشروع غاز (GZ3) بحجم 110كلم ومشروع غاز (GR5) بحجم 100كلم، وفي سنة 2013 واصلت قيمة الإيرادات ارتفاعها بمعدل نمو قدره 88,52% مقارنة بسنة 2012 وتصبح تساوي إلى 17 083 129 998,47دج، ويعود هذا التطور إلى ارتفاع رقم الأعمال نتيجة تسليم بقية الطلبيات الخاصة بسنة 2012.

ومن خلال الجدول رقم (4.2) نلاحظ أن قيمة مبيعات المؤسسة (رقم الأعمال) تمثل النسبة الأكبر من إجمالي إيرادات المؤسسة، حيث في سنة 2011 كانت تمثل قيمة المبيعات نسبة 93,76% من إجمالي الإيرادات والتي ارتفعت بنسبة 162,37% و163,33% سنة 2012 و2013 على التوالي الأمر الذي ساهم في ارتفاع إجمالي إيرادات المؤسسة خلال نفس الفترة.

2- التحليل التفصيلي لإيرادات مؤسسة ALFAPIPE :

بعد التحليل الإجمالي لإيرادات مؤسسة ألفابايب سنقوم بالتفصيل أكثر، وذلك بتحليل كل إيراد على حدة لاكتشاف مواطن القوة بغية المحافظة عليها وتدعيمها مستقبلا، ومواطن الضعف والخلل لغرض تصحيحها ومعالجتها كي ترتقي المؤسسة نحو الأمام.

أ- دراسة وتحليل نمو المبيعات والمنتجات الملحقة :

الشكل رقم 3.2 : منحنى بياني لنمو المبيعات والمنتجات الملحقة

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول (2.2)

التحليل والتفسير :

من خلال المنحنى البياني نلاحظ تطور كبير في قيمة المبيعات حيث كانت قيمتها في سنة 2011 تساوي إلى 2 714 859 387,90دج لترتفع سنة 2012 بنسبة 162,37% لتصبح تساوي إلى مبلغ 7 122 888 385,71دج، ويعود سبب الارتفاع إلى حجم المبيعات الخاصة بمشروع غاز (GZ3) ومشروع غاز (GR5)، وفي سنة 2013 التي شهدت ارتفاع آخر في قيمة المبيعات بمعدل نمو قدره 163,33% لترتفع قيمتها وتصبح تساوي إلى 18 756 839 962,16دج، هذا النمو الكبير ناتج عن زيادة في حجم المبيعات نتيجة لارتفاع مستوى النشاط الإنتاجي وتسليم الطلبيات المتبقية من سنة 2012.

إذن فتحقيق مستويات عالية من المبيعات (رقم الأعمال) يعطي المؤسسة أفضلية كبيرة في إمكانية تمويل احتياجاتها المالية ذاتيا، لكن هذا يتوقف على حجم مصاريفها ومدى قدرتها على التحكم فيها.

ب- دراسة وتحليل نمو تغيرات المخزونات والمنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع :

الشكل رقم 4.2 : منحنى بياني لنمو تغيرات المخزونات والمنتجات المصنعة وقيد الصنع

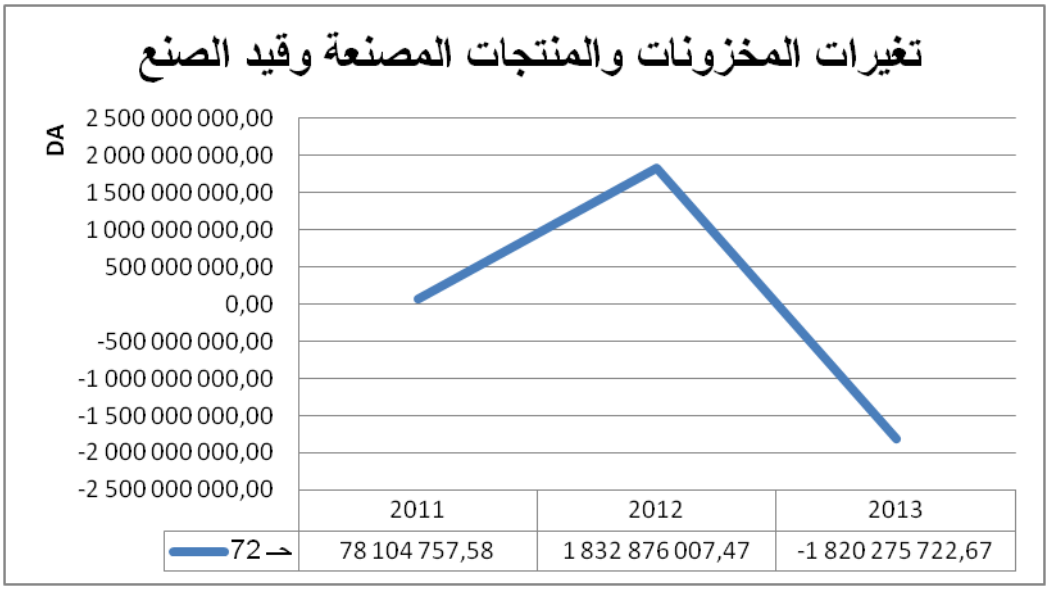

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول (2.2)

التحليل والتفسير :

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ تذبذب في قيمة تغيرات المخزونات خلال فترة الدراسة، في سنة 2011 بلغت قيمة تغيرات المخزونات 78 104 757,58دج، وشهدت سنة 2012 ارتفاعا كبيرا بنسبة 2 246,69% حيث أصبحت قيمة تغيرات المخزونات تساوي إلى 1 832 876 007,47دج أي تضاعفت بنحو 23 ضعف وأصبحت تمثل 20,23% من إجمالي إيرادات المؤسسة، والسبب يعود إلى ارتفاع مستوى النشاط الإنتاجي نتيجة ازدياد عدد الطلبيات خاصة ذات الحجم الكبير التي تتطلب وقت للإيفاء بها والتي ستسلم بعد سنة، وفي سنة 2013 التي شهدت انخفاضا كبيرا في قيمة التغيرات بنسبة 199,31% وسبب ذلك هو أن المؤسسة لجأت إلى استعمال مخزونها من المنتجات المصنعة وذلك لتسليم بقية طلبيات سنة 2012، الشيء الذي انعكس إيجابا على رقم الأعمال الذي ارتفع سنة 2013 بمعدل 163,33% مقارنة بسنة 2012.

جـ- دراسة وتحليل نمو الإنتاج المثبت :

الشكل رقم 5.2 : منحنى بياني لنمو الإنتاج المثبت

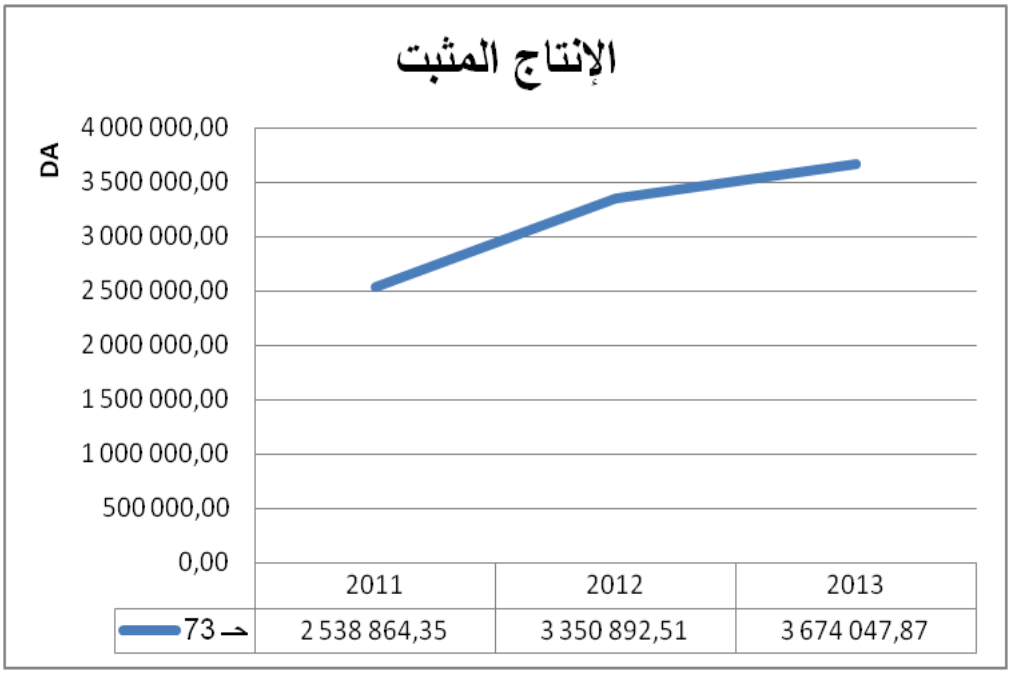

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول (2.2)

التحليل والتفسير :

من خلال الشكل رقم (5.2) نلاحظ أن الإنتاج المثبت شهد ارتفاعا متتاليا خلال فترة الدراسة، حيث كانت قيمته تساوي إلى 2 538 864,35دج سنة 2011، ثم ارتفعت سنة 2012 لتصبح تساوي إلى 3 350 892,51دج أي بنسبة زيادة قدرها 31,98%، وبالمقارنة مع سنة 2012 ارتفعت قيمة الإنتاج المثبت سنة 2013 بمعدل 9,64% لتساوي إلى 3 674 047,87دج، الأمر الذي ساهم في نمو وارتفاع في قيمة إنتاج السنة المالية خلال فترة الدراسة حيث كانت تساوي إلى 2 795 503 009,83دج سنة 2011 لتصبح تساوي إلى 16 940 238 287,36دج سنة 2013.

د- دراسة وتحليل نمو المنتجات العملياتية الأخرى :

الشكل رقم 6.2 : منحنى بياني لنمو المنتجات العملياتية الأخرى

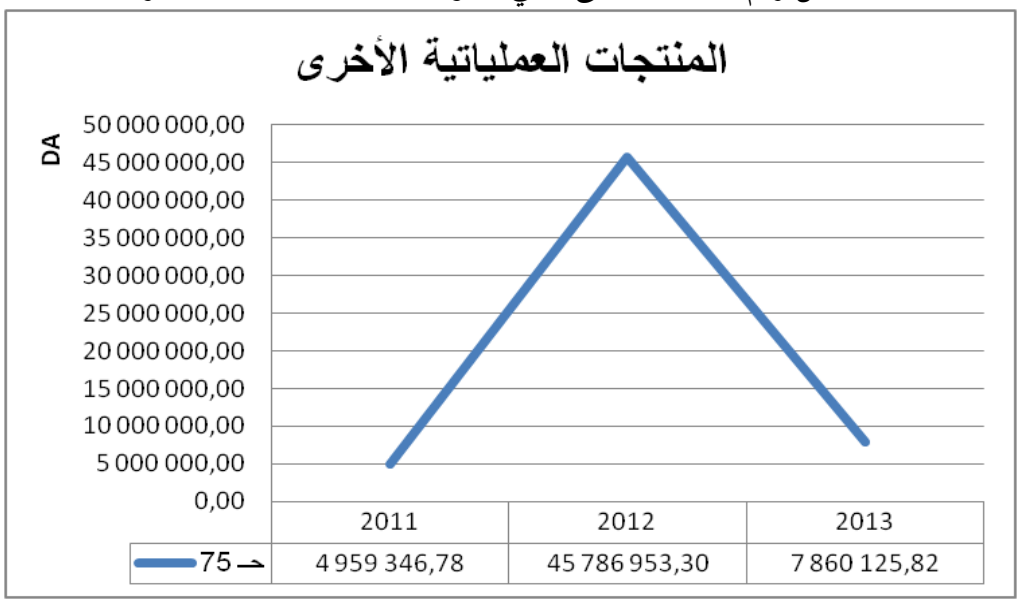

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول (2.2)

التحليل والتفسير :

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ تذبذب في نمو المنتجات العملياتية الأخرى خلال فترة الدراسة، في سنة 2011 بلغت 4 959 346,78دج وارتفعت قيمتها سنة 2012 بنسبة 823,25% مقارنة بسنة 2011 لتساوي إلى 45 786 953,30دج ويعود سبب الارتفاع إلى تحسن مستوى النشاط الإنتاجي، أما في سنة 2013 التي شهدت فيها قيمة المنتجات العملياتية الأخرى انخفاضا بنسبة 82,83% لتصبح تساوي إلى 7 860 125,82دج.

هـ- دراسة وتحليل نمو استرجاع خسائر القيمة والمؤونات :

الشكل رقم 7.2 : منحنى بياني لنمو استرجاع خسائر القيمة والمؤونات

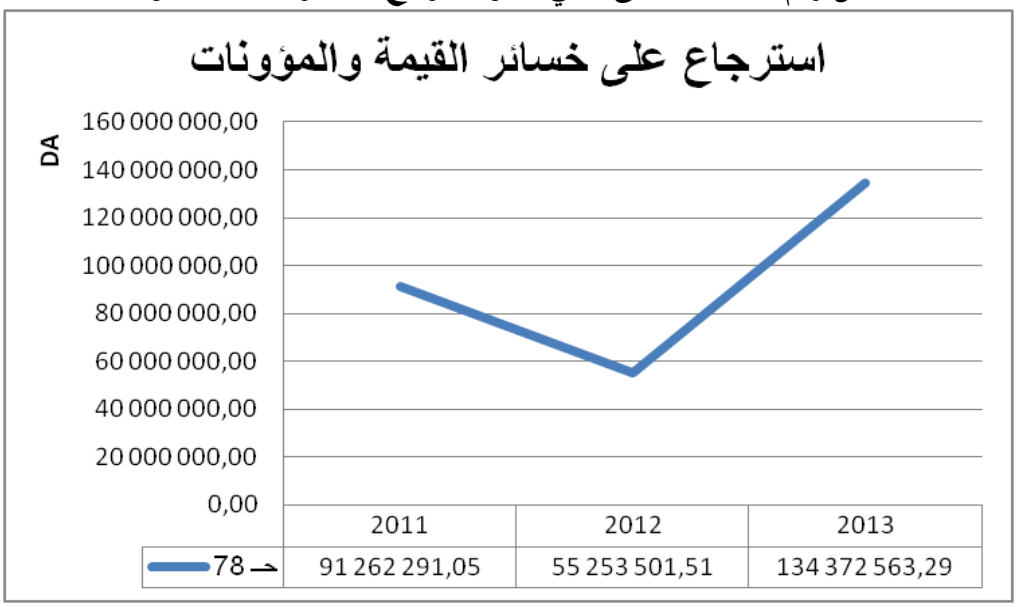

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول (2.2)

التحليل والتفسير :

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن قيمة استرجاع خسائر القيمة والمؤونات تنمو بشكل متذبذب، حيث كانت تقدر بـ 91 262 291,05دج سنة 2011 لتنخفض سنة 2012 بنسبة 39,46% وتصبح تساوي إلى 55 253 501,51دج، وعرفت سنة 2013 أعلى قيمة لها بمبلغ 134 372 563,29دج وبمعدل نمو قدره 143,19% مقارنة بسنة 2012، الشيء الذي أعاد بعض التوازن للمؤسسة لأن هذا الإيراد غرضه تحقيق التوازن وليس تحصيل إيرادات حقيقية، حيث ساهم في نمو النتيجة العملياتية التي أصبحت تساوي إلى 2 069 658 643,14دج والتي انعكست إيجابا على النتيجة النهائية للمؤسسة.

و- دراسة وتحليل نمو المنتوجات المالية :

الشكل رقم 8.2 : منحنى بياني لنمو المنتوجات المالية

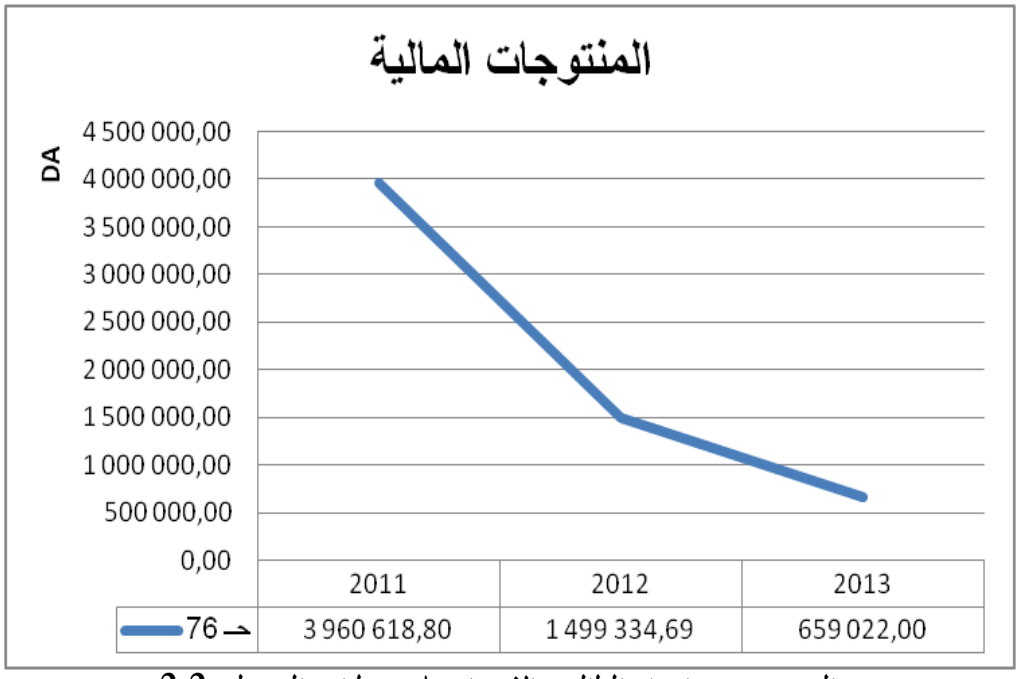

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول (2.2)

التحليل والتفسير :

من خلال المنحنى البياني نلاحظ انخفاض متتالي في قيمة المنتوجات المالية خلال فترة الدراسة، حيث كانت تساوي إلى 3 960 618,80دج سنة 2011 لتنخفض سنة 2012 بنسبة 62,14% وتصبح تساوي إلى 1 499 334,69دج، وفي سنة 2013 واصلت قيمة المنتوجات المالية تدهورها لتنخفض بنسبة 56,05% مقارنة بسنة 2012 وتصبح تساوي إلى 659 022,00دج، الشيء الذي أثر سلبا على النتيجة المالية التي بدورها أصبحت تنخفض وتتدهور من سنة لأخرى.

الفرع الثاني : تحليل مصاريف مؤسسة ALFAPIPE

بعد تحليلنا لإيرادت مؤسسة ألفابايب سنتطرق في هذا الفرع إلى تحليل مصاريفها، حيث سنتبع نفس الخطوات التي قمنا بها في الفرع الأول بداية بعرض مختلف النتائج ثم تحليلها ومناقشتها.

أولا : عرض النتائج

1- استخراج المصاريف من جدول حساب النتائج مؤسسة ALFAPIPE :

الجدول رقم 5.2 : مصاريف مؤسسة ALFAPIPE

التعيين	سنة 2011	سنة 2012	سنة 2013
المشتريات المستهلكة (حـ 60)	2 163 828 986,79	7 058 886 317,74	12 677 619 637,65
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى (حـ 61/62)	138 299 083,07	489 824 690,13	462 813 475,82
أعباء المستخدمين (حـ 63)	639 507 233,17	800 425 931,09	1 167 875 580,54
الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة (حـ 64)	38 591 559,92	101 261 500,27	261 474 557,63
الأعباء العملياتية الأخرى (حـ 65)	2 698 989,24	2 748 270,90	1 630 108,22
المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسارة القيمة (حـ 68)	541 620 642,01	415 574 836,36	441 398 973,47
الأعباء المالية (حـ 66)	81 754 621,58	294 404 702,20	480 180 368,99
الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية (حـ 692/693)	-78 462 505,41	-76 938 667,15	-36 920 625,79
مجموع المصاريف	**3 527 838 610,37**	**9 086 187 581,54**	**15 456 072 076,53**

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات جدول حساب النتائج

2- حساب معدلات نمو مصاريف مؤسسة ALFAPIPE :

الجدول رقم 6.2 : معدلات نمو مصاريف مؤسسة ALFAPIPE

التعيين	سنة 2011	سنة 2012	سنة 2013
المشتريات المستهلكة (حـ 60)	-	%226,22	%79,60
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى (حـ 61/62)	-	%254,18	%-5,51
أعباء المستخدمين (حـ 63)	-	%25,16	%45,91

الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة (حـ 64)	-	%162,39	%158,22
الأعباء العملياتية الأخرى (حـ 65)	-	%1,83	%-40,69
المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسارة القيمة (حـ 68)	-	%-23,27	%6,21
الأعباء المالية (حـ 66)	-	%260,11	%63,10
الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية (حـ 692/693)	-	%1,94	%52,01
مجموع المصاريف	**-**	**%157,56**	**%70,11**

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول (5.2)

يبين الجدول أعلاه معدلات نمو مصاريف مؤسسة ألفابايب خلال فترة الدراسة، والتي ستساعدنا في عملية التحليل وذلك في معرفة معدل نمو كل مصروف على حدة بغية اكتشاف مواطن التطور أو التدهور واكتشاف الخلل.

3- توزيع مصاريف مؤسسة ALFAPIPE :

الجدول رقم 7.2 : توزيع مصاريف مؤسسة ALFAPIPE

التعيين	سنة 2011	سنة 2012	سنة 2013
المشتريات المستهلكة (حـ 60)	%61,34	%77,69	%82,02
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى (حـ 61/62)	%3,92	%5,39	%2,99
أعباء المستخدمين (حـ 63)	%18,13	%8,81	%7,56
الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة (حـ 64)	%1,09	%1,11	%1,69
الأعباء العملياتية الأخرى (حـ 65)	%0,08	%0,03	%0,01
المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسارة القيمة (حـ 68)	%15,35	%4,57	%2,86
الأعباء المالية (حـ 66)	%2,32	%3,24	%3,11
الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية (حـ 692/693)	%-2,22	%-0,85	%-0,24
مجموع المصاريف	**%100**	**%100**	**%100**

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول (5.2)

يبين الجدول أعلاه توزيع مصاريف مؤسسة ألفابايب في كل سنة من سنوات الدراسة، والتي ستساعدنا في عملية التحليل وذلك بالتعرف على مساهمة كل مصروف بالنسبة لإجمالي مصاريف المؤسسة وفي معرفة المصاريف التي تتشكل منها المؤسسة.

ثانيا : مناقشة وتحليل النتائج

بناء على ما تم عرضه من نتائج سنقوم بتحليل مصاريف مؤسسة ألفابايب تحليلا إجماليا ثم تفصيليا مع التمثيل البياني لها.

1- التحليل الإجمالي لمصاريف مؤسسة ALFAPIPE :

الشكل رقم 9.2 : منحنى بياني لنمو إجمالي مصاريف مؤسسة ALFAPIPE

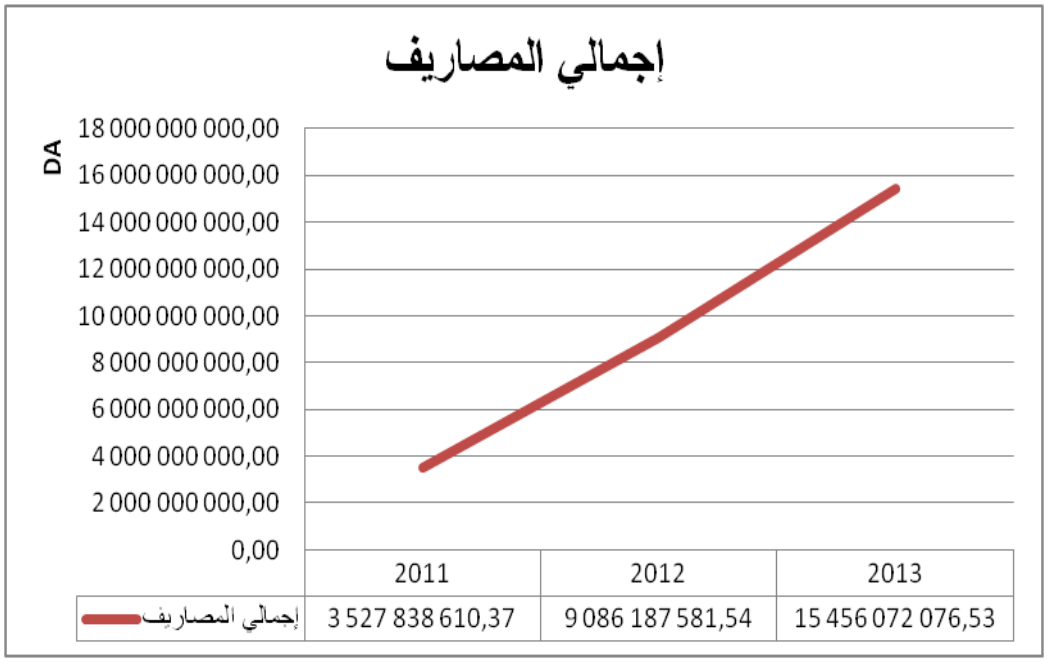

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول (5.2)

التحليل والتفسير :

من خلال الجداول والشكل البياني نلاحظ أن مصاريف مؤسسة ألفابايب في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة، حيث قدرت قيمة المصاريف في سنة 2011 بمبلغ 3 527 838 610,37دج وهو مبلغ كبير جدا فاق حتى إجمالي إيرادات المؤسسة خلال نفس السنة والتي كانت تساوي 2 895 685 266,46دج، أي تكبد المؤسسة خسارة بقيمة 632 153 343,91دج، هذه المصاريف التي تمثل فيها المشتريات المستهلكة وأعباء المستخدمين نسبة 61,34% و18,13% على التوالي من إجمالي مصاريف المؤسسة، الشيء الذي ينبغي على المؤسسة أن تخفض منهما قدر المستطاع وذلك باتباع مجموعة من الإجراءات والتدابير كالاختيار الحسن للموردين الذين يتمتعون بأسعار تنافسية وخفض مصاريف التسيير المتمثلة بالخصوص في المصاريف الإدارية والمصاريف العامة عن طريق تجميع الوظائف التي لا تعتبر حيوية بالإضافة إلى تجميد الأجور عند مستوى معين.

وفيما يخص سنة 2012 التي شهدت ارتفاع كبير في إجمالي مصاريف المؤسسة والتي قدرت بمبلغ 9 086 187 581,54دج بمعدل نمو قدره 157,56% مقارنة بسنة 2011، عرفت فيها المصاريف المالية

النمو الأكبر مقارنة بباقي المصاريف بمعدل 260,11% لكنها تمثل سوى نسبة 3,24% من إجمالي المصاريف التي مازالت تحتل فيها المشتريات المستهلكة النسبة الأكبر بـ 77,69% والتي عرفت نسبة نمو 226,22% مقارنة بسنة 2011 ويعود سبب ارتفاع قيمتها إلى ارتفاع مستوى النشاط الإنتاجي الذي يتطلب استهلاك أكبر للمواد الأولية، أما سنة 2013 التي وصلت فيها قيمة المصاريف ارتفاعها الجنوني بمعدل نمو قدره 70,11% بالمقارنة مع سنة 2012، إلا أن هذا الارتفاع صاحبه هذه المرة ارتفاع رقم الأعمال المؤسسة الذي أصبح يساوي إلى 962,16 839 756 18دج، والذي مكن المؤسسة من تغطية مصاريفها الإجمالية مما ساعدها في تحقيق نتيجة ربح بقيمة 921,94 057 627 1دج.

2- التحليل التفصيلي لمصاريف مؤسسة ALFAPIPE :

بعد التطرق إلى تحليل إجمالي مصاريف مؤسسة ألفابايب سنقوم بالتفصيل أكثر، وذلك بتحليل كل مصروف على حدة بغية التحكم فيها ومحاولة تخفيضها قدر المستطاع كي تستطيع المؤسسة تحقيق نتائج إيجابية.

أ- دراسة وتحليل نمو المشتريات المستهلكة :

الشكل رقم 10.2 : منحنى بياني لنمو المشتريات المستهلكة

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول (5.2)

التحليل والتفسير :

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ نمو المشتريات المستهلكة خلال فترة الدراسة، في سنة 2011 كانت قيمة المشتريات تساوي 163 828 986,79 2دج، وفي سنة 2012 ارتفعت بمعدل نمو قدره 226,22% وأصبحت تساوي 317,74 886 058 7دج والتي تمثل نسبة 77,69% من إجمالي المصاريف وهي نسبة

كبيرة جدا تكاد تعادل رقم الأعمال الذي بلغ 385,71 888 122 7دج ويعود سبب الارتفاع في قيمة المشتريات المستهلكة إلى سببين رئيسيين، السبب الأول يتمثل في ازدياد عدد الطلبيات والمشاريع مثل مشروع غاز (GZ3) ومشروع غاز (GR5) الأمر الذي يتطلب استهلاك أكبر من المواد الأولية، أما السبب الثاني راجع إلى ارتفاع أسعار المواد الأولية خاصة المستوردة من الخارج والتي تمثل نسبة 75% من إجمالي المواد الأولية المشتراة والتي تتحمل المؤسسة نفقات نقلها والتأمين عليها. وفي سنة 2013 عرفت قيمة المشتريات ارتفاعا آخر بمعدل 79,60% والتي أصبحت تساوي إلى 637,65 619 677 12دج، لكن هذه المرة عرف رقم الأعمال نموا كبيرا بمعدل 163,33% الأمر الذي مكن المؤسسة من تغطية كل مصاريفها بما فيها المشتريات المستهلكة وسمح لها بتحقيق نتيجة ربح بقيمة 921,94 057 627 1دج، وهي النتيجة الإيجابية الوحيدة التي حققتها خلال فترة الدراسة.

ب– دراسة وتحليل نمو الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى :

الشكل رقم 11.2 : منحنى بياني لنمو الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى

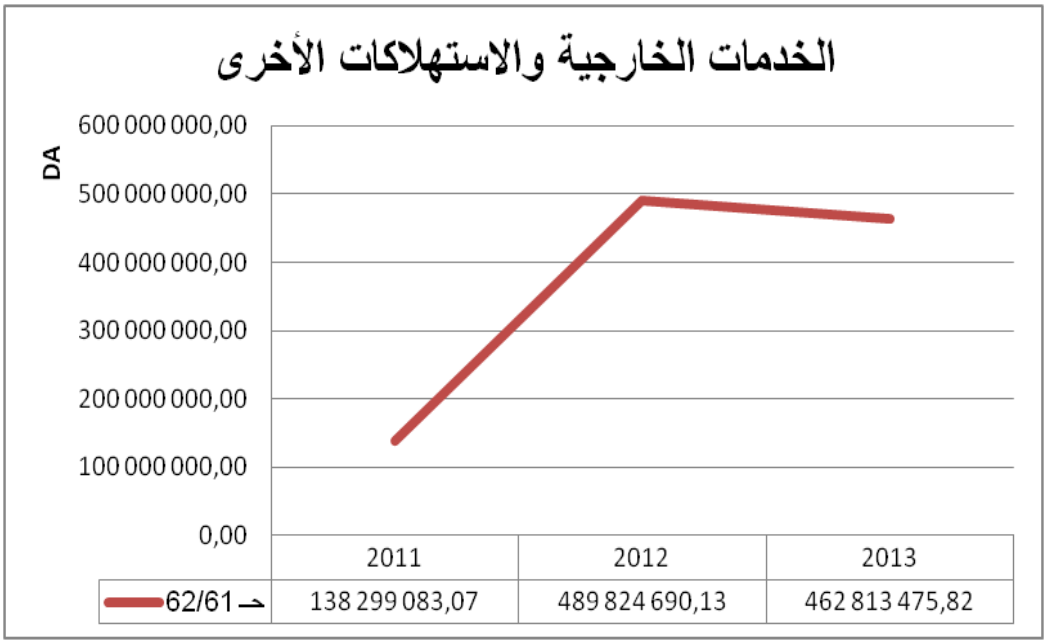

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول (5.2)

التحليل والتفسير :

عرفت قيمة الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى تذبذب خلال فترة الدراسة، في سنة 2011 بلغت قيمتها 083,07 299 138دج لترتفع سنة 2012 بمعدل 254,18% لتصبح تساوي إلى 690,13 824 489دج، ويرجع سبب الارتفاع إلى الزيادة في مصاريف التنقلات والصيانة والتصليحات

بالإضافة إلى مصاريف نقل المبيعات، أما في سنة 2013 وبالمقارنة مع السنة السابقة 2012 عرفت قيمة الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى انخفاضا طفيفا بمعدل 5,51% لتساوي 475,82 813 462دج.

جـ- دراسة وتحليل نمو أعباء المستخدمين :

الشكل رقم 12.2 : منحنى بياني لنمو أعباء المستخدمين

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول (5.2)

التحليل والتفسير :

من خلال المنحنى البياني نلاحظ نمو في قيمة أعباء المستخدمين خلال فترة الدراسة، في سنة 2011 بلغت 639 507 233,17دج والتي تمثل نسبة 23,56% من رقم الأعمال وهي نسبة مرتفعة جدا قد تضر بربحية المؤسسة التي لا بد عليها باتخاذ إجراءات استعجالية تساهم في تخفيضها، وفي سنة 2012 ارتفعت قيمة أعباء المستخدمين بمعدل 25,16% لتصبح تساوي إلى 800 425 931,09دج والتي تمثل نسبة 11,24% من رقم الأعمال وهي نسبة مقبولة نوع ما لكنها ليست بالمثالية، وفي سنة 2013 واصلت قيمة أعباء المستخدمين ارتفاعها لتبلغ 1 167 875 580,54دج أي بمعدل نمو قدره 45,91% مقارنة بسنة 2012 وأصبحت تمثل نسبة 6,23% من رقم أعمال المؤسسة والتي تعتبر نسبة جيدة، ويرجع سبب الارتفاع المتزايد في قيمة أعباء المستخدمين إلى ارتفاع مستوى النشاط الإنتاجي نتيجة الطلبيات المتزايدة التي تتلقاها من زبائنها وبالخصوص من زبونها الأول المتمثل في شركة سوناطراك، الأمر الذي تطلب زيادة عدد العمال المؤقتين من أجل تلبية الطلبيات في الوقت المتفق عليه ولتفادي عقوبة التأخير المقدرة بـ 01% من مبلغ المشروع، وحرصا منها على التحسين المستمر للقدرات البشرية تقوم مؤسسة ألفابايب في كل سنة بتطوير مهارات عمالها عن طريق

التكوينات والدورات التعليمية التدريبية وذلك من أجل الرفع من مستوى أدائهم والوصول إلى أحسن كفاءة في التسيير والإنتاج الأمر الذي يكلف المؤسسة مصاريف كبيرة.

د- دراسة وتحليل نمو الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة :

الشكل رقم 13.2 : منحنى بياني لنمو الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة

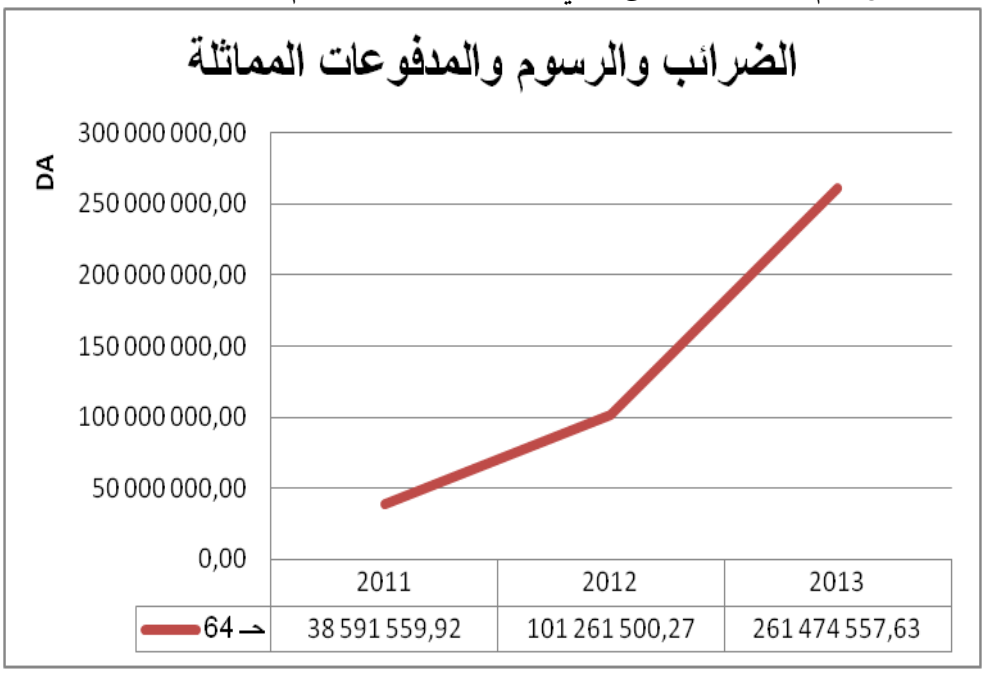

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول (5.2)

التحليل والتفسير :

عرفت الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة نموا متزايدا خلال فترة الدراسة، حيث كانت قيمتها سنة 2011 تقدر بـ 38 591 559,92دج وفي سنة 2012 أصبحت تساوي 101 261 500,27دج أي ارتفعت بنسبة قدرها 162,39%، وعرفت أيضا سنة 2013 نمو قيمة الضرائب حيث أصبحت تساوي إلى 261 474 557,63دج وبلغت نسبة النمو 158,22% مقارنة بالسنة السابقة سنة 2012، يرجع هذا الارتفاع لنمو رقم الأعمال خلال نفس الفترة من حيث الرسم على النشاط المهني من جهة، وإلى ارتفاع أعباء المستخدمين من حيث الضريبة على الدخل الإجمالي الخاصة بالرواتب وأجور المستخدمين من جهة أخرى، وتجدر الإشارة بأن مؤسسة ألفابايب تعد المساهم الأكبر في الإيرادات الجبائية لولاية غرداية.

هـ- دراسة وتحليل نمو الأعباء العملياتية الأخرى :

الشكل رقم 14.2 : منحنى بياني لنمو الأعباء العملياتية الأخرى

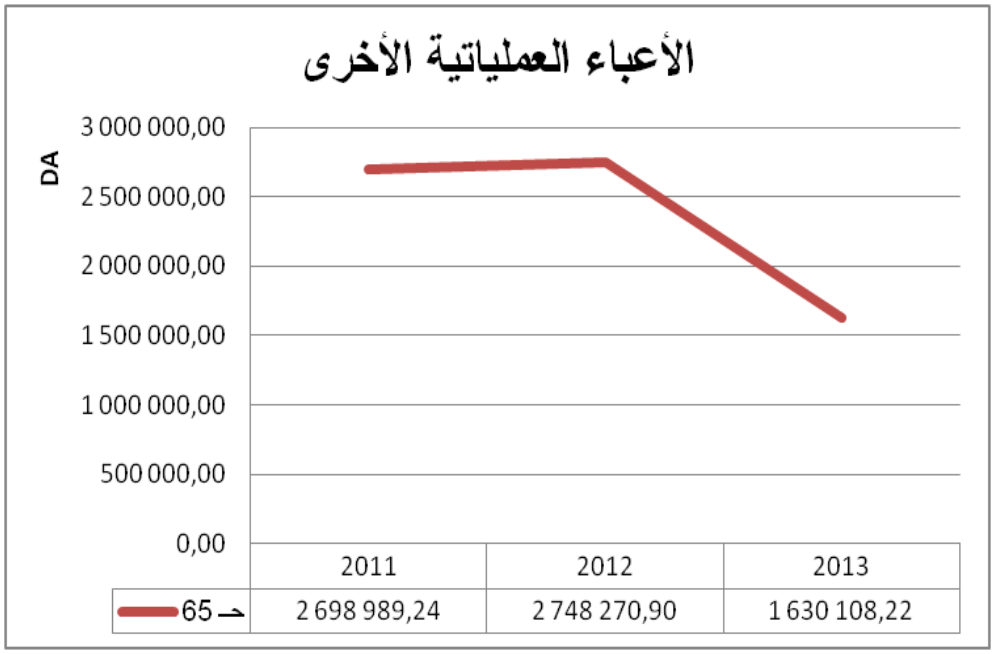

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول (5.2)

التحليل والتفسير :

من خلال الشكل رقم (14.2) نلاحظ أن قيمة الأعباء العملياتية الأخرى مرت بحالة استقرار ثم انخفاض خلال فترة الدراسة، في سنة 2011 قدرت قيمتها بمبلغ 2 698 989,24دج، وفي سنة 2012 عرفت قيمة الأعباء العملياتية الأخرى نوع من الاستقرار بحيث ارتفعت بنسبة ضئيلة قدرت بـ 1,83% والتي أصبحت تساوي 2 748 270,90دج، أما سنة 2013 فقد شهدت حالة انخفاض في قيمتها حيث أصبحت تساوي 1 630 108,22دج أي بنسبة انخفاض قدرها 40,69% مقارنة بالسنة السابقة المتمثلة في سنة 2012.

و– دراسة وتحليل نمو مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسارة القيمة :

الشكل رقم 15.2 : منحنى بياني لنمو مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسارة القيمة

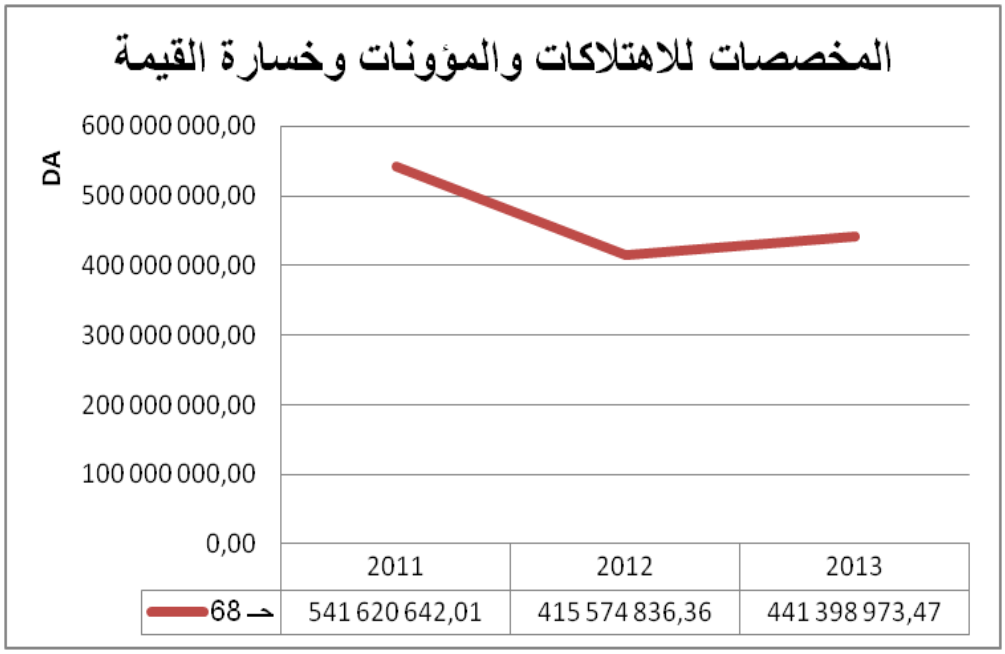

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول (5.2)

التحليل والتفسير :

من خلال المنحنى البياني نلاحظ أن قيمة الاهتلاكات والمؤونات وخسارة القيمة في حالة تذبذب خلال فترة الدراسة، في سنة 2011 كانت قيمتها تقدر بـ 541 620 642,01دج والتي تمثل نسبة 15,35% من إجمالي مصاريف المؤسسة، وعرفت قيمة الاهتلاكات والمؤونات وخسارة القيمة انخفاضا في سنة 2012 بنسبة 23,27% حيث أصبحت تساوي 415 574 836,36دج، ويعود سبب الانخفاض إلى تجاوز بعض الاستثمارات المدة القانونية للاهتلاك مما جعل المؤسسة تقوم بحيازة 20 استثمار جديد، أما في سنة 2013 عادت قيمتها إلى الارتفاع حيث أصبحت تقدر بمبلغ 441 398 973,47دج وبمعدل نمو قدره 6,21% مقارنة بسنة 2012.

ز- دراسة وتحليل نمو الأعباء المالية :

الشكل رقم 16.2 : منحنى بياني لنمو الأعباء المالية

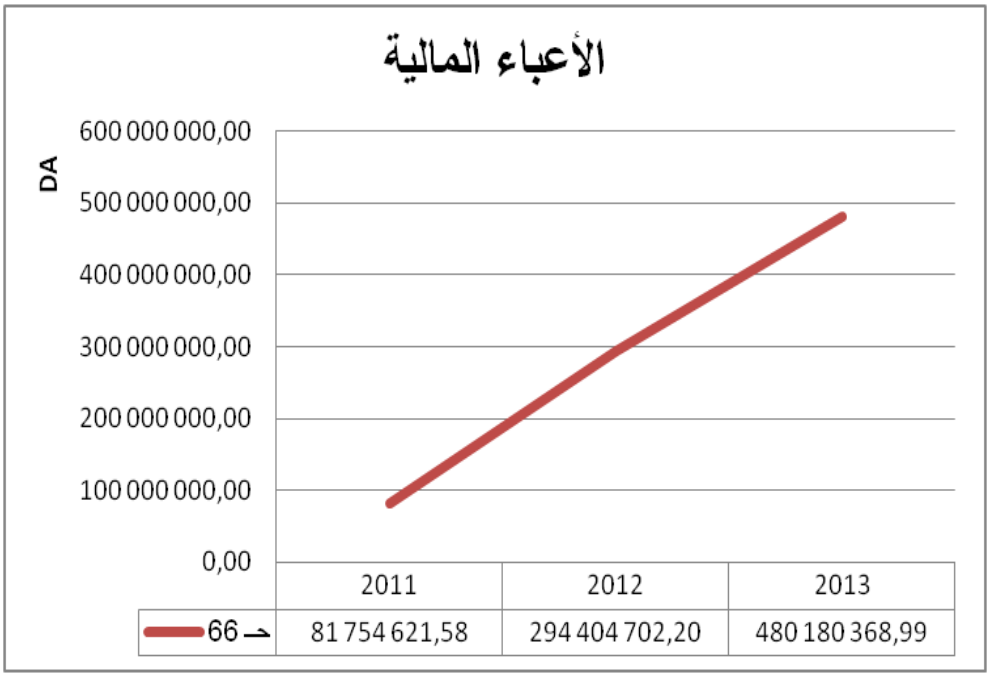

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول (5.2)

التحليل والتفسير :

من خلال المنحنى البياني نلاحظ نمو الأعباء المالية خلال فترة الدراسة وهذا عكس المنتوجات المالية وهذا ما يفسر الوضعية المالية المتدهورة للمؤسسة، بحيث كانت قيمة الأعباء المالية سنة 2011 تساوي إلى 81 754 621,58دج، وفي سنة 2012 ارتفعت قيمتها بمعدل كبير بلغ 260,11% حيث أصبحت تساوي 294 404 702,20دج، وواصلت قيمة الأعباء المالية ارتفاعها سنة 2013 بحيث بلغت 480 180 368,99دج أي ارتفعت بمعدل 63,10% مقارنة بسنة 2012 وهذا راجع إلى لجوء المؤسسة إلى الاقتراض لتمويل احتياجاتها المتزايدة، الشيء الذي جعل النتيجة المالية للمؤسسة تبقى سالبة خلال فترة الدراسة.

حـ- دراسة وتحليل نمو الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية :

الشكل رقم 17.2 : منحنى بياني لنمو الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية

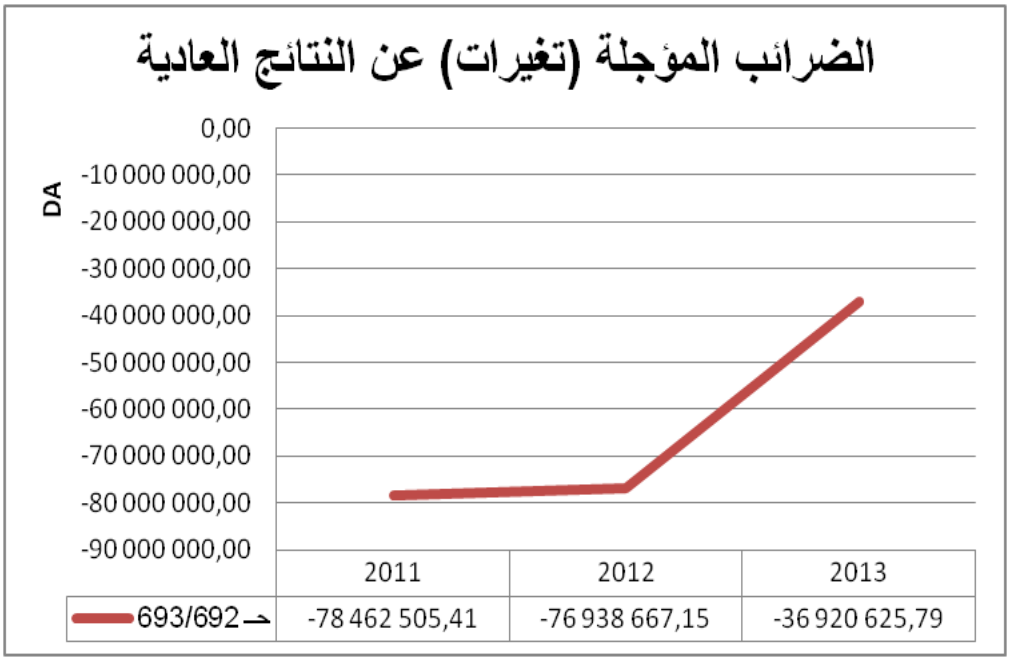

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول (5.2)

التحليل والتفسير :

من خلال المنحنى البياني نلاحظ ارتفاع في قيمة الضرائب المؤجلة، حيث قدرت سنة 2011 بقيمة 78 462 505,41دج بقيمة سالبة ذلك لكي تطرح من الضرائب الواجبة الدفع أي من (حـ695)، وارتفعت سنة 2012 لتبلغ 76 938 667,15دج بقيمة سالبة أي بنسبة ارتفاع قدرها 1,94%، وفي سنة 2013 زادت ارتفاعها لتبلغ 36 920 625,79-دج بمعدل ارتفاع قدره 52,01%.

المطلب الثاني : تحليل ربحية مؤسسة ALFAPIPE

بعد التحليل الإجمالي والتفصيلي لإيرادات ومصاريف مؤسسة ألفابايب، سنقوم في هذا المطلب بدراسة ربحيتها وذلك بعرض النتائج المتوصل إليها من خلال استعمال مؤشرات قياس الربحية، ثم نقوم بتحليل تلك النتائج ومناقشتها بالاستعانة بأشكال بيانية توضيحية.

الفرع الأول : عرض النتائج

سنقوم بحساب مؤشر ربحية الاستغلال ومؤشر الربحية الإجمالية اللذان يعدان الأكثر استعمالا في قياس ربحية المؤسسات الاقتصادية، بالإضافة إلى حساب معدلات النمو للعناصر المشكلة لهذين المؤشرين.

1- مؤشر ربحية الاستغلال :

الجدول رقم 8.2 : مؤشر ربحية الاستغلال لمؤسسة ALFAPIPE

البيان	2011	2012	2013
النتيجة العملياتية	-632 821 846,54	191 434 194,01	2 069 658 643,14
رقم الأعمال	2 714 859 387,90	7 122 888 385,71	18 756 839 962,16
ربحية الاستغلال	**%-23,31**	**%2,69**	**%11,03**

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات جدول حساب النتائج

2- مؤشر الربحية الإجمالية :

الجدول رقم 9.2 : مؤشر الربحية الإجمالية لمؤسسة ALFAPIPE

البيان	2011	2012	2013
النتيجة الصافية	-632 153 343,91	-24 532 506,35	1 627 057 921,94
رقم الأعمال	2 714 859 387,90	7 122 888 385,71	18 756 839 962,16
الربحية الإجمالية	**%-23,28**	**%-0,34**	**%8,67**

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات جدول حساب النتائج

3- حساب معدلات النمو للعناصر المشكلة لمؤشرات الربحية :

الجدول رقم 10.2 : معدلات النمو للعناصر المشكلة لمؤشرات الربحية لمؤسسة ALFAPIPE

البيان	2011	2012	2013
النتيجة العملياتية	-	%130,25	%981,13
النتيجة الصافية	-	%96,12	%6732,25
رقم الأعمال	-	%162,37	%163,33

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات جدول حساب النتائج

الفرع الثاني : مناقشة وتحليل النتائج

1- دراسة وتحليل معدلات ربحية الاستغلال :

الشكل رقم 18.2 : منحنى بياني لنمو معدلات ربحية الاستغلال لمؤسسة ALFAPIPE

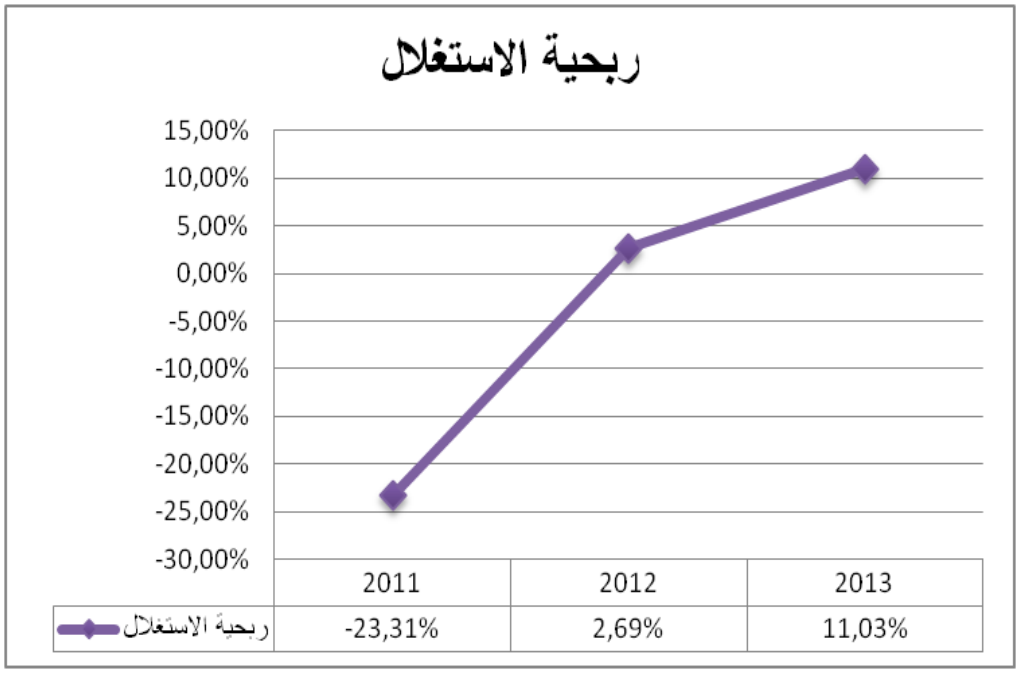

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول (8.2)

التحليل والتفسير :

من خلال الجداول السابقة والشكل البياني نلاحظ نمو وارتفاع معدلات ربحية الاستغلال خلال سنوات الدراسة، بالنسبة لسنة 2011 كانت نسبة ربحية الاستغلال تساوي إلى 23,31-% أي نسبة سالبة وهذا راجع إلى انخفاض رقم أعمال المؤسسة نتيجة انخفاض مستوى النشاط والذي قابله ارتفاع أعباء التسيير المتمثلة في الخصوص في أعباء المستخدمين الأمر الذي ساهم في تحقيق نتيجة عملياتية سالبة، والذي يؤدي تلقائيا إلى تحقيق نسبة ربحية متدنية، وفي سنة 2012 شهدت نسبة ربحية المؤسسة تحسنا كبيرا حيث ارتفعت لتصبح تساوي إلى 2,69% أي نسبة تحسن تقدر بـ 26% وهذا راجع إلى ارتفاع رقم أعمال المؤسسة بنسبة 162,37% نتيجة التحسن في مستوى النشاط الإنتاجي عن طريق مشروعي غاز (GZ3) و(GR5) الأمر الذي ساهم في تغطية المصاريف التي ارتفعت بدورها بنسبة 157,56% مقارنة بسنة 2011، أما سنة 2013 فقد واصلت نسبة الربحية ارتفاعها لتساوي 11,03% ويعود الفضل في ذلك إلى ارتفاع رقم الأعمال بنسبة 163,33% والذي ساهم في نمو النتيجة العملياتية بمعدل 981,13% مقارنة بالسنة السابقة 2012 الأمر الذي ساهم في نمو نسبة ربحية الاستغلال لتبلغ أعلى مستوى لها خلال فترة الدراسة.

2- دراسة وتحليل معدلات الربحية الإجمالية :

الشكل رقم 19.2 : منحنى بياني لنمو معدلات الربحية الإجمالية لمؤسسة ALFAPIPE

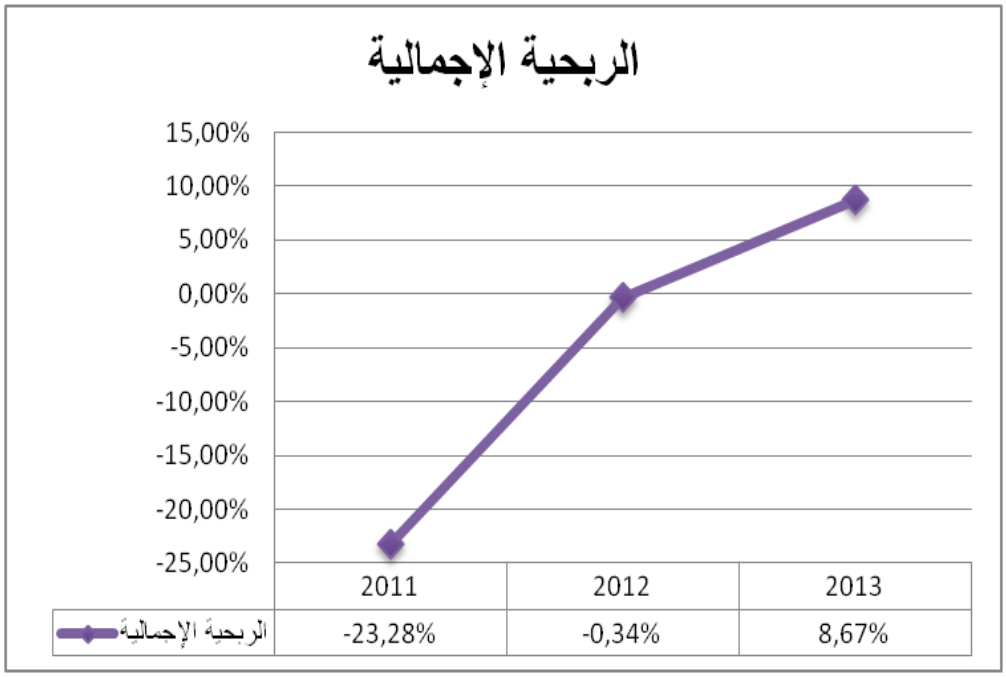

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول (9.2)

التحليل والتفسير :

من خلال الجداول السابقة والشكل البياني نلاحظ نمو وتحسن معدلات الربحية الإجمالية خلال سنوات الدراسة، في سنة 2011 كان معدل الربحية الإجمالية يساوي إلى 23,28-% أي ربحية إجمالية سالبة، وفي سنة 2012 تحسن معدل الربحية الإجمالية بنسبة 22,94% ليصبح يساوي إلى 0,34-% وهو معدل ليس بالكفاية التي يخرج المؤسسة من دائرة الخطر، أما سنة 2013 ارتفع معدل الربحية الإجمالية ليساوي إلى 8,67% أي بزيادة قدرها 9,02% مقارنة بسنة 2012، ويرجع هذا التحسن إلى رقم الأعمال الذي ارتفع بنسبة 163,33% مقارنة بالسنة السابقة 2012 حيث أصبح يساوي 962,16 839 756 18دج وذلك نتيجة ارتفاع مستوى النشاط الإنتاجي بالإضافة إلى تسليم باقي الطلبيات الخاصة بسنة 2012، الأمر الذي مكن المؤسسة لأول مرة من تغطية مصاريفها المتزايدة من سنة لأخرى وتحقيق نتيجة صافية موجبة (ربح) والتي شهدت تحسن كبير مقارنة بالسنة السابقة 2012 حيث بلغت نسبة النمو 6732,25%.

رغم تحسن معدل الربحية الإجمالية وارتفاعها سنة 2013 إلى 8,67% إلا أن هذه النسبة مازالت ضعيفة نسبيا، فمن كل 100دج حققتها المؤسسة كرقم أعمال تحصلت فقط على 9دج كربح صافي، مما يعني أن التكاليف التي وجهت للمتعاملين الماليين والاقتصاديين (الموردون، المستخدمون، البنوك، الدولة، وآخرون) مثلت

نسبة 91% من حجم رقم الأعمال، مما يعني أن المؤسسة تعاني من ارتفاع بعض التكاليف التي يجب تحديدها بدقة لتدنيتها مستقبلا.

المطلب الثالث : آلية أثر المقص وربحية مؤسسة ALFAPIPE

بعد قيامنا بدراسة إجمالية وتفصيلية لإيرادات ومصاريف مؤسسة ألفابايب وبعد تحليل ربحيتها، سنتطرق في هذا المطلب إلى آلية أثر المقص التي تعد من أهم الأدوات المستخدمة في تحليل النتائج والتي يعتمد عليها في تحديد الربحية، حيث سنقوم بتمثيل بياني لإيرادات ومصاريف مؤسسة ألفابايب. وبناء على التمثيل البياني الذي سنتحصل عليه سنحاول مقارنته مع الحالات التي تأخذها آلية أثر المقص والتي سنختار منها الحالة التي توافق أو تشبه الحالة التي تحصلنا عليها وذلك بغية الاستفادة من هذه الآلية في فهم تطور كل من إيرادات ومصاريف مؤسسة ألفابايب وأثره على نتيجتها أي محاولة تحديد مجال ربحيتها.

حيث سنقوم بعرض النتائج المستخرجة من معطيات مؤسسة ألفابايب والمتمثلة في إجمالي إيراداتها ومصاريفها، والتي سيتم تحليلها ومناقشتها وذلك بعد تمثيلها بيانيا عن طريق آلية أثر المقص.

الفرع الأول : عرض النتائج

سنقوم باستخراج إجمالي إيرادات ومصاريف مؤسسة ألفابايب انطلاقا من جدول حساب النتائج، بالإضافة إلى استخراج معدلات نموها خلال فترة الدراسة وذلك انطلاقا من الجداول السابقة.

1- إجمالي إيرادات مؤسسة ALFAPIPE :

الجدول رقم 11.2 : إجمالي إيرادات مؤسسة ALFAPIPE

البيان	2011	2012	2013
إجمالي الإيرادات	2 895 685 266,46	9 061 655 075,19	17 083 129 998,47
معدل النمو	-	%212,94	%88,52

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات جدول حساب النتائج وعلى الجدول (3.2)

2- إجمالي مصاريف مؤسسة ALFAPIPE :

الجدول رقم 12.2 : إجمالي مصاريف مؤسسة ALFAPIPE

البيان	2011	2012	2013
إجمالي المصاريف	3 527 838 610,37	9 086 187 581,54	15 456 072 076,53
معدل النمو	-	%157,56	%70,11

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات جدول حساب النتائج وعلى الجدول (6.2)

الفرع الثاني : مناقشة وتحليل النتائج

الشكل رقم 20.2 : آلية أثر المقص لمؤسسة ALFAPIPE

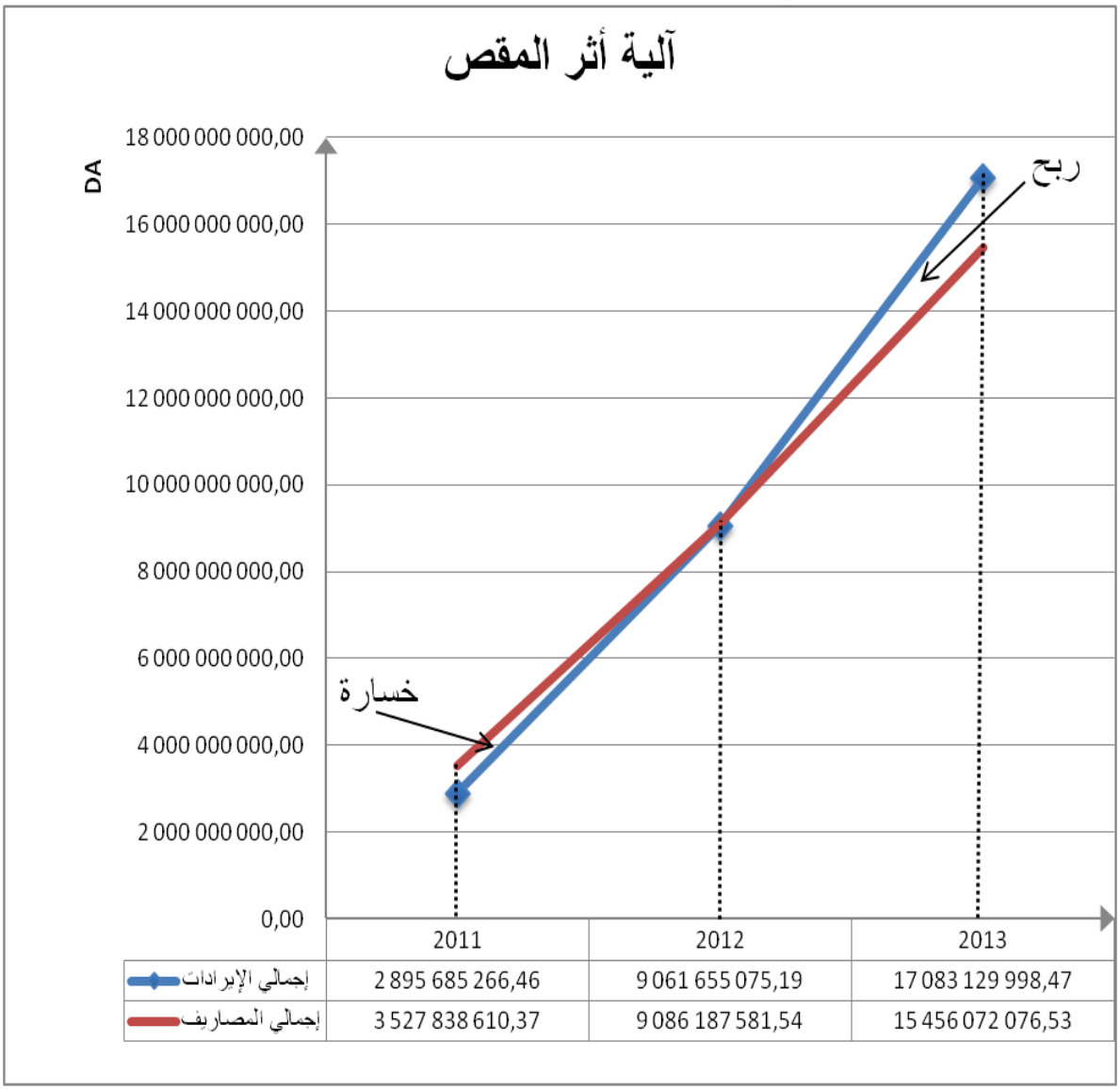

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات جدول حساب النتائج

التحليل والتفسير :

من خلال التمثيل البياني لآلية أثر المقص الخاص بمؤسسة ألفابايب، وانطلاقا من الحالات السبع التي تأخذها هذه الآلية والتي تطرقنا إليها سابقا في الجزء النظري نستطيع القول بأن الحالة التي توافق أو تشبه حالة مؤسسة ألفابايب هي الحالة الثانية المسماة **"حالة الهروب إلى الأمام"**، أي عندما يكون فيه عدم توافق في نمو كل من الإيرادات والمصاريف، حيث تنمو المصاريف بمعدل يفوق معدل نمو الإيرادات، والذي ينتج عنه تناقص تدريجي في تحقيق النتائج الإيجابية ثم التحول إلى تحقيق خسائر متتالية تزداد سرعتها تدريجيا.

وهو نفس الشيء الذي استنتجناه من خلال النتائج التي توصلنا إليها في دراستنا لمؤسسة ألفابايب، والتي لاحظنا فيها عدم توافق في نمو كل من إيراداتها ومصاريفها خلال فترة الدراسة المقدرة بثلاث سنوات، لكن مع اختلاف بسيط يتمثل في أن الإيرادات هي التي تنمو بمعدل يفوق معدل نمو المصاريف وهي عكس ما أشارت إليها الحالة الثانية، إلا أنه من حيث المضمون لا يوجد اختلاف وهو التفاوت في نمو معدلات كل من الإيرادات والمصاريف، والذي ينتج عنه تناقص تدريجي في تحقيق النتائج السلبية ثم التحول إلى تحقيق أرباح وهو ما توصلنا إليه فعلا من خلال الشكل البياني والجداول السابقة.

من خلال آلية أثر المقص نلاحظ بأن مؤسسة ألفابايب حققت خسارة في سنة 2011 بقيمة 343,91 153 632دج نتيجة لنقص المشاريع وانخفاض عدد الطلبيات، وبما أن هيكل إنتاج المؤسسة يعتمد على الإنتاج بالطلبية الشيء الذي جعل قيمة الإيرادات ضعيفة وتقدر بمبلغ 266,46 685 895 2دج والتي لا تسمح بتغطية قيمة المصاريف التي بلغت 610,37 838 527 3دج، الأمر الذي انعكس سلبا على معدل الربحية الإجمالية الذي قدر بـ 23,28-%، وفي سنة 2012 ارتفعت إيرادات المؤسسة بمعدل 212,94% لتصبح تساوي إلى 075,19 655 061 9دج نتيجة ارتفاع مستوى النشاط الإنتاجي بفضل مشروع غاز (GZ3) ومشروع غاز (GR5)، أما المصاريف فقد ارتفعت هي أيضا لكن بمعدل يقل عن معدل نمو الإيرادات حيث بلغ معدل نموها 157,56%، وبالنسبة لمعدل الربحية الإجمالية فقدر بـ 0,34-% أي تحسن بالمقارنة مع سنة 2011 لكن ليس بالكفاية التي يخرج المؤسسة من دائرة الخطر حيث تكبدت خسارة أخرى بلغت قيمتها 506,35 532 24دج، أما سنة 2013 فقد عرفت فيها المؤسسة تحسن كبير بالمقارنة مع السنوات السابقة حيث حققت المؤسسة أرباح كبيرة بلغت قيمتها 921,94 057 627 1دج مما ساهم في تحسن معدل الربحية الإجمالية الذي أصبح يساوي 8,67%، هذا التحسن سببه ارتفاع في قيمة الإيرادات وبالخصوص في رقم الأعمال نتيجة لتحصيل الإيرادات الخاصة بطلبيات سنة 2012 من جهة وارتفاع مستوى النشاط الإنتاجي من جهة أخرى، حيث واصل معدل نمو الإيرادات ارتفاعه ليصل إلى 88,52% مقارنة بسنة 2012 مقابل 70,11% كمعدل لنمو المصاريف والملاحظ هو أن معدل نمو الإيرادات يفوق معدل نمو المصاريف مما سمح بالمؤسسة من تحقيق أرباح مثلما توضحه لنا آلية أثر المقص، والتي تشير إلى أنه في حالة استمرار عدم التوافق في

معدلات نمو في كل من الإيرادات والمصاريف (معدل نمو الإيرادات يفوق معدل نمو المصاريف) سينتج عنه تحول المؤسسة إلى تحقيق أرباح متتالية تزداد سرعتها تدريجيا مع مرور السنوات أي اتجاه المؤسسة إلى توسيع مجال ربحيتها.

بالرغم من الوضعية الإيجابية التي توجد فيها المؤسسة واحتمال استمرارها وتحسنها مستقبلا وذلك حسب آلية أثر المقص، إلا أن هذا التوقع لن يتحقق إلا إذا قامت المؤسسة بتصحيح عدد من السلبيات والنقائص المتمثلة في الأساس في تضخم بعض المصاريف وعدم قدرتها بالتحكم فيها، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار شراء المواد الأولية الذي ينعكس سلبا على أسعار مبيعات المؤسسة.

وفي الأخير يمكننا الإشادة بدور آلية أثر المقص في تحديد ربحية مؤسسة ألفابايب وأهميتها بالنسبة للمحلل المالي الذي تسمح له بمراقبة تطور كل من إيراداتها ومصاريفها والتعرف على سلوك النتيجة الحالي والمستقبلي، إلا أن لكل شيء إيجابياته وسلبياته حيث تتمثل سلبيات أو حدود هذه الآلية في كونها لا تبين للمحلل المالي كيفية تشكل النتيجة ولا الدورة المسؤولة عن المستوى الذي وصلت إليه، الشيء الذي لا يخدم أهداف المحلل المالي الذي يبحث دائما عن الأسباب والعوامل التي ساهمت في تحقيق النتيجة وذلك بغية تصحيحها أو المحافظة عليها مستقبلا.

خلاصة الفصل :

لقد خصص هذا الفصل للجانب التطبيقي من دراستنا وكان الهدف منه تطبيق ما تم التوصل له في الجانب النظري واختبار مدى تطبيقه مع الواقع العملي، حيث قمنا بإسقاطه على إحدى المؤسسات الاقتصادية والمتمثلة في المؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب ALFAPIPE.

فبدأنا أولا بوضع الجوانب الأساسية للدراسة المتمثلة في كل من الطريقة والأدوات المستخدمة في جمع المعلومات، التي يمكن من خلالها التوصل للمعطيات وتلخيصها ومعالجتها وكذا تحديد حالة الدراسة ومتغيراتها، وبعد هذه الخطوة قمنا بعرض وتحليل وتفسير النتائج التي توصلت لها دراستنا انطلاقا من المعطيات التي تم تلخيصها ومعالجتها، وتوصلنا في الأخير إلى الدور الذي تلعبه آلية أثر المقص في تحديد ربحية المؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب ALFAPIPE.

الخاتمة العامة

خاتمة البحث :

في ظل التطورات والتغيرات الحاصلة واشتداد المنافسة بين المؤسسات، تسعى العديد منها وتتسابق نحو تحقيق جملة من الأهداف التي تؤدي بها إلى تحقيق هدفها الأسمى المتمثل في ضمان البقاء والاستمرار في النشاط والحصول على منصب الريادة؛ وتعد الربحية من بين أهم الأهداف المؤدية لذلك، الأمر الذي جعل المؤسسات الاقتصادية تبحث باستمرار عن الوسائل والأدوات التي تمكنها من تحقيق معدلات ربحية مرتفعة والمحافظة عليها، والتي تساعدها في البحث عن العوامل والأسباب التي تؤدي إلى تخفيضها وذلك عن طريق تحليل تطور كل من الإيرادات والمصاريف وأثره على النتيجة.

وتعد آلية أثر المقص الوسيلة أو الأداة المناسبة التي تفي بالغرض والتي يعتمد عليها في تحديد الربحية، حيث من خلال بحثنا هذا والذي جاء تحت عنوان "آلية ثر المقص ودورها في تحديد ربحية المؤسسة الاقتصادية" حاولنا التعرف عليها نظريا ثم تطبيقيا، في الجانب النظري قمنا بتقديم تعريف خاص بها وعلى مختلف الحالات التي تأخذها هذه الآلية بناء على تطور كل من منحنى الإيرادات والمصاريف المبنيان على محور القيم النقدية والمحور الزمني، بالإضافة إلى تطرقنا إلى حدود هذه الآلية والتي تتمثل في أنها لا تظهر للمحلل المالي كيفية تشكل النتيجة ولا الدورة المسؤولة عن المستوى التي وصلت إليه، وفيما يخص قياس الربحية تطرقنا لمختلف المؤشرات المستعملة في قياسها.

ولإبراز دور وأهمية هذه الأداة في تحديد الربحية، قمنا بدراسة تطبيقية في المؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب ألفابايب وحدة غرداية، حيث بدأنا بتقديم حالة الدراسة ثم قمنا باستخراج إيرادات ومصاريف المؤسسة لمدة ثلاث سنوات انطلاقا من جدول حساب النتائج لتحليلها تحليلا إجماليا وتفصيليا ومراقبة تطورها خلال فترة الدراسة، وبعد تحليل كل من الإيرادات والمصاريف قمنا بقياس ربحية المؤسسة عن طريق مؤشر ربحية الاستغلال ومؤشر الربحية الإجمالية، وبعد الانتهاء من قياس ربحية المؤسسة قمنا بتمثيل بياني لإجمالي إيرادات ومصاريف مؤسسة ألفابايب خلال فترة ثلاث سنوات بغية فهم تطورها وأثر ذلك على النتيجة أي تحديد مجال ربحيتها.

وفي الأخير توصلنا إلى مجموعة من النتائج التي سنختبر بها صحة الفرضيات المصاغة سابقا، ثم نقوم بتقديم مجموعة من التوصيات والاقتراحات بناء على النتائج المتوصل إليها، ونختمها بذكر الآفاق التي يمكن أن تكون مواضيع لأبحاث ودراسات مستقبلية.

أولا : نتائج الدراسة

– تتمثل أدوات تحليل النتيجة وتشخيص الربحية في الأرصدة الوسيطية للتسيير، النقطة الميتة، بالإضافة إلى موضوع بحثنا آلية أثر المقص؛

– أصل تسمية الآلية بـ "أثر المقص" يعود إلى الصورة التي يتخذه التمثيل البياني لهذه الآلية؛

– التحليل التفصيلي للإيرادات والمصاريف ومراقبة تطورهما يساهم في اكتشاف مواطن القوة والضعف؛

– تتميز آلية أثر المقص في كونها توفر للمحلل المالي نظرة مبسطة وموضحة بيانيا عن الكيفية التي تطورت بها النتيجة خلال الدورة الحالية أو الدورات الماضية، كما تساعده في فهم المنحنى الذي ستتطور به النتيجة مستقبلا؛

– تتمثل حدود آلية أثر المقص في كونها لا تظهر للمحلل المالي كيفية تشكل النتيجة ولا الدورة المسؤولة عن المستوى الذي وصلت إليه؛

– تطبيق آلية أثر المقص في المؤسسة يحميها من الوقوع في الخسائر المفاجئة؛

– الاعتماد على آلية أثر المقص يساعد في تحديد الربحية؛

– انطلاقا من الصيغة العامة للربحية المتمثلة في نسبة النتيجة إلى رؤوس الأموال المستعملة لتحقيق هذه النتيجة يمكن استخراج عدة مؤشرات تفيدنا في قياس الربحية؛

– يمكن استخراج بعض مؤشرات قياس الربحية انطلاقا من جدول حساب النتائج وذلك بنسبة أحد عناصره الخاصة بالأرصدة الوسيطية إلى رقم الأعمال؛

– انطلاقا من التمثيل البياني لآلية أثر المقص تم تحديد ربحية مؤسسة ألفابايب وذلك عند تقاطع منحنى الإيرادات مع منحنى المصاريف، حيث بعد هذا التقاطع ينتج عنه تحول المؤسسة إلى تحقيق أرباح بعدما كانت تحقق خسائر متتالية؛

– تقاطع منحنى الإيرادات مع المصاريف كان نتيجة عدم توافق في نمو كل منهما، أين كانت الإيرادات تنمو بمعدل يفوق معدل نمو المصاريف؛

– بالرغم من التحسن الملحوظ في ربحية مؤسسة ألفابايب خلال فترة الدراسة إلا أنها مازالت تعاني من ارتفاع بعض المصاريف؛

– ارتفاع مستوى المصاريف المالية نتيجة ارتفاع مستوى الاقتراض المتوسط والطويل الأجل؛

– نشاط مؤسسة ألفابايب مبني على المشاريع التي تحصل عليها عن طريق المناقصات، فكلما كانت هناك مشاريع كانت هناك نتائج إيجابية والعكس صحيح.

ثانيا : اختبار الفرضيات

من خلال هذه الدراسة تبين لنا ما يلي :

– فيما يخص الفرضية الأولى المتعلقة بمساهمة آلية أثر المقص في تشخيص ربحية مؤسسة ALFAPIPE عن طريق تحليل ومراقبة تطور كل من إيراداتها ومصاريفها وأثر ذلك على نتيجتها، وهو ما تم إثباته من خلال التحليل الإجمالي والتفصيلي لإيرادات ومصاريف المؤسسة ومراقبة تطورهما خلال فترة الدراسة، والذي تبين إلى وجود عدم توافق في نمو وتطور كل من إيراداتها ومصاريفها، أين كانت الإيرادات تنمو بمعدل يفوق معدل نمو المصاريف الأمر الذي نتج عنه تناقص تدريجي في تحقيق النتائج السلبية ثم التحول إلى تحقيق أرباح.

– من خلال آلية أثر المقص التي سمحت لنا بتحليل ومراقبة تطور إيرادات ومصاريف مؤسسة ALFAPIPE لمدة ثلاث سنوات توصلنا إلى أن أثر المقص الخاص بالمؤسسة كان إيجابيا لكون إيرادات المؤسسة كانت تنمو بمعدل يفوق معدل نمو مصاريفها، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

ثالثا : التوصيات

استنادا إلى الدراسة التي قمنا بها والنتائج المتوصل إليها يمكن اقتراح التوصيات التالية :

– محاولة ترشيد التكاليف والتحكم أكثر في حجم التكاليف خاصة تكاليف العمال بما يتماشى مع الأوضاع التي تمر بها المؤسسة خاصة في حالة انخفاض أنشطتها الإنتاجية بالإضافة إلى تكاليف الإنتاج لأنها لا تستطيع التحكم في تكاليف المواد الأولية؛

– على المؤسسة أن تغير هيكلها الإنتاجي الذي يعتمد على الإنتاج بالطلبيات، لأن ذلك يؤثر على مداخيلها وأرباحها عند انخفاض مستوى النشاط الإنتاجي؛

– عدم الاعتماد فقط على الصفقات المحلية، بل الدخول في صفقات خارجية من شأنها الزيادة في نشاط المؤسسة الذي ينتج عنه رفع مستوى رقم الأعمال؛

– ضرورة تطبيق آلية أثر المقص في مؤسسة ألفابايب لحمايتها من الوقوع في الخسائر المفاجئة.

رابعا : آفاق الدراسة

من منطلق الاستمرارية في الدراسات والبحوث والثراء والتشعب الذي يتميز به هذا الموضوع نستطيع إبراز بعض آفاق الدراسة التي نوجز بعضها في العناصر التالية :

– دور آلية أثر المقص في تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية؛

– واقع تطبيق آلية أثر المقص في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛

- دراسة العوامل المتحكمة في تحقيق الربحية في المؤسسات الصناعية؛
- دراسة العلاقة بين التكاليف والإيرادات واستخدامها في تحقيق الربحية.

المصـــادر والمـراجـــع

قائمة المصادر والمراجع

أولا : باللغة العربية

I. الكتب :

1. إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي (الإدارة المالية)**، الجزء الأول، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2011.
2. إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي (الإدارة المالية)**، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2011.
3. العزازي محمد، بن لعور بوعلام، **التسيير المحاسبي والمالي**، السنة الثالثة ثانوي، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، الجزائر، 2014.
4. زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
5. لخضر علاوي، **نظام المحاسبة المالية "سير الحسابات وتطبيقاتها"**، Pages Bleues، الجزائر، 2010.
6. مبارك لسلوس، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
7. محمد المبروك أبو زيد، **التحليل المالي (شركات وأسواق مالية)**، الطبعة الثانية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2009.
8. ناصر دادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير**، الجزء الأول، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1990.

II. البحوث الجامعية :

1. تودرت أكلي، **التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد (SCF)**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008–2009.
2. خذيري دلال، **دراسة ربحية المؤسسة باستخدام الأرصدة الوسيطية للتسيير**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علوم المالية والمحاسبية تخصص مالية المؤسسة، جامعة ورقلة، 2013–2014.
3. خرفي محمد شريف، **أهمية نقطة التعادل في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة ورقلة، 2013.
4. دريدي بشير، **سياسات المزيج التسويقي وأثرها على ربحية المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير تخصص دراسات اقتصادية، جامعة ورقلة، 2006.

5. رسيوي جمال، بن أودينة عبد الباسط وشامخة عبد الجبار، **أثر نظام المعلومات المالي على الربحية في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس في العلوم التجارية تخصص مالية ومحاسبة، جامعة غرداية، 2013–2014.
6. زينب بن بادة، فاطمة الزهراء عمير ونصيرة هيبة، **أثر استراتيجية البحث والتطوير على ربحية المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس في العلوم التجارية تخصص إدارة أعمال، المعهد الوطني للتجارة، ملحق متليلي، 2007.
7. سليمان بلعور، **مقياس التسيير المالي**، مطبوعة خاصة بطلبة السنة الثالثة كل التخصصات وطلبة الماستر تخصصي مالية وبنوك ومالية المؤسسة، جامعة غرداية، 2013–2014.
8. عادل عشي، **قياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة بسكرة، 2001–2002.
9. عبد الهادي داودي، **واقع محاسبة التكاليف بمركب الإسمنت حامة بوزيان SCHB (قسنطينة)**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص تسيير المؤسسات، جامعة قسنطينة، 2006.
10. لزعر محمد سامي، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص الإدارة المالية، جامعة قسنطينة، 2011-2012.
11. نجاة بيشي، **تكاليف المخزون وتأثيرها على الربحية في المؤسسات الإنتاجية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس في العلوم التجارية تخصص إدارة أعمال، المعهد الوطني للتجارة، ملحق متليلي، 2004.

III. التظاهرات العلمية :

- منور أوسرير، محمد مجبر، **مداخلة حول أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على عرض القوائم المالية "حالة جدول حساب النتائج"**، ملتقى دولي، المركز الجامعي بالوادي، 17 و18 جانفي 2010.

IV. القرارات، القوانين والمراسيم :

- قرار مؤرخ في 2008/07/26 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 19 بتاريخ 2009/03/25.

V. الدوريات العلمية المحكمة :

1. خالص صافي صالح، **الربحية : مفاهيمها وصيغ التعبير عنها**، مجلة العلوم التجارية، المعهد الوطني للتجارة، العدد الأول، الجزائر، 2002.
2. عبد اللطيف مصيطفى، عبد القادر مراد، **أثر استراتيجية البحث والتطوير على ربحية المؤسسة الاقتصادية**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة ورقلة، العدد الرابع، 2013.

ثانيا : باللغة الأجنبية

1. Béatrice et Francis Granguillot, **Analyse Financière**, 12éme édition, Gualino, 2008.
2. Christophe Thibierge, **Analyse financière**, 2em édition, Vuibert, France, 2007.
3. Claire BOUINOT et al, **L'analyse financière en M 14**, 2em édition, ECONOMICA, France, 2000.
4. Farid MAKHLOUF, **Comptabilité Analytique**, Pages Bleues, Algérie, 2006.
5. Patrice VIZZAVONA**, GESTION FINANCIERE « analyse financière analyse prévisionnelle »**, 8ème édition, BERTI, Alger, 1993.
6. Philip Molyneux and John Thornton, **Determinants of European bank Profitability : Anote**, Journal of Banking and Finance, North-Holland, n : 16, 1992.

الـمـلاحـــق

الملحق رقم 01 : جدول حساب النتائج لمؤسسة ALFAPIPE لسنة 2011 و2012

Dossier : U01\2012
Nom : ALFAPIPE TUS GHARDAIA

COMPTE DE RESULTAT
(Par nature)

La période
Du: 01/01/2012
au: 31/12/2012

	NOTE	Exercice 2012	Exercice 2011
Chiffre d affaires		7 122 886 385.71	2 714 859 387.90
Variation stocks produits finis et en cours		1 832 876 007.47	78 104 757.58
Production immobilisée		3 350 892.51	2 538 864.35
Subventions d exploitation			
I - Production de l'exercice		8 959 115 285.69	2 795 503 009.83
Achats consommés		7 058 886 317.74	2 163 828 986.79
Services extérieurs et autres consommations		489 824 690.13	138 299 083.07
II- Consommation de l'exercice		7 548 711 007.87	2 302 128 069.86
III- VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		1 410 404 277.82	493 374 939.97
Charges de personnel		800 425 931.09	639 507 233.17
Impôts, taxes et versements assimilés		101 261 500.27	38 591 559.92
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		508 716 846.46	- 184 723 853.12
Autres produits opérationnels		45 786 953.30	4 959 346.78
Autres charges opérationnelles		2 748 270.90	2 698 989.24
Dotations aux amortissements et aux provisions		415 574 836.36	541 620 642.01
Reprise sur pertes de vateur et provisions		55 253 501.51	91 262 291.05
V- RESULTAT OPERATIONNEL		191 434 194.01	- 632 821 846.54
Produits financiers		1 499 334.69	3 960 618.80
Charges financières		294 404 702.20	81 754 621.58
VI-RESULTAT FINANCIER		- 292 905 367.51	-77 794 002.78
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 101 471 173.50	- 710 615 849.32
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-76 938 667.15	-78 462 505.41
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		9 061 655 075.19	2 895 685 266.46
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		9 086 187 581.54	3 527 838 610.37
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		-24 532 506.35	- 632 153 343.91
Eléments extraordinaires (produits)(à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges)(à préciser)			
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X- RESULTAT NET L'EXERCICE		-24 532 506.35	- 632 153 343.91
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence(1)			
XI- RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE(1)		-24 532 506.35	- 632 153 343.91
Dont part des minoritaires(1)			
Part du groupe(1)			

الملحق رقم 02 : جدول حساب النتائج لمؤسسة ALFAPIPE لسنة 2012 و2013

ALFAPIPE GHARDAIA

EDITION_DU:14/05/2014 10:39

EXERCICE:01/01/13 AU 31/12/13

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

	NOTE	2013	2012
Ventes et produits annexes		18 756 839 962.16	7 122 888 385.71
Variation stocks produits finis et en cours		-1 820 275 722.67	1 832 876 007.47
Production immobilisée		3 674 047.87	3 350 892.51
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTIONDEL'EXERCICE		16940238287.36	6 8959115285.69
Achats consommés		-12 677 619 637.65	-7 058 886 317.74
Services extérieurs et autres consommations		-462 813 475.82	-489 823 276.13
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-13 140 433 113.47	-7 548 709 593.87
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		3 799 805 173.89	1 410 405 691.82
Charges de personnel		-1 167 875 580.54	-800 405 931.09
Impôts, taxes et versements assimilés		-261 474 557.63	-101 261 500.27
IV-EXCEDENTBRUTD'EXPLOITATION		2370455035.72	6 508738260.46
Autres produits opérationnels		7 860 125.82	45 786 953.30
Autres charges opérationnelles		-1 630 108.22	-2 748 270.90
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-441 398 973.47	-415 574 836.36
Reprise sur pertes de valeur et provisions		134 372 563.29	55 253 501.51
V-RESULTATOPERATIONNEL		2069658643.14	6 191455608.01
Produits financiers		659 022.00	1 499 334.69
Charges financières		-480 180 368.99	-294 404 702.20
VI-RESULTAT FINANCIER		-479 521 346.99	-292 905 367.51
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		1 590 137 296.15	-101 449 759.50
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		36 920 625.79	76 938 667.15
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		17 083 129 998.47	9 061 655 075.19
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-15 456 072 076.53	-9 086 166 167.54
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		1 627 057 921.94	-24 511 092.35
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		1 627 057 921.94	-24 511 092.35

الفهرس

الإهداء..... III

كلمة شكر..... IV

الملخص..... V

قائمة المحتويات..... VI

قائمة الجداول..... VII

قائمة الأشكال البيانية..... VIII

قائمة الاختصارات والرموز..... X

قائمة الملاحق..... XI

مقدمة عامة..... أ

الفصل الأول : الأدبيات النظرية والتطبيقية لآلية أثر المقص والربحية..... 5

تمهيد الفصل..... 6

المبحث الأول : الأدبيات النظرية لآلية أثر المقص والربحية..... 7

المطلب الأول : أدوات تحليل حسابات النتائج 7

الفرع الأول : تحليل النتائج باستخدام الأرصدة الوسيطية للتسيير..... 7

الفرع الثاني : تحليل النتائج باستخدام أداة النقطة الميتة 11

الفرع الثالث : تحليل النتائج باستخدام آلية أثر المقص 15

المطلب الثاني : الربحية ومؤشرات قياسها..... 22

الفرع الأول : مفهوم الربحية..... 22

الفرع الثاني : أهمية الربحية..... 23

الفرع الثالث : مؤشرات قياس الربحية 24

المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية حول آلية أثر المقص والربحية.....27
المطلب الأول : الدراسات العربية 27
المطلب الثاني : الدراسات الأجنبية.....28
المطلب الثالث : مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية.....29
خلاصة الفصل.....30
الفصل الثاني : دراسة تطبيقية في المؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب ألفابايب.....31
تمهيد الفصل.....32
المبحث الأول : الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة.....33
المطلب الأول : الطريقة المستخدمة في الدراسة.....33
الفرع الأول : تقديم المؤسسة محل الدراسة.....33
الفرع الثاني : طريقة جمع وتلخيص المعلومات.....37
الفرع الثالث : تحديد متغيرات الدراسة.....37
المطلب الثاني : الأدوات المستخدمة في الدراسة 38
الفرع الأول : الأدوات المستخدمة في الجمع.....38
الفرع الثاني : البرامج المستخدمة في علاج المعطيات 38
المبحث الثاني : تحديد ربحية مؤسسة ALFAPIPE باستخدام آلية أثر المقص 39
المطلب الأول : تحليل إيرادات ومصاريف مؤسسة ALFAPIPE.....39
الفرع الأول : تحليل إيرادات مؤسسة ALFAPIPE.....41
الفرع الثاني : تحليل مصاريف مؤسسة ALFAPIPE.....50
المطلب الثاني : تحليل ربحية مؤسسة ALFAPIPE.....60
الفرع الأول : عرض النتائج 60
الفرع الثاني : مناقشة وتحليل النتائج 62

المطلب الثالث : آلية أثر المقص وربحية مؤسسة ALFAPIPE.....64
الفرع الأول : عرض النتائج.....64
الفرع الثاني : مناقشة وتحليل النتائج 65
خلاصة الفصل.....68
الخاتمة العامة 69
المصادر والمراجع 74
الملاحق.....78
الملحق الأول : جدول حساب النتائج لمؤسسة ALFAPIPE لسنة 2011 و2012.....79
الملحق الثاني : جدول حساب النتائج لمؤسسة ALFAPIPE لسنة 2012 و2013.....80
الفهرس.....81